جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

قانون القومية وتداعياته على ديناميات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

إعداد
ملاك عاكف محمد سمارة

إشراف
د. حسن أيوب

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين.

2020م

قانون القومية وتداعياته على ديناميات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

إعداد

ملاك عاكف محمد سمارة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/02/13م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. حسن أيوب / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. جمال حنايشة / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من أنارت لي عتمتي، وآمنت بي، إلى من تعبت وسهرت وهونت عليّ تعب المشوار، إلى الحنونة والمعطاءة والعظيمة أمي أهديكِ هذا الإنجاز.

إلى من تكللت يداه بالجهد والعمل، إلى من أعطى بلا مقابل وكان العون لنا، إلى والدي العزيز.

إلى السد والسند ورفاق الطفولة والصبا، إلى من شدوا على يدي حين أفلتها الجميع، إلى إخوتي وأخواتي "أحمد، محمد، أمّال، منال".

إلى رفيق الدرب ومهجة القلب، إلى من يجعلني أبتسم بلا سبب، إلى شريك حياتي "قصي".

إلى الصديقات العزيزات صاحبات القلب الطيب، إلى من لم يبخلن عليّ بمواقفهن الجميلة، إلى من أعطينني الحب بلا مقابل، دمتن شيء جميل بحياتي "أحلام، دعد".

إلى من يحمل حلم، إلى المثابرين، إلى الغائبين الحاضرين في أذهاننا إلى أسرانا البواسل،

إلى شهدائنا الأبرار.

إلى روح زين ابن الصديقة الغالية صفاء

والله ولي التوفيق

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى من علمني أن بالمثابرة والإصرار لا يوجد المستحيل، إلى من لم يبخل عليّ بعلمه وكلماته، إلى من كان بمثابة الصديق والمربي الفاضل، إلى مشرفي العزيز الدكتور حسن أيوب.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم لإثراء موضوعها وتقويم أخطائها.

كل الشكر والامتنان لكل من دعمني ولو بحرف، إلى من لم يتسنى لي ذكر أسمائهم، والشكر موصول لزملاء ومدراء العمل الذين أبدوا اهتمامهم ودعمهم أثناء فترة دراستي ولكل الأصدقاء والأحبة الذين رافقتني دعواتهم وأمنياتهم بالنجاح

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

قانون القومية وتداعياته على ديناميات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

أقرُّ بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرّسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه، حيث انّ هذه الرّسالة كاملةً، أو أيّ جزءٍ منها لم يقدّم من قَبْل لنيل أيّ درجةٍ أو لقبٍ علميٍّ أو بحثٍ لدى أيّ مؤسّسةٍ تعليميّةٍ أو بحثيّةٍ أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطّالبة: ملك عاطف محمد نمارة

Signature: التّوقيع:

Date: التّاريخ: 13/2/2023

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ط
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أسئلة الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة	5
5.1	أهداف الدراسة	6
6.1	الدراسات السابقة	6
7.1	الإطار النظري	14
1.7.1	السلطة وآليات السيطرة	16
2.7.1	آليات السلطة في إسرائيل وأنماط القوة	17
8.1	فرضيات الدراسة	21
9.1	منهج الدراسة	22
10.1	فصول الدراسة	23
	الفصل الثاني: القومية نشأتها وتطورها	**25**
1.2	مفهوم القومية	26
2.2	نشأة القومية	27
3.2	القوميات في ظل الاستعمار	29
1.3.2	الاستعمار في ايرلندا	30
2.3.2	جنوب إفريقيا	33
4.2	الاستعمار الإسرائيلي (بنيته المؤسسية والقانونية)	35
1.4.2	قانون العودة	38

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.4.2	قانون أساس إسرائيل	39
3.4.2	قانون المواطنة	40
	الفصل الثالث: الصراع الجيوسياسي وقانون القومية	**44**
1.3	مفهوم الجيوسياسية	45
2.3	البعد الجيوسياسي في مراحل الصراع المبكرة	47
3.3	مظاهر الصراع الجيوسياسي في أراضي 67	52
1.3.3	الاستيطان	54
2.3.3	تهويد القدس	56
3.3.3	جدار الفصل العنصري	59
	الفصل الرابع: قانون القومية وحق تقرير المصير	**65**
1.4	بدأيات تشريع قانون القومية	66
2.4	دستورية القانون	68
3.4	قانون القومية ويهودية الدولة	69
4.4	توقيت القانون	71
5.4	الأبعاد العنصرية لقانون القومية	72
6.4	المواقف من قانون القومية	75
1.6.4	المؤيدون للقانون	75
2.6.4	المعأرضون للقانون	76
7.4	قانون القومية وحرمان الفلسطينيين من حقهم بتقرير المصير	78
	الفصل الخامس: قانون القومية وفرض السيطرة الإسرائيلية	**84**
1.5	إجراءات تكريس السيادة الإسرائيلية	86
1.1.5	الطرق الالتفافية	88
2.1.5	الاستيطان وأهدافه	92
3.1.5	الاستيطان وقانون القومية	93
4.1.5	ضم مناطق (ج) للسيادة الإسرائيلية	96
2.5	تمادي إسرائيل في تشريع القوانين	100
	نتائج الدراسة	**106**
	الخاتمة	**110**

الرقم	الموضوع	الصفحة
	قائمة المصادر المراجع	112
	الملاحق	125
	Abstract	b

قانون القومية وتداعياته على ديناميات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

إعداد

ملاك عاكف محمد سمارة

إشراف

د. حسن أيوب

الملخص

تتناول هذه الرسالة بالبحث والتمحيص المنهجي التأثيرات التي تترتب على إقرار قانون القومية الإسرائيلي على ديناميات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما فيها الجغرافيا السياسية وحق العودة وحق تقرير المصير والاستيطان والقدس وغيرها.

بإقرارها لقانون القومية فإن إسرائيل لا تكون فحسب بصدد تكريس وجودها ككيان قومي حصري لليهود، بل إنها تحدد من وجهتها القانونية الخاصة علاقة الفلسطينيين بأرضهم وحقهم بتقرير المصير، ومعرفة ما لهذا القانون من مدلولات ذات صلة بشكل وتجليات الصراع.

وهدفت الدراسة للتعريف بالقومية ونشأتها والتعريف بأبرز الحقوق الفلسطينية التي ينتهكها قانون القومية، بالإضافة لدراسة التأثير المباشر لقانون القومية على فلسطينيي 48 وانعكاساته على وجودهم داخل الخط الأخضر. كذلك دراسة البنية القانونية في إسرائيل ودورها في تشكيل ملامح الصراع، والتركيز على أهم ديناميات الصراع المتأثرة بالقانون.

وتقوم فرضية الدراسة على أن إسرائيل بتشريعها "لقانون القومية " فإنها تعمل على تغيير طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال إعادة تعريف كيانية الدولة المحتلة ووضع أسس قانونية جديدة للتسوية تحول دون تحقيق حل الدولتين وكذلك إمكانية تشكيل أساس لحل الدولة الواحدة.

ولإثبات الفرضية تتبع الدراسة منهجيات عدة في إطار دراستها للحالة الفلسطينية كواحدة من حالات المجتمعات المستعمرة فتستخدم تحليل المضمون والتحليل النظمي للتركيز على عوامل القوة للنظام الاستعماري وهي عنصر رئيسي تستند اليه الدراسة في دراسة موضوعها.

وخلصت هذه الدراسة الى جملةٍ من النتائج أهمها: أن إسرائيل من خلال تشريع قانون القومية فهي تهدف إلى تغيير الصراع وذلك إعادته لمربعه الأول، وتحويل هذا الصراع من صراع سياسي لصراع وجودي وصراع على الهوية. وكذلك تهدف لخلق واقع سياسي جديد فهي تؤسس لنظام الأبارتهايد، كما أنها من خلال هذا القانون تلغي جميع الحلول السياسية سواء حل الدولتين، أو خيار الدولة الواحدة لكل مواطنيها.

عملت إسرائيل منذ بداية تواجدها في الأراضي الفلسطينية على محاولة كسر التوازن الديمغرافي مع السكان الفلسطينيين، فقامت بتكثيف موجات الهجرة إلى فلسطين. كذلك قامت بتهجير وطرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم وارتكاب مجازر بحقهم، على الرغم من قيام إسرائيل بالعديد من الإجراءات لمواجهة الخطر الديمغرافي الفلسطيني مع ذلك فهي لم تتفوق ديمغرافيا. وذلك لا يعني أننا نمتلك القوة اللازمة لتغيير موازين القوى كوننا نتفوق ديمغرافيا على إسرائيل حيث لا نمتلك التنظيم السياسي لهذه الأعداد الفلسطينية لتصبح قوة مؤثرة. فقامت إسرائيل بسن قانون القومية والذي يشكل أساسا راسخا لمنح القوة لليهود استباقا للتغيرات الديمغرافية المتوقعة.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

بدأت المطامع الصهيونية في فلسطين تتجسد على أرض الواقع مع نهاية القرن التاسع عشر وهو ما شكل أساساً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي اتضحت ملامحه فيما بعد، بالتزامن مع بدء الهجرة اليهودية الى فلسطين، وبالتوافق مع الوعد البريطاني لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، والذي ترجم على أرض الواقع بإقرار آرثر بلفور لذلك الوعد عام 1917 بإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين. ذلك القرار العنصري كان بداية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي حيث رفض الجانب الفلسطيني ذلك الوعد ومر الصراع بعدة محطات ومراحل منها نكبة 1948 ونكسة 1967ومن ثم انتفاضة الحجارة1987 وصولا إلى توقيع اتفاق أوسلو.

منذ اليوم الأول للتواجد الصهيوني في فلسطين لم تتردد الحركة الصهيونية بطرح فكرة يهودية الدولة والتي أشار اليها قبل ذلك هيرتزل في كتابه " الدولة اليهودية"، وكان الهدف من هذه الفكرة هو تهجير وتجميع يهود العالم في فلسطين وطرد سكانها الأصليين،[1] وقد حاولت الصهيونية على مر العقود أن تخفي الوجه الحقيقي لها والذي يحمل في طياته وجوهره الوجه العنصري والعقائدي تحت ستار الوطن القومي، فالدين كان متضمن في الايدولوجيا الصهيونية وبهذا فإن إسرائيل لا تفصل بين الانتماء الديني والقومي فالقومية والدين عندها متطابقان حتى لو كانت تظهر للعالم عكس ذلك.

بعد سبعين عامّا من نشأة إسرائيل قررت بأن تُعَرِّف نفسها بأنها دولة لليهود فقط عبر تشريع جديد تحت مسمى قانون القومية، هذا القانون الذي يضع الجميع اليوم أمّام دولة ثيوقراطيه كشفت عن وجهها الحقيقي الذي لطالما حاولت إخفاءه عن طريق التلاعب بصياغة

[1] أبو السعود، مصطفى، "قراءة في كتاب الدولة اليهودية لثيودور هيرتزل"، مدونات الجزيرة، د.م، 2017، أسترجع بتاريخ 2018/9/20، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/nYl8w

القانون. وانكشف بالتالي هدفها العنصري العقائدي على الرغم من أن القانون الأساسي في إسرائيل يقول بأن إسرائيل هي دولة يهودية ديمقراطية، لكن بعدما عرفت عن نفسها بأنها حصريا دولة الشعب اليهودي فهذا يؤكد على أن إسرائيل دولة ديمقراطية لليهود وليس لجميع مواطنيها.

بناء على ما سبق، ولدراسة الآثار المترتبة على قانون القومية الإسرائيلي فإن هذه الدراسة تتناول جزءا مهما يتعلق بهذه الآثار من خلال التركيز على ما يتركه القانون من أثر على شكل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واتجاهه، إذ أن إسرائيل باتخاذها خطوة تشريع القانون تكون قد وضعت محددات وقواعد جديدة للتعامل مع الصراع بما يتوافق مع أهدافها ويخدم مصالحها تحديدا.

2.1 مشكلة الدراسة

اختلقت الحركة الصهيونية العديد من المبررات لوجودها في فلسطين، وذلك بالرجوع إلى المعتقدات والأساطير الدينية، والتي بدورها تلقت العديد من الدعم والتأييد الدولي اللازم لتبدأ بوضع لبناتها الأولى لبناء دولة اليهود، ومنذ أن نشأت إسرائيل ومنذ إعلان وثيقة الاستقلال الخاصة بها عام 1948 كان جل الخطاب الإسرائيلي يتركز على فكرة أن إسرائيل دولة لليهود.

وما لا يمكن تجاهله أنه وخلال فترة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تضاربت تعريفات إسرائيل لنفسها كدولة وهوية نظامها السياسي بين ما هو اثنو–ديني استنادا لطابعها الديني وبين تعريفها لنفسها كدولة ديمقراطية، ولكن لم يمنعها هذا الأمر عن سياساتها وممارساتها على المستويين البنيوي والسياساتي لتكريس التعريف الديني للقومية كمبرر وحيد لتعريفها للانتماء القومي وكمبرر لوجودها وأن تروج لنفسها كحركة هدفها استرداد الحق اليهودي في إنشاء دولة في فلسطين.

ومنذ اليوم الأول للتواجد الإسرائيلي في فلسطين فإنها لم تتوانَ عن مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بيهوديتها وكان هذا المطلب واحد من الشروط التعجيزية التي اتخذتها إسرائيل لتضع

قواعد لعبتها السياسية وتحدد موقعها ضمن المسار التفاوضي الذي التزمت به م.ت.ف وإسرائيل وفقا لاتفاقية أوسلو.

وتوثيقا لذلك تم إقرار قانون القومية بتاريخ 2018/7/19 بعد فترة لا تقل عن 7 سنوات من اقتراح هذا المشروع من أفي ديختر وبتصويت في الكنيست بلغ 62 صوت لصالح القرار مقابل 52 من الأصوات المعارضة له، وامتناع 4 عن التصويت.[1]

بإقرارها لقانون القومية فإن "دولة إسرائيل" لا تكون فحسب بصدد تكريس وجودها ككيان قومي حصري لليهود، بل إنها تحدد بشكل لا يقبل النقض (من وجهتها القانونية الخاصة على الأقل) علاقة الفلسطينيين بأرضهم وحقهم بتقرير المصير. إن الملاحظة الجديرة بالفحص من زاوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هي ما لهذا القانون من مدلولات ذات صلة بشكل ومجرى وتجليات الصراع.

لقد استطاعت دولة إسرائيل أن تغير في هذه الأبعاد الصراعية مرتين بعد العام 1948: الأولى عقب عدوان العام 1967، والثانية بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993. هذا التغيير شمل الجغرافيا السياسية للصراع، الأهداف التي سعى الفلسطينيون لتحقيقها، والوسائل التي استخدموها، ومكانة فلسطينيي الداخل المحتل ورؤيتهم للعلاقة مع دولة إسرائيل. بهذا المعنى فإن قانون القومية سيترتب عليه تغييرات كبرى في جملة هذه الأبعاد الأمر الذي يطرح السؤال التالي.

3.1 اسئلة الدراسة

تنطلق الدراسة من سؤال محوري مفاده:

كيف أعادت إسرائيل تعريفها للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال إقرارها لقانون القومية، وما هي تداعيات القرار على الصراع؟

[1] الكنيست تقر نهائيا قانون القومية وأعضاء القائمة المشتركة يمزقون نص القانون احتجاجا على تمريره، موقع الكنيست، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ2018/9/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/7L4Bd

وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تُحاول الدراسة الإجابة عليها، ومنها:

- ما هي الدوافع وراء اتخاذ القرار لتشريع قانون القومية في الوقت الراهن وما هي المستجدات المحلية والدولية التي أدت إلى اتخاذ هذه الخطوة؟
- ما هي تبعات قانون القومية على المطالبات الفلسطينية الرسمية المتعلقة بحل الدولتين وحق العودة للاجئين والاعتراف بدولة فلسطينية على حدود العام 1967 وما يتضمنه ذلك من وقف الاستيطان والسيادة الكاملة للسلطة الفلسطينية؟
- كيف يتصادم قانون القومية مع الحقوق الفلسطينية، وتحديدا حقوق المواطنة "لفلسطينيي 48"؟
- كيف يشكل القانون الأساس البنيوي الأكثر وضوحا لحقيقة وجود دولة واحدة هي كيان استعماري–استيطاني بين البحر المتوسط ونهر الأردن؟

4.1 أهمية الدراسة

نظراً لخطورة إقرار قانون القومية والذي يعد من أخطر القوانين التي أقرتها إسرائيل والذي يستهدف الوجود الفلسطيني، تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة أثر هذا القانون على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وديناميته حيث يعتبر إقرار هذا القانون من أهم المواضيع التي شغلت الساحات المحلية والعربية والدولية.

ومن الناحية الأكاديمية تأتي أهمية الدراسة نظرا إلى حداثة موضوعها، ولكونه يغطي جانبا مهما متعلقا بموضوع قانون القومية من زاوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالاستناد إلى الأطر النظرية ما بعد الاستعمارية والتي تتطرق إلى أسلوب المستعمِر وسلوكه لتغييب المستعمَر وقمعه وكذلك تطرقها للجوانب القانونية التي مأسست إسرائيل نظامها السياسي على أساسها لتملك في النهاية سلطة القوة التي تؤهلها لفرض هكذا قوانين متجاهلة المعأرضة من داخل نظامها أو خارجه.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1. التعريف بمفهوم القومية ونشأتها.
2. التعريف بأبرز الحقوق الفلسطينية التي ينتهكها قانون القومية.
3. دراسة التأثير المباشر لقانون القومية على فلسطينيي 48 وانعكاساته على وجودهم داخل الخط الأخضر.
4. دراسة البنية القانونية في إسرائيل ودورها في تشكيل ملامح الصراع.
5. التركيز على أهم ديناميات الصراع المتأثرة بالقانون.
6. التعريف بأهم آليات القوة والسيطرة التي تستخدمها إسرائيل لفرض واقع قانوني جديد.

6.1 الدراسات السابقة

بالرغم من تشريع قانون القومية مؤخرا إلى أن التأصيل لهذا القانون لطالما تواجد في المواثيق والخطابات والسياسة الرسمية الإسرائيلية، من خلال طرحها المتكرر لفكرة يهودية الدولة وربط دولة إسرائيل بالحق اليهودي بإنشاء الوطن الموعود. وبالتالي فقد تناولت دراسات عدة موضوع يهودية الدولة بشكل عام قبل تقديم مقترحات رسمية لتشريع الفكرة من خلال قانون رسمي يعتمده الكنيست. أمّا وقد بدء الحديث عن مقترح القانون ظهرت مجموعة أخرى من الدراسات والأبحاث التي تناولت القانون ومقتضياته بشكل أكثر تحديدا، وبناء على ذلك نتناول الدراسات السابقة ضمن مجموعتين تتضمن الأولى الدراسات المتعلقة بيهودية الدولة ومجموعة أخرى للدراسات المتعلقة بقانون القومية.

اشارت دراسة غانم، هنيدة وآخرون (2011) بعنوان: "في معنى الدولة اليهودية"، إلى عدة مواضيع متعلقة بيهودية الدولة. فتناولت د. هنيدة غانم مفهوم ودلالات وأهداف الاعتراف

بالدولة اليهودية وخطورة تحويل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى صراع ديني، أمّا حسن جبارين تناول الموضوع من الناحية الدستورية إذ تتكون إسرائيل من نظامين قانونيّين ينفصل كل منهما عن الآخر، أحدهما داخل الخط الأخضر قائم على مبدأ الدولة "اليهودية والديمقراطية" والأخر قائم خارج الخط الأخضر في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي يتم فيها تطبيق قوانين الاحتلال. أمّا رائف زريق تناول الوجهين اللذين ينطوي عليهما مطالبة إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية أو كدولة اليهود مع العلم انه من الممكن الفصل بينهما نظريا والربط بينهما ايدولوجيا وهما، الجانب التكتيكي السياسي والجانب الفكري الأيدولوجي.[1]

أمّا مداخلة بشير تناول التحولات الطارئة في المجتمع الإسرائيلي وأثرها في تشكيل " نحو جديد للصراع العربي الإسرائيلي" وتأثيرها على قضية يهودية الدولة، أمّا عز سلطان فقام بمراجعة نقدية لكتاب "إسرائيل وأسرة الأمم: الدولة القومية اليهودية وحقوق الإنسان"، الذي يدافع عن مشروع الدولة "اليهودية والديمقراطية" محاولا اثبات أن غاية إسرائيل من هذا المشروع هي الهروب من متطلبات الليبرالية بالإضافة لشرعنة هذا المشروع. فيما يحاول احمد رفيق عوض الإجابة عن سؤال: هل يمكن أن تكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية في الوقت ذاته؟ متناولا مجموعة من الادعاءات منها: انه من الممكن أن تكون إسرائيل يهودية وديمقراطية في ذات الوقت مبررا ذلك بقدرتها على هضم التجربة السياسية التقليدية الدينية وعناصر التجربة الغربية الليبرالية، أمّا الادعاء الآخر وهو استحالة أن يكون النظام الإسرائيلي ديمقراطي ويهودي في آن واحد وذلك لأن اليهودية كدين تتعأرض مع مبادئ الديمقراطية مشككا برأي عزمي بشارة بكون الديمقراطية الإسرائيلية ديمقراطية داخل القبيلة فيعتبر هذه المقولة غير دقيقة لأن أطراف بعيدة من القبيلة لا تحصل على مزأياً الديمقراطية.[2]

بينما تطرقت دراسة دويري، مروان، (2014) بعنوان: "لماذا يهودية الدولة الآن" إلى الهدف من إصرار إسرائيل على الاعتراف بها كدولة يهودية وهو المطلب الذي يعتبر الورقة

---

[1] غانم، هنيدة، شلحت، أنطوان، جبارين، حسن وآخرون: "**في معنى الدولة اليهودية**"، ط1، مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2011.

[2] المرجع السابق.

الأساسية في معظم المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وتبين الدراسة أن الهدف من وراء ذلك متعلق بالسيرورة التي مرت بها الصهيونية، ففي البداية استطاعت إسرائيل تهويد الدولة من خلال ديمقراطية الأغلبية إلا أنه في العقدين الأخيرين وبعد تصاعد الوجود الديمغرافي الفلسطيني من جهة في إسرائيل وتراجع الهجرة اليهودية لم تعد هذه الديمقراطية تفي بغرض النهج الصهيوني، وهو ما دفعها لتكثيف مطالبها بالاعتراف بيهودية الدولة.[1]

يُستنتج من دراسة "في معنى الدولة اليهودية" بأنها توفر نقاط رئيسية يمكن لهذا البحث أن ينطلق منها، كمفهوم ودلالات الاعتراف بالدولة اليهودية وهدف إسرائيل من تحويل الصراع الى صراع ديني، وكذلك تطرقها للجانب الدستوري للدولة اليهودية الديمقراطية وأهم التحولات الطارئة في إسرائيل والتي أثرت على قضية يهودية الدولة وهذا يفيدنا في فهم مدى تأثير الاعتراف بيهودية الدولة على الصراع وأهم المسوغات القانونية لذلك.

في حين يُستنتج من دراسة دويري أن سعي إسرائيل للاعتراف بيهودية دولتها ومحاولاتها للتملص من تعريف نفسها أمّام العالم بانها دولة ديمقراطية، جاءت بعد توصلها لانعدام جدوى وكفاية هذا التعريف الذي كان يفرض عليها مجموعة التزأمّات تجاه الفلسطينيين والمجتمع الدولي ويساعدنا هذا في فهم أسباب إصرار إسرائيل على الاعتراف بها كدولة يهودية ديمقراطية وليس دولة ديمقراطية فقط.

تناولت دراسة أبو عيد، عبدالله، (2013) بعنوان: "يهودية الدولة الأهداف والأثار" موقف القانون الدولي من يهودية الدولة وأن إسرائيل تخالف معظم الأسس والأسانيد القانونية. كما بينت أهم أهداف الدعوة إلى يهودية الدولة ومن أهمها وضع عقبة أمّام المفاوضات وعرقلتها لحين إتمام سيطرتها على الأرض الفلسطينية بإنشاء المستوطنات ووضع المفاوض الفلسطيني في موقف محرج أمّام شعبه والرأي العام الدولي، كذلك كسب أصوات اليمين الإسرائيلي واليهود المتزمت. وبينت أثر ذلك على الشعب الفلسطيني وحقه بتقرير مصيره وأنه يسهل على الكيان الصهيوني سن القوانين العنصرية مثل قانون التمييز ضد الفلسطينيين والإضرار بحق اللاجئين

[1] دويري، مروان: ***لماذا يهودية الدولة الآن؟***، ع258، **مجلة شؤون فلسطينية**، فلسطين، 2014.

بالعودة الى مدنهم وقراهم كذلك الإضرار بمكانة الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل مع احتمالية طردهم في المستقبل.[1]

يُستنتج من دراسة أبو عيد أن إسرائيل هدفها الأساسي جعل الدين اليهودي العامل القومي الذي يجمع يهود العالم، وأنها تخالف بذلك القوانين الدولية بإقامتها الدولة القومية بأسلوب عنصري تمييزي، المتضرر الأول والوحيد فيه الشعب الفلسطيني بكافة أمّاكن تواجده وهو ما يفيدنا في فهم السياسة الإسرائيلية وأهدافها.

بينما تؤكد دراسة جميل، محمود، (2014) بعنوان: "إعلان يهودية الدولة وتداعيات المصطلح"، أن مصطلح يهودية الدولة ليس بالجديد بل هو قديم/جديد، حيث ظهر مع بداية رواد الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر واكده هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897. وتنبع أهمية هذه الدراسة من خطورة هذا الطرح في المحافل الدولية لما يترتب عليه مخاطر جسيمة على القضية الفلسطينية ينتفي معها حق الفلسطينيين بالمطالبة بعودة اللاجئين الى ديارهم لأن هذا المصطلح يحمل في طياته توجهاً إسرائيلياً لطرد الفلسطينيين من وطنهم والحفاظ على نقاء الدولة اليهودية.[2]

نجد من خلال دراسة محمود جميل تأكيداً على فكرة النقاء التي تهدف إسرائيل إلى تعميمها وتنفيذها عبر إصرارها على الاعتراف بيهودية الدولة وهو ما يؤكد عنصرية الفكرة تجاه كل من هو غير يهودي داخل الأراضي المحتلة عام 1948.

*إذن اجتمعت هذه الفئة من الدراسات على محاولة تحديد مفهوم يهودية الدولة والامتداد التاريخي للفكرة، كما تطرقت كل منها إلى مجموعة الأهداف التي ترمي إليها إسرائيل من خلال مساعيها للاعتراف بيهوديتها، وإصرارها على توثيق الدين اليهودي كعامل أساسي في تحديد قومية مواطنيها وتجاهلها للقوانين الدولية وللحقوق الفلسطينية المتعلقة بالأرض والسيادة

[1] أبو عيد، عبد الله: "***يهودية الدولة الأهداف والآثار***"، ع 65، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان، 2013.

[2] جميل، محمود: "***إعلان يهودية الدولة وتداعيات المصطلح***"، ع 428، **المستقبل العربي**، بيروت، 2014.

والمواطنة وهذه النقاط مجتمعة تشكل خلفية مهمة لفصول هـذا البحـث بعناوينهـا الرئيسـية والفرعية.

ومن جانب آخر هناك عدة دراسات تطرقت لقانون القومية **فدراسـة زريـق، رائـف، (2018) بعنوان: "قانون القومية وبداية نهاية نظام الأبارتهايد"**، تُشير هذه الدراسـة إلـى أن نظام الأبارتهايد بدأت ممارسته الأولى مع بداية تأسيس الدولة العبرية وأن مأسسة هذا النظـام أصبح حاجة ملحة اليوم، وذلك بفعل التغيرات التي طرأت على الحركـة الصـهيونية وبفعـل تحولات الواقع من جهة أخرى. ومع قيام إسرائيل بشرعنة قانون القومية فإن نظام الأبارتهايـد سينتهي مع هذا القانون ليتم مأسسته ولإقراره مع هذا القانون. وبما أن هذا القانون قديم/جديد في آن واحد بمعنى أنّ فكرة الفصل موجودة دائما في المشروع الصهيوني منذ بدايته، فإن الجديـد في هذا القانون هو التشريع فمجرد ما يعطى هذا القانون الشرعية يصبح ذو أهمية. كما تشـير أنه لابد لإسرائيل من فصل الفلسطينيين في داخل الأراضي المحتلة عام 1948 عن المـواطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين في خارجها عن المستوطنين، وهي حاجة أساسـية شـرع القـانون لأجلها ليتضح الامتداد الجيو–سياسي للقانون والذي أعاد للواجهة التساؤلات الخاصـة بحـدود الدولة. وبينت الدراسة أن عدم وضع حدود رسمية للدولة اعطى إسرائيل مجالا للمنـاورة فـي مناسبات عدة، والقانون الجديد يقرب المسافة بين دولة اسرائيل وأرض إسرائيل وهو ما لا يبق مكانا للآخر غير اليهودي في الدولة وبالتالي تمتد جغرافيا خارج حـدود العـام 1948 لتلغـي الفلسطيني خارجها أيضا وهو ما يلغي من فكرها إمكانية إنشاء دولة فلسطينية على حدود العام 1967، ولابد من الإشارة أيضا الى ان إسرائيل وفقا لهذا القانون لا تجبر نفسها على التعامل مع حلول أخرى مثل الترانسفير.[1]

يُستنتج من دراسة زريق أن إسرائيل بتعاملها مع قانون القومية تقترب من دولة إسرائيل الكبرى وأن قانون القومية أعطاها مجالا أوسع بعدم تعاملها مع حلول معينة وهذه الدراسة أفادت

[1] زريق، رائف: ***"قانون القومية وبداية نهاية نظام الأبارتهايد الإسـرائيلي"***، ع114، **مجلـة الدراسـات الفلسـطينية**، بيروت،2018.

في فهم تأثير قانون القومية على حقوق المواطنة ل "48" والمكاسب التي تجنيها إسرائيل من إقرار القانون وهو ما نريد ان نتوصل لفهمه في هذا البحث.

وهناك أيضا **دراسة سومر صالح "قانون يهودية الدولة في إسرائيل وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية"**، والتي تناولت فكرة عامة عن قانون يهودية الدولة والذي زادت المطالبة به بعد حصول فلسطين على دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، والذي أثار مخاوف إسرائيل من العزلة الدولية كذلك حدوث التغيرات الديمغرافية لصالح الفلسطينيين وعن احتمالية تحول العنصر اليهودي الى اقلية، فبدورها قامت إسرائيل بطرح مشروع هذا القرار والمطالبة بقوننته. كما بينت الدراسة أن تحقيق يهودية الدولة لا يتم الا بتوافر معادلة ديمغرافية تكون الكفة الراجحة بها لليهود على حساب فلسطيني الداخل وأن حق تقرير المصير يقتصر على الشعب اليهودي، وأشارت الدراسة الى تداعيات إقرار هذا القانون على حق عودة اللاجئين بانه يلغي احقيتهم بالعودة بالمقابل يعطي الحق لأي يهودي القدوم للبلاد والحصول على الجنسية اليهودية.[1]

كما تطرقت الدراسة أيضا الى التداعيات الداخلية والإقليمية والدولية المترتبة على إقرار القانون، فداخلياً عودة الصراع بين التيارين الديني والعلماني على موقع الدين اليهودي في الدولة اليهودية المعلنة وعلى تحديد من هو اليهودي، الأمر الذي سيترتب عليه إشكالية في الهوية الإسرائيلية نظرا لتنوع اليهود ووجهات النظر حول تحديد من هو اليهودي وكذلك هناك خلاف حول شكل ومضمون يهودية الدولة فيختلفون على مدى يهودية الدولة والعلاقة بين اليهودية والديمقراطية في إسرائيل، أمّا إقليميا فإنه سوف يؤدي الى نشوء صراع مع الدول العربية حول قضية توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية إضافة الى تداعياته على الواقع الجيو-سياسي بالشرق الأوسط.

[1] صالح، سومر: "**قانون يهودية الدولة في إسرائيل وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية**"، مركز الإنتاج الفني mpc، فلسطين،2015.

ولذلك يلخص سومر هدف هذا القانون وهو تشريع الاستيطان وتهويد الفضاء العمراني وتشجيع طرد الفلسطينيين وحرمان اللاجئين من العودة.[1]

تتبلور لدينا من خلال هذه الدراسة فكرة عامة عن طبيعة قانون يهودية الدولة والمعادلة المطلوبة لتحقيق ذلك واهم تداعيات إقرار هذا القانون سواء داخليا او إقليميا ودوليا، وهو ما يفيد في فهم الهدف من هذا القانون. وتدعم الدراسة ما ورد في الدراسات السابقة التي تم تناولها من خلال تطرقها إلى تداعيات القانون المتعلقة بحرمان اللاجئين من حق العودة وتشجيع الاستيطان وأثر هذا القانون على فلسطيني ال "48" بما فيه حرمانهم من حقهم بتقرير المصير.

بالمقابل وضحت دراسة جمال، أمل،(2015) بعنوان: "أهداف ومعاني اقتراح قانون أساس إسرائيل–الدولة القومية للشعب اليهودي"، إلى ما ينطوي عليه قانون القومية بتركيبته واحتوائه على عمليات قوننة واسعة الهدف منها تعميق الهوية القومية والدينية، كذلك محاولة الحد من قدرة القوى السياسية والقضائية على فرض تأويلات مدنية وديمقراطية ليبرالية للمبادئ الدستورية للدولة والعمل على تفريغ المواطنة غير اليهودية من أي مضامين سياسية جوهرية. كما توضح هذه الدراسة أنه على الرغم من تعدد القوانين التي تم اقتراحها بالتناغم مع قانون القومية، إلا أن هذه القوانين كانت تهدف غالبيتها إلى أمر أساسي وهو يهودية الدولة وأن إسرائيل هي الوطن القومي لليهود وكذاك حق تقرير المصير يكون لليهود فقط.[2]

ومن أهم العوامل التي دفعت إلى اقتراح هذا القانون وتم تفنيدها إلى عوامل داخلية وخارجية، العوامل الخارجية فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومحاولة إسرائيل حث الطرف الفلسطيني للاعتراف بيهوديتها وافراغ حق العودة من أي مضمون عملي، كذلك فيما يتعلق بشرعية إسرائيل الدولية ودافعها الى تأكيد انها وليدة قرار التقسيم 47 ومعترف بها من الجمعية العامة للأمم المتحدة وسبب ذلك تراجع مكانتها في المحافل الدولية، ومحاولة إيجاد صيغة جديدة للعلاقات بين إسرائيل والمجتمعات اليهودية في الخارج.

---

[1] صالح، سومر: "**قانون يهودية الدولة في إسرائيل وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية**"، مرجع سابق.

[2] جمال، أمل: "***أهداف ومعاني اقتراح قانون أساس إسرائيل–الدولة القومية للشعب اليهودي***"، ع1، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، لبنان،2015.

أمّا فيما يتعلق بالعوامل الداخلية التي أشارت إليها الدراسة متعلقة بما يحدث من صراعات سياسية ومؤسساتيه داخل النظام السياسي الإسرائيلي والعامل الثاني متعلق بمكانة وسياسات ومواقف الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، بما فيه التحديات التي فرضتها هذه الأقلية على الجهاز السياسي والقضائي وعلى الحيز الإسرائيلي العام.[1]

يُستنتج من هذه الدراسة وجود تأثيرات إضافية للقانون متعلقة بالفضاء القانوني والمؤسساتي في إسرائيل وتأثيرها على قوانين أخرى كانت تنسجم بطريقة أو بأخرى مع متطلبات الدولة المدنية وحقوق المواطنة، وهو ما يفرغ القوانين السابقة من محتواها ويفقدها أهميتها وتأثيرها، وقد تطرقت الدراسة إلى هذا الجانب دون إغفال التداعيات السياسية للقانون والتي شاركتها بها الدراسات الأخرى.

تعقيب على الدراسات السابقة

بعد تناول عدد لا بأس به من الدراسات السابقة والتي تناولت بشكل أو بآخر قانون القومية لابد من الإشارة الى أهم المرتكزات الأساسية التي تضمنتها هذه الدراسات والتي تم الإفادة منها سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، ومن أهم هذه المرتكزات: فهم قانون القومية وأهميته والهدف منه، كذلك فهم أهم العوامل التي دفعت بإسرائيل لاقتراح هذا القانون وشرعنته، كذلك بينت أهم تداعيات هذا القانون إن كان على الفلسطينيين في حدود العام 1948 أو الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967.

وما يُأخذ على هذه الدراسات انها تحدثت عن قانون القومية بالمجمل وأهميته والهدف منه ولكن لم تتطرق هذه الدراسات إلى أثر قانون القومية على ديناميات الصراع التي سوف تتناولها هذه الدراسة وهي تغيير الجغرافيا السياسية للصراع وفرض واقع قانوني جديد وتعزيز فصل الفلسطيني عن أرضه.

[1] جمال، أمل: "**أهداف ومعاني اقتراح قانون أساس إسرائيل-الدولة القومية للشعب اليهودي**"، مرجع سابق

7.1 الإطار النظري

تتمحور هذه الدراسة حول إقرار قانون القومية وتداعياته علـــى ديناميـــات الصـــراع الفلسطيني الإسرائيلي، وسيتم من خلال هذه الجزئية دراسة بعضاً من المقاربات النظرية التـــي من خلالها سيتم اسناد حالة الدراسة إلى إطار نظري يضع أساساً تحليليا للموضوع، ولا بد من التطرق إلى بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة والـــربط فيمـــا بينها.

وبما أن الدراسة تتحدث بجوهرها عن قانون القومية لابد من الإشارة إلى مفهوم القومية والذي عرفه الإيطالي "جويسبي ماتزيني وهو أول من استخدم هذا المصطلح " بأن القومية هي انتماء مجموعة من الناس لوطن واحد شرط أن يكون لهم تاريخ مشترك ولغة مشتركة واحدة في ذلك الوطن".[1] وتعرف أيضا "أن يكون لكل دولة حدود تفصلها عن الدول الأخرى بحيث تـــؤمن لها كيانها الذاتي والذي تتعدد عناصره ومكوناته لتشمل بدورها الاجتماع والسياســـة والثقافـــة والاقتصاد بحيث تدافع هذه الدول عن هذا الكيان ضد أي خطر او تهديد قد يتعرض له".[2]

وتنقسم القومية الى نوعين وهما: القومية الاثنية–الثقافية والقومية السياســـية–المدنيـــة، فالقومية الاثنية –الثقافية تكون نتيجة أسس مولودة ووراثية انتمائية، ومثال علـــى ذلـــك اللغـــة والتاريخ المشترك أي تجمعهم صفات مشتركه ويكون هدفها السعي نحو تحقيق حقها في تقرير المصير مثال القومية العربية والايطالية، أمّا القومية السياسية–المدنية فهي تنشأ نتيجة عوامـــل وصفات مكتسبه بين مجموعة من البشر ليست وراثية بحيث تجمعهم قـــيم وايـــدولوجيا بشـــكل طوعي ومتفق عليها ويسعون لتحقيق حقهم بتقرير المصير وان تجمعهم دولة واحـــدة خاصـــة بهم.[3]

---

[1] وشحة، ثائر: " مفهوم الدولة والأمة"، الحوار المتمدن، د.م، 2012، أسترجع بتاريخ 2018/10/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/VWq7a

[2] مقلد، إسماعيل: " **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**"، ط1، المكتبة الأكاديمية للنشر، الجيزة،2011، ص35.

[3] مصاروة، علا، دراسة مقارنة بين الاثنية الثقافية والقومية السياسية، د.م، 2016، أسترجع بتاريخ 2018/10/20، أنظر الرابط التالي https://cutt.us/0W9SL

تم التطرق سابقا لمفهوم القومية لكن لابد من فهم المقصود بالدولة القومية والتي تسعى إسرائيل لتحقيقها، فهي تشير إلى كيان يستمد شرعيته السياسية من خلال تمثيل أمة مستقلة وذات سيادة في موقع جغرافي بالتوافق السياسي والثقافي بين مختلف المكونات المجتمعية ليتم تشكيل هذه الدولة.[1] أمّا مفهوم السيادة فيقصد به العمل على احتكار السيطرة السياسية في إقليم معين بالإضافة لاحتكارها التبعية ووسائل السيطرة ولو كان هذا الأمر بالإكراه المشروع.[2]

إن إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين يرتبط بفكرة الاستعمار الاستيطاني والذي يهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، وتشريدهم في الدول المجاورة لتحويل فلسطين لأرض بلا شعب وتشجيع الهجرة اليهودية إليها. وهذا ما حدث في العام 1948 بالقوة والإرهاب والإبادة العنصرية، فهذا الاستعمار والذي ينطلق من قاعدتين دينية وقومية أي صراع ديني وقومي قام بتعزيز ما يسمى بالفكر القومي لليهود حيث تم اختراع ما يسمى بالقومية اليهودية مع العلم بأنهم ليسوا قوما بل ديانة موسعين فكرهم بمقولة شعب الله المختار. فهذه النظرة الفوقية انطلقت من الحضن الكولونيالي الأوروبي حيث ساهم الترابط بين الامبريالية "الاستعمار الكولونيالي" والصهيونية بنمو هذا المشروع الاستيطاني الصهيوني الإحلالي، بهدف تحويل فلسطين لوطن قومي للشعب اليهودي متجاهل بذلك حقوق الفلسطينيين القومية والدينية والسياسية، بل والانتقاص من حقوقهم وعدم الاعتراف بها ومعاملتهم كأقليات.[3]

وهذا ما جعل فرانس فانون يفسر بأنه في ظل سيطرة الاستعمار لا يمكن قيام الأمة وظهور القومية إلا بعد انهيار الاستعمار وإنهاء دوره وذلك لا يحدث بسلام بل عن طريق المواجهة المباشرة بين القوميات الناشئة والاستعمار المتقهقر، ويشير فانون إلى أن تفسخ الاستعمار من الداخل غير كافي لظهور القومية فلابد من تعبئة الشعوب وتدريبها على حمل

---

[1] مفاهيم "الدولة القومية"، موقع شارك شباب، د.م، 2017، أسترجع بتاريخ 2018/10/20، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/gYZ01

[2] الحلايقة، غادة: "مفهوم السيادة"، موقع موضوع، د.م، 2016، أسترجع بتاريخ 2018/10/20، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/HxbM2

[3] منصور، جوني: "مئوية تصريح بلفور1917-2017"، جزء من الكتاب منشور في مجلة رمان الثقافية، د.م، 2017، أسترجع بتاريخ 2018/10/28، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/4GnmD

السلاح وتفجير الانتفاضة المسلحة في وجه الاستعمار، حيث في ظل هذه الثورة تحقق الشعوب ذاتها وبالتالي تتوافر الشروط للأمة للنشوء والتطور بعد الانتصار على القوى الاستعمارية فوجهة نظر فانون انه لا يمكن تحقيق ذلك الا بالقوة والعنف.[1]

بحكم إدراك الكيانات المماثلة لديناميات صراعها مع القوميات الأصلية فإنها تلجأ إلى وسائل وأساليب الضبط السلطوي العميق لضمان استمراريتها وتفوقها على الشعوب الأصلية، وهو الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال نظرية ميشيل فوكو حول آليات السلطة والتحكم.

1.7.1 السلطة وآليات السيطرة

يتجاوز ميشيل فوكو النظرة التقليدية للسلطة فيؤكد على فكرة أن السلطة استراتيجية أكثر منها ملكية، أي تعود آثارها ومفاعيلها إلى " تدابير، وحيل، ووسائل، وأعمال". وهي تمارَس أكثر مما تُمتلك، ولا تعتبر احتكارا للطبقة السائدة بل هي مفعول جميع مواقعها الاستراتيجية.[2]

ترتكز السلطة في عملها وفقا لفوكو على آليات محددة لا بد من أخذها بعين الاعتبار، وتنقسم هذه الآليات بشكل عام بين حدين: القوانين المحددة لشكل السلطة من جهة (وعند الحديث عن القانون فهذا لا يشمل موادّه فقط، بل يشمل أيضا الأجهزة والمؤسسات والإجراءات التي تطبق هذا القانون)، ومن جهة أخرى الحقيقة التي تنتجها السلطة. يركز فوكو على القواعد القانونية التي تقيمها السلطة من أجل إنتاج "خطاب الحقيقة"، فالسلطة مُلزَمة لدوامها واستمراريتها بإنتاج "حقيقة ما"، تقتضيها السلطة وبالتالي ترتبط هذه الحقيقة بشكل أساسي ودائم مع السلطة والقانون. ويطرح فوكو مثالا على هذا في حديثه عن المجتمعات الغربية حيث تشكَّل الفكر القانوني والحقوقي فيها حول السلطة المَلَكِيّة من أجل مصلحتها، وقد تأسس بطلب من السلطة المَلَكِيّة ليخدمها كحقيقة.[3]

---

[1] مراد، علي، عامر، فياض: "**القومية والأمة ": مدخل الى الفكر السياسي القومي**، العربي للنشر والتوزيع، د.م،2017، ص 115.

[2] أبو حامد، حسام: "المنظور الفلسفي للسلطة عند ميشيل فوكو": ثورة المنهج، العربي الجديد، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2018/11/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/JgAnc

[3] بغورة، الزواوي، **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو**، المجلس الأعلى للثقافة، د.م، 2000، ص230–ص 250

ويتقاطع الحديث عن الحقيقة التي أشار إليها فوكو مع موضوع الدراسة، إذ حاولت إسرائيل وما زالت تحاول إقرار حقيقة أن إسرائيل دولة يهودية وأغلبية مواطنيها يهود، من خلال مجموعة من الآليات والسياسات وبعمل دؤوب من مؤسساتها وأجهزتها ومنظومتها القانونية وهو ما يتضح من خلال دراسة آليات السلطة في إسرائيل وأنماط القوة فيها.

2.7.1 آليات السلطة في إسرائيل وأنماط القوة

فيما يتعلق بأنماط القوة يفترض نيف غوردون* أن العلاقات المتبادلة داخل أجهزة وآليات السيطرة كذلك الأعراض والتناقضات التي أفرزتها هذه الآليات تساهم في إيضاح التغييرات في تكوين أنواع القوة التي استخدمتها إسرائيل.

غيرت إسرائيل شكل ادارتها للسكان الفلسطينيين بشكل حاد ومتطرف في فترات متتالية منذ احتلالها لفلسطين، وبالتالي فإن وسائل السيطرة الإسرائيلية تفسر سياسة العنف المتزايدة تجاه الفلسطينيين، ووسائل السيطرة هذه هي: القوى والأجهزة التي تستخدم الفرض والإكراه، ومنظومة المؤسسات والسياسات الاجتماعية والأجهزة البيروقراطية، والإستراتيجيا القانونية ومنظومة التخطيط المادي–الجسدي للحيز، والتي تعمل مجتمعة على الفرد وعلى مجموعة السكان بهدف خلق أشكال جديدة من السلوك والعادات والأمزجة والتطلعات.[1]

إن معظم الوسائل والإجراءات التي استخدمت لأغراض السيطرة خلال أربعة عقود من الاحتلال تأثرت بثلاثة أنواع للقوة:

1. قوة أساسية– انضباط، تسعى لخلق تطبيع بواسطة تأطير وضبط الحياة اليومية وذلك بإزالة الفوارق السلوكية والفكرية بين السكان وتحويلهم لخاضعين، وعادة يكون هدف هذه القوة

---

* نيف غوردون: البروفيسور نيف غوردون من أحد كبار المناهضين للصهيونية وهو ذو توجه يساري راديكالي، أستاذ السياسة والحوكمة في جامعة بن غوريون الإسرائيلية ويكتب في القضايا المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي وحقوق الانسان ويؤمن بحل الدولتين ومن اهم مؤلفاته "الاحتلال الإسرائيلي"، "حق الانسان في التحكم".، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر أسترجع بتاريخ 2018/11/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/LSByL

[1] غوردون، نيف: "**عن المهر والعروس": تحليل بنيوي للاحتلال الإسرائيلي، قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، د.م، د.ت، ص37–ص38.

في دول العالم هو دمج السكان في حياة الدولة وتحويلهم لمواطنين، أمّا في إسرائيل فلم تكن النية دمج السكان الفلسطينيين وتحويلهم إلى مواطنين إسرائيليين بل تحويلهم إلى رعايا تابعة لقوة الاحتلال.

2. القوة الحيوية، هي القوة التي تهدف إلى إدارة الفرد لكونه فقط جزءا من مجموعة سكانية عن طريق استخدام وسائل إحصائية وطرق علمية عبر سلسلة من المؤسسات المختصة لتضبط العلاج الطبي، والسياسة، والسوق الاقتصادي وما شابه، ومثال ذلك تركيز إسرائيل على خفض معدلات الوفيات بين المواطنين الإسرائيليين وتشجيع الاقتصاد الإسرائيلي لقمع الوجود الفلسطيني.

3. قوة السيادة، وهي التي تعمل من خلال القيام بفرض منظومة قوانين وتشريعات عن طريق استخدام الجيش والشرطة لفرض سلطة القانون أو تعليقها ويتم العمل بهذه القوة من خلال الأذرع القانونية والتنفيذية في الدولة، وذلك لتطبيق منظومة قانونية ترى بكل اشكال المقاومة الفلسطينية إرهابا ومحاولة قمعها في حين تحولت هذه المنظومة القانونية لوسيلة نهب للأراضي والممتلكات الفلسطينية.

تكمن الأهمية المتغيرة لهذه القوى ليس باستخدام وسائل سيطرة جديدة بل الاستخدام المتكرر لنفس الآليات وطرق السيطرة بشكل متغير وهو ما ترك تـرك انعكاسان مباشران، نوعي، وكمي. فالانعكاس النوعي يركز على نوع معين من القوة والذي بدوره صاغ الطريقة التي استخدمت بها آليات وأجهزة السيطرة، ومن الناحية الكمية فبالرغم من استخدام جميع وسائل السيطرة فقد كان التأكيد في فترات معينة على القوة السيادية تحديدا.[1]

يضعنا ما سبق أمّام حقيقة مفادها أن إسرائيل ومنذ قيامها وضعت منظومة قانونية مهدت وبررت استخدام وسائل وأدوات قمع الآخر الفلسطيني بما يتماشى مع الحقيقة التي حاولت فرضها والوصول إلى اعتراف عالمي بها وسخرت في سبيل ذلك جُلّ مصادر قوتها.

[1] غوردون، نيف: "**عن المهر والعروس": تحليل بنيوي للاحتلال الإسرائيلي، قضايا إسرائيلية**، مرجع سابق

وسعت إسرائيل لتثبيت ذلك عن طريق سن قانون القومية باعتباره من أقوى القوانين التي تطغى على باقي التشريعات وقوانين الأساس وذلك بسن الهوية الدستورية للنظام والتي بموجبها يتم تحديد من هو صاحب السيادة، والذي يعطي شرعية لجميع القوانين وبالتالي فالبند الأول من هذا القانون يحدد هوية صاحب السيادة "أرض إسرائيل" هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي والتي قامت بها دولة إسرائيل وهي الدولة القومية للشعب اليهودي وبالتالي حق تقرير المصير مقتصر على اليهود فقط.[1]

وفي إطار آخر يدعم ويسند فهم السلوك الإسرائيلي تحديدا فيما يتعلق بسن قانون القومية لا بد من الاطلاع على أهم ما جاء في نظريات ما بعد الكولونيالية والتي تؤطر بشكل عام لسلوك المستعمِر باعتبار إسرائيل دولة استعمار كولونيالي والتي يمكن فهمها بصورة اكبر اذا ارتبطت فيما يلي:

نظرية ما بعد الاستعمار أو ما بعد الكولونيالية "post-colonial discourse and colonial theory": تعد نظرية ما بعد الاستعمار من أهم النظريات الأدبية والنقدية والتي تحمل في طياتها الطابع الثقافي والسياسي، لأنها تربط الخطاب بالمشاكل السياسية الحقيقية في العالم حيث تستعرض ثنائية الشرق والغرب في إطار صراع عسكري وحضاري وثقافي وقيمي وعلمي.

رافقت هذه النظرية ما بعد الحداثة لاسيما بعد سيطرة وهيمنة الميثولوجيا البيضاء على الفكر العالمي حيث أصبح العالم الغربي هو المركز والدول المُستَعمَرَه تشكل المحيط كما عبر سمير أمين، وبالتزامن مع ظهور هذه النظرية والتي ظهرت مع بعد الحداثة في سنوات الستين والسبيعين لغاية سنوات التسعين من القرن العشرين، أعطيت هذه النظرية عدة تعريفات وأهمها مصطلح "ما بعد استعماري" ليشمل بذلك كل الثقافات التي تأثرت بالعملية الإمبريالية من لحظة الاستعمار حتى يومنا هذا.[2]

---

[1] "قانون القومية غير شرعي ويكرس الفصل العنصري"، مركز عدالة القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية، د.م، 2018،أسترجع بتاريخ 2018/11/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/yM8b5

[2] حمداوي، جميل: " نظرية ما بعد الاستعمار"، شبكة الألوكة، د.م، 2012،أسترجع بتاريخ 2018/11/28، أنظر الرابط التالي: https://0i.is/QCXh

تلاقي نظريات ما بعد الاستعمار نقدا يوجهه بعض الباحثين عند الانطلاق منها لدراسة الاستعمار الصهيوني لفلسطين آخذين بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية والإشكاليات الأخلاقية المتعلقة بتعامل هذه النظريات مع الاستعمار ككيان غير زائل، بينما يميل البعض إلى دراستها في إطار نظريات الاستعمار الأخرى كنموذج الإبادة الذي يؤكد أن الاستعمار الاستيطاني يتعامل مع السكان الاصليين من خلال اجراءات الضبط والسيطرة والإبادة وبهذا الإطار تجتمع فلسطين في حالتها مع الولأيات المتحدة الامريكية واستراليا وجنوب إفريقيا تحديدا من ناحية سياسات الاستعمار تجاه سكان البلاد الاصليين فيسعى المستعمر وفقا لنموذج الإبادة إلى السيطرة من خلال التوسع والعنف والإبادة هنا تكون على المستوى السياسي والثقافي والمعرفي والحضاري، اذ يسعى المستعمر إلى أن تحمل الأرض صفاته ووجهه ويستهدف في سبيل ذلك علاقة السكان الأصليين بالأرض.[1]

وأياً كانت الاطر النظرية التي تتناول الاستعمار وأياً كان نقدها إلا أنه لا بد وأن نلقي اهتمأمّا لمفاهيم أساسية وقضأياً يتطرق إليها منظرو الاستعمار والمهتمين بعلاقة الاستعمار بشعوب الاراضي المستعمرة وهي مصطلحات مفاهيم لا يمكن إلا وأن نلاحظها من خلال سلوك وممارسات الاستعمار.

ومن أهم المصطلحات الأساسية لنظرية ما بعد الكولونيالية والتي يمكن الاستفادة منها لموضوع الدراسة بشكل مباشر ما يلي: الحتمية وهي جوهر أو ماهية الشيء وذلك في السياق الاثني أو العرقي أو الثقافي وتصبح الحتمية هي ممارسة مختلف الجماعات التي تقرر ما هي هذه أو تلك الهوية وحدودها وما ينبع خارج حدود الهوية، من حيث الممارسة تنزع الحتمية لعدم رؤية الفروقات والاختلافات داخل الجماعة الواحدة من أجل حفظ الوضع القائم أو لتحصيل القوة. المزاعم "الحتمية" يمكن أن تستخدمها قوة الاستعمار أو الجماعة الخاضعة للاستعمار كأداة لمقاومة ما يُدّعى بشأنها. أمّا مصطلح الهوية "identity" فيشير إلى كيفية تعريف الفرد أو الجماعة لنفسه، فالهوية مهمة لتصور النفي وتسهم في تعريف المحددات الاجتماعية وفهم الطابع

[1] شقير، ميساء: "دراسات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين": ما بين المعرفي والسياسي والاستيطاني، موقع باب الواد، د.م،2017، أسترجع بتاريخ 2018/11/30، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/bugFB

الوطني وتشمل بالعادة على آليات "الحتمية" وصنع "الآخر"، أمّا مصطلح الآخر "other" فيشير الى السبل او الوسائل الاجتماعية أو النفسية تستبعد أو تهمش من خلالها جماعة لجماعةٌ أخرى من خلال تسليط الضوء على ما يجعله مختلفا أو مضادا، وتنتقل هذه الآلية إلى الكيفية التي يتم بها تمثيل هذا الآخر لاسيما من خلال الصورة النمطية.[1]

أمّا السردية الكبرى والتي تزعم بأنها تمثل حقيقة كبيرة تخص العالم وكيف يعمل، فينظر الكثيرين إلى السردية الكبرى إلى أنها بالغالب تكون قمعية، أمّا مصطلح "worlding" الإدخال إلى العالم فيشير للعملية التي يُجلب بها الفرد أو الجماعة البشرية للمجتمع العالمي ذو المركزية الغربية المهيمنة. تكمن أهمية هذه النظرية في طرحها لمشكلة الأنا والآخر وتركيزها على تهميش الثقافة الغربية للثقافات الأخرى وطرحها لمجموعة من الإشكاليات الناتجة عن علاقة المستعمر بالمُستَعَمر، ومن أهم مرتكزات هذه النظرية تتمثل في فهم ثنائية الشرق والغرب، الدفاع عن الهوية الوطنية والقومية، علاقة الأنا بالآخر، المقاومة المادية والثقافية، النقد الذاتي.[2]

وفيما يخص موضوع الدراسة فهذه النظرية تساعدنا في فهم الكيفية التي عرفت بها إسرائيل نفسها كمجموعة وكيف عرفت الآخر الفلسطيني، كما تشير إلى قضية هامة وهي السردية الكبرى أو الحقيقة التي حاولت إسرائيل زرعها عالميا ومحليا وهو ما يترابط مع الإطار النظري السابق الخاص بالحقيقة التي تناولها ميشيل فوكو.

8.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

بفرضها "لقانون القومية " فإن دولة إسرائيل تعمل على تغيير طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال إعادة تعريف كيانية الدولة المحتلة ووضع أسس قانونية جديدة للتسوية تحول دون تحقيق حل الدولتين وكذلك إمكانية تشكيل أساس لحل الدولة الواحدة.

---

[1] مصطلحات أساسية في نظرية ما بعد الكولونيالية، موقع قراءات، د.م، 2016،أسترجع بتاريخ 2018/12/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/duMlJ

[2] المرجع السابق.

الفرضيات الفرعية

- إن وضع الفلسطينيين من الناحية الديمغرافية ورغم توازن الديمغرافيا فهو الأقل قوة بما لا يقاس، لذا فإن قانون القومية هو أحد دوافع ضبط المتغير الديمغرافي من حيث معـــاملات القوة التي تمتلكها إسرائيل.

- إن سن قانون القومية يساهم في تعطيل التسوية وذلك بإلغاء الحل السياســـي الـــذي تتبنـــاه الجهات الفلسطينية الرسمية أي حل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطينية على حدود العـــام 1967، وبذلك تسعى اسرائيل لفرض تعديلات من طرف واحد على حدود ال 67 لتوســـيع الحيز الجيوسياسي الإسرائيلي من خلال ضم المستوطنات في "الضفة الغربيـــة" لمنـــاطق سيادتها وهو يؤسس له القانون باعتبار إسرائيل دولة لليهود أينما تواجدوا.

- إن قانون القومية يلغي حق تقرير المصير للفلسطينيين باعتبارهم أقليـــة قوميـــة، إذ يحـــد القانون خيارات الفلسطينيين بما لا يتضارب مع متطلبات إنشاء الدولة اليهوديـــة وترســـيخ فكرتها.

9.1 منهج الدراسة

يعتمد البحث على منهج دراسة الحالة في دراسة المشكلة وتحليل جوانبهـــا، اذ يركـــز بشكل مباشر على دراسة الحالة الفلسطينية كونها حالة استثنائية في العالم ومدى تـــأثير إقـــرار قانون القومية على طبيعة الصراع حيث يساعد هذا المنهج على دراسة المشكلة بشـــكل دقيـــق وأكثر تركيزا على تفاصيلها.

ويأتي تحليل ودراسة هذه الحالة من خلال دراسة المراحل التي مر بها القانون ســـواء قبل إقراره أو بعد وذلك من خلال متابعة اهم المستجدات والتغييرات التي طرأت على الحالـــة الفلسطينية ومدى تأثير هذا القانون عليها بالمدى البعيد.

وتتبع الدراسة منهجيات عدة في اطار دراستها للحالة الفلسطينية كواحدة من حالات المجتمعات المستعمرة فتستخدم تحليل المضمون والتحليل النظمي للتركيز على عوامل القوة للنظام الاستعماري وهي عنصر رئيسي تستند اليه الدراسة في دراسة موضوعها.

10.1 فصول الدراسة

الفصل الأول: مقدمة الدراسة: يحتوي هذا الفصل على ما يطلبه البحث العلمي من مقدمة، ومشكلة للدراسة، وأهدافها وتساؤلاتها، إضافة إلى فرضية الدراسة ومنهاجيتها، كما ويحتوي هذا الفصل على الدراسات السابقة والإطار النظري.

الفصل الثاني: القومية نشأتها وتطورها: من خلال تطور مفهوم القومية الدينية في دولة إسرائيل وبأنها حالة استعمار استيطاني أصبح دولة قومية من طراز خاص.

الفصل الثالث: الجغرافيا السياسية وفقا لقانون القومية ودورها في تغيير الجغرافيا السياسية للصراع: حيث سيتم تناول الجغرافيا السياسية لإسرائيل والتي تحدث عنها العديد من المحللين والعديد من المراجع، بأنها عندما تضع حدود معينة تشكل تعدي على حدود 67 ومن الممكن أن تمتد لما هو أكثر بالمقارنة بالجغرافيا التي كانت مطروحة كحلول للصراع في مشاريع الاتفاقيات والمطالبات الفلسطينية والمقترحات العالمية التي تجتمع على ضرورة وضع حدود للدولة الفلسطينية على أراضي 67 والإسرائيلية على حدود 48 وكذلك التعامل مع موضوع القدس والديمغرافيا.

الفصل الرابع: تجاهل القانون للحق الفلسطيني بتقرير المصير وتبعاته فيما يخص تعزيز فصل الفلسطيني عن أرضه: وذلك بتناول حق تقرير المصير بالتعريف الفلسطيني والمطالب الفلسطينية وكيف القانون يقوم بتجاهلها وكيف بتجاهله لحق تقرير المصير يعمل على تعزيز فصل الفلسطيني عن أرضه كونه من الممكن ان يبعد المواطنين العرب في إسرائيل عن أرضهم ومنع اللاجئين من اختيارهم لحق العودة لأراضيهم وكيف يهدد حتى الوجود الفلسطيني في أراضي 67 وذلك بحرمانهم من فكرة إقامة دولتهم.

الفصل الخامس: الاطار القانوني لقانون القومية: فالسيطرة الإسرائيلية والتي يكرسها قانون القومية وأدواتها القانونية والمادية ودورها في فرض واقع قانوني جديد يخدم بقاء إسرائيل واستمراريتها، وذلك بكيفية استخدام إسرائيل لأدوات القوة والسيطرة عندها. اذ أن قوة السيادة وآليات السيطرة تقوم بخلق واقع قانوني جديد يجعل من الوجود الاستيطاني قانوني، وكذلك الامر ان حق المواطنة لليهود قانوني وبالتالي الإبقاء على وجود إسرائيل كدولة يهودية.

*** نتائج الدراسة التي سوف يتم التوصل لها بنهاية الدراسة.**

الفصل الثاني

القومية نشأتها وتطورها

الفصل الثاني

القومية نشأتها وتطورها

تعد القومية واقع تاريخي ذو وجود فعال وحقيقي، فالقومية ما هي إلا تعبيرات صارخة تتجلى في مستويات الحياة سواء الاجتماعية أو اليومية للشعوب، فالناس يعترفون وبدون أدنى تردد بالانتماء لقومية ما فهم يرون أن ثمة قاسماً مشتركاً يجمعهم مع غيرهم تحت مسمى وحدة القومية على الرغم من وجود العديد من الفوارق كالطبقة أو الديانة.

تعد مسألة القومية تعد من أكثر المسائل النظرية والسياسية تعقيداً منذ ظهورها كظاهره سياسية وقانونية وعاطفيه في القرنين الثامن والتاسع عشر في أوروبا الغربية، حيث أن انتشار هذه القوميات أدى إلى تغيرات جذريه في السياسة الدولية وفي التركيب الاجتماعي والسياسي للأمم والشعوب، وفي ظل التمدد الاستعماري للقوى الأوروبية برزت ظاهرة القوميات الاستعمارية- الاستيطانية التي تولدت من رحم الاستعمار بما في ذلك الاستعمار اليهودي- الصهيوني لفلسطين.

لذلك ما هي القوميات ومتى نشأت؟ كيف تتشكل وتتغير؟ وما هي خصائصها السياسية والاجتماعية، لاسيما الاستعمارية-الاستيطانية؟ وهذا ما سيتم الإجابة عنه في هذا الفصل.

1.2 مفهوم القومية

تناول العديد من المفكرين والباحثين مفهوم القومية حيث كان لكل منهم وجهة نظره الخاصة من حيث تقديم مفهوم القومية ونكاد لا نجزم بالوصول لتعريف دقيق وشامل لمفهوم القومية وذلك لتعدد وجهات النظر في تقديم التعريف، فقد عُرفت "القومية" على أنها أيدولوجيا سياسية، ثقافية، دينية تقوم على الفكر الوطني وذلك من خلال الانتماء لأمة واحدة ذات مشاعر وطنية واحدة، تتميز بالوعي القومي والإحساس بوحدة المصير والأهداف المشتركة.[1]

[1] سعداوي، مليكة، حسني أحلام: "**معالم الدولة القومية الحديثة في الفكر العربي المعاصر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلاني بونعامة، الجزائر، 2017.

فالقومية حسب التعريف السابق هي أيدولوجيا سياسية وثقافية ودينية أساس قيامها الفكر الوطني من خلال الانتماء لأمة واحدة، في حين كان للقومية مفهوم آخر وفقا للعديد من النظريات التي عرفت القومية حسب فهم خاص بها، فالنظرية الألمانية التي عبر عنها "فيختـه"*اعتبرت أن أساس تكوين القومية هي وحدة اللغة، في حين عبر "رينان" *وفقا للنظرية الفرنسية أن إرادة العيش المشترك هي الأساس الذي تقوم عليه القومية، بينما اعتبرت النظرية الماركسية الوحدة الاقتصادية من الأمور المهمة لتكوين القومية. [1]

يُستنتج مما سبق أنه على الرغم من اختلاف وجهات النظر في تعريف القومية الا أن هذه القوميات تشترك بخصائص معينه اللغة والتاريخ المشترك ووجود إرادة عيش مشتركه ودوافع اقتصادية واجتماعيه ودينيه والاحساس بوحدة المصير والوعي الوطني، فهذه الخصائص ما هي إلا روابط تجمع وتصل بين أفراد في مجتمع معين تحت مسمى القومية.

2.2 نشأة القومية

نشأت القومية في دول أوروبا الغربية وذلك في نهاية القرن الثامن عشر والتاسع عشر، حيث بدأت تحديدا في نهاية القرن التاسع عشر لتصبح بذلك عاطفة مسلما بها لها تأثير فعال على حياة الأفراد العامة والخاصة، لتصبح من أهم وأقوى العوامل الحاسمة في التاريخ.

هناك العديد من العوامل التي ساعدت في تبلور القومية كان أبرزها الثورة الامريكية والفرنسية وهي نتيجة أحداث كبرى هزت العالم الغربي هزاً عنيفاً، ومنها حركة الإصلاح الديني –مارتن لوثر– والكتابة باللغات المحلية وأن يتم ترجمة هذه الكتب باللغات اللاتينية، لذلك

---

* "فيلسوف ألماني 1762–1814"، أحد مؤسسي الحركة الفلسفية والتي عرفت باسم المثالية الألمانية، من أهم مؤلفاته، كتاب " أساس النظرية الكاملة للمعرفة"، محمود، علاء الدين، يوهان فيخته، م.د، 2016، أسترجع بتاريخ 2019/1/16، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/lFMIX

* "أرنست رينان 1823–1892"، مؤرخ وكاتب فرنسي والذي اشتهر بترجمته ليسوع والتي دعا فيها الى نقد المصادر الدينية نقدا تاريخيا علميا، وأشتهر بكتاباته عن الأديان التوحيدية، من اشهر مؤلفاته حياة يسوع،: ارنست رينان، البيان،2015، أسترجع بتاريخ 2019/1/16، أنظر المرجع التالي: https://cutt.us/SG8TX

[1] الأقداحي، هشام: "**معالم الدولة القومية الحديثة رؤية معاصرة**"، مؤسسة شباب الجامعة، د.م، 2008، ص 31.

كان ظهور القومية رهنا للقضاء على حق الملوك المقدس وغيرها من الأفكار القديمة، ليأتي بعد ذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها ليقوي ويدعم فكرة القومية وكذلك حقوق المواطنين حتمت على الجماعات أن تبحث عن الروابط التي تجمعها تحت سؤال من نحن؟.[1]

رفضت حركة الإصلاح التي قام بها "مارتن لوثر"*هيمنة الإمبراطوريات الكبرى وقام بنشر أطروحاته بشكل واسع باللغة الألمانية، وتجلى عن ذلك قراءة جماهيرية حقيقية وأدب شعبي متاح للجميع. كذلك الأمر كان للغات المحلية أثر في ظهور القوميات حيث دعم هذه اللغات صغار الملوك في مناطق جغرافية مختلفة بدافع خلق نوع من المراكز الإدارية في مواجهة الإمبراطوريات، كما أن الطباعة كان لها دور في الثورة الأمريكية وذلك بزيادة الوعي القومي في الامريكيتين والحد من انتشار لغة الكنيسة المقدسة.[2]

أمّا فيما يخص الثورة الفرنسية التي كان لها دور في نشوء القومية حيث انتفض الثوار في فرنسا ضد لويس السادس عشر في العام (1789)، بحيث فعلوا ذلك باسم الشعب وأن السكان هم من يُكونون الأمة الفرنسية. وتأثرت أفكارهم بكتابات جان جاك روسو والمذهب الجديد الذي يتعلق بحكم الشعب الذاتي لصالحه وصالح المصلحة القومية، ولابد أن تكون الأمه سيدة نفسها وهذا بدوره ساعد في انتشار الأفكار القومية في أمريكا حيث قام سيمون بوليفارد بثورة ضد حكم الاسبان فيها. كما أشار جان جاك روسو والتي عبرت عنها فكرة الإرادة العامة وأن الحكومة يجب أن تتأسس على الإرادة الجمعية للمجتمع لا على السلطة المطلقة للملوك، بالإضافة لانتشار الشعور القومي العارم بواسطة الإدماج السلبي وذلك باعتبار أن أي أمة أخرى أو عرق آخر تهديد أو عدو وأن ما يجب فعله لمواجهة هذا العدو هو التراص في صفوف الأمة

---

[1] مزاحم، غسان: "**القومية**"، جامعة الدول العربية–الأمانة العامة، ع 4، د.م، 1981، ص 84.

* "مارتن لوثر كينج 1929–1968"، ناشط سياسي أمريكي من أصول إفريقية من المطالبين بإنهاء التمييز العنصري ضد السود، حائز على جائزة نوبل للسلام.: مارتن لوثر كينغ، موسوعة الجزيرة أسترجع بتاريخ2019/2/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/vH71F

[2] أندرسون، بندكت، ترجمة: ثائر ديب: "**الجماعات المتخيلة**"، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2009، ص34–ص35.

والشعور بالإحساس المكثف بهويتها وأهميتها. وهذا ما تفعله القومية الشوفينية* بالتفرقة الواضحة بين "نحن" و"هم" ويجب أن يوجد ال "هم" من أجل تحقيرهم أو كراهيتهم حتى يتشكل الإحساس ب "نحن"[1] وهذا ما سيمهد للفصل التالي.

3.2 القوميات في ظل الاستعمار

إن الكولونيالية الاستعمارية الاستيطانية وكذلك الإبادة الجماعية كما عبر عنها "باترك وولف" كانت توجه ضد اعراق معينة، وذلك لأن هذا العرق لا يوجد بل يصنع أثناء استهداف جماعة معينة. وما يجب على السكان الأصليين فعله هو البقاء في موطنهم لمواجهة الاستعمار لأن غاية هذا الاستعمار ليس العرق (دين، اثنية، حضارة)، بل امتلاك الأرض والتوسع المكاني فيها والتي تعد العنصر الملازم للكولونيالية الاستعمارية والذي لا يمكن اختزاله عنها فالإلغاء لا يهدف فقط لتصفية السكان الأصليين.[2]

إن الكولونيالية الاستعمارية تدمر لتحل أي تدمر كل ما يخص السكان الأصليين في سبيل السيطرة ولتحل مكانهم، حيث قام "ثيودور هيرتزل" الاب المؤسس للحركة الصهيونية بوصفها " إذا كنت أرغب في استبدال مبنى قديم بجديد فعلي أن أدمر القديم قبل أن أبدأ بالبناء". لكن لا يمكن إنكار أن الكولونيالية لا تحل مكان المجتمع الأصلي ببساطة وسهولة بل ان عملية الاحلال التي يقوم بها الاستعمار تحافظ على بصمة خاصة وغير قابلة للاندثار للسكان الأصليين هذه البصمة تعد بمثابة أداة يستخدمها السكان الأصليين لإثبات شرعيتهم.[3]

والاستيطان كما تم التعارف عليه بان يقوم غرباء بالاستيلاء على أرض لا تخصهم، فقد تم نقل سكان من أوروبا إلى المناطق التي تم اكتشافها والتي تخلو من الحضارة الأوروبية بما

---

* الشوفينية: هي مصطلح سياسي يعود لأصل فرنسي يطلق على التطرف في التعصب القومي المفرط والعداء للأجانب، وسمي هذا المصطلح بذلك نسبة للجندي الفرنسي نيقولا شوفان والذ كان متعصب لوطنه وشديد الغيرة عليه، مصطلحات سياسية، كايرو دار، 2015، أسترجع بتاريخ 2019/2/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/FHhe0

[1] هيود، أندرو، ترجمة: محمد صفار: "**مدخل إلى الأيدولوجيات السياسية** "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط 4، 2012، ص186–ص188.

[2] وولف، باتريك، ترجمة: داليا، طه: " **الكولونيالية الاستيطانية واستئصال محو السكان**"، د.م،2012، ص227–ص228.

[3] المرجع السابق.

في ذلك الاستعمار الأوروبي لأستراليا وأمريكا والاستعمار الاستيطاني في فلسطين. فقد قام المستوطنون بالاستيلاء على الأراضي وعزل وإبادة سكانها الأصليين وهذه الصفة العنصرية تنبثق من إيمانهم بالتفوق الحضاري عليهم واحتقارهم للسكان الأصليين.[1]

وكان جل همهم احتلال الأرض واستعمارها وتفريغها من سكانها الأصليين وترحيلهم للدول المجاورة، فالمستوطنون جاؤوا غرباء واستقروا في أراضي ليست لهم وغايتهم من ذلك زيادة الهجرة والأراضي المغتصبة بهدف كسر إرادة السكان الأصليين وهدِّ عزيمتهم بالقوة والإرهاب والإبادة، فالاستيطان الاستعماري هدف إلى تشجيع الهجرة "هجرة البيض" وازدواجية الجنسية بينما الصهيونية كانت تشجع على هجرة اليهود فقط لفلسطين، كذلك شجع الاستعمار على حصر الملكية للمستوطنين بعد أن يتم الاستيلاء عليها من سكانها الأصليين على الرغم من ادعاء هذه النظم الاستعمارية بأنها ديمقراطية ولكن ما لا يمكن إنكاره أنها ديمقراطية فقط للمستوطنين وعنصرية ضد السكان الأصليين.[2]

يُستنتج مما سبق أن هناك تشابه كبير بين الاستعمار الأوروبي والاستعمار الصهيوني لفلسطين، وذلك من ناحية التحكم بالأرض والاستيلاء عليها ومصادرتها وطرد سكانها الأصليين ومحاولة إحلال سكان مكانهم من الدول المستعمِرة وكذلك عنصري الإبادة والفصل العنصري.

*ولتوضيح ما تم التطرق له سابقا ولفهم سياسات الاستعمار لابد من الإشارة إلى بعض نماذج الاستعمار الأوروبي في العالم ومن أهم هذه النماذج الاستعمار الأوروبي في ايرلندا وجنوب إفريقيا

1.3.2 الاستعمار في ايرلندا

يعتبر الصراع الحاصل في ايرلندا من اشد الصراعات التي حدثت في العالم والتي تعد بمثابة الصدع الأساسي لغرب أوروبا، وتجسد هذا الصراع في السياسات التي استخدمها الانجليز

[1] الأحمد، سمير: "الاستعمار الاستيطاني"، موقع دنيا الوطن، د.م،2010، أسترجع بتاريخ 2019/3/5، أنظر الرابط التالي: https://0i.is/mHsy

[2] المرجع السابق.

ضد الايرلنديين الكاثوليك بالسيطرة على أموالهم والقيام بحملات اضطهاد وتصفية مروعة بحقهم.[1]

فالقوميين البريطانيين في ايرلندا الشمالية كان هدفهم ضمها للملكة المتحدة وأن تكون جزءاً منها لذلك أطلق عليها مسمى الاتحاديين، لأنهم سعوا للحفاظ على وحدتها مع بريطانيا. في حين أن القوميين الايرلنديين كانت لهم تطلعات بأن يكون هذا الجزء من الجزيرة جزءا لا يتجزأ من الجمهورية الايرلندية المستقلة والموحدة وهنا يكمن الصراع منذ مئة عام، وكذلك الأمر بالنسبة لموقعها القريب من بريطانيا جعلها مرتبطة بها كالعلاقة التي تربط العبيد بأسيادهم حيث فرض موقعها الجغرافي عليها بأن تكون تابعة لجيرانها الأكبر والأقوى وبأن تكون تحت سيطرتهم.[2]

على الرغم من دفاع الايرلنديين عن وطنهم ومحاولتهم إنهاء الوجود البريطاني فيه الا أن بريطانيا استخدمت كافة وسائلها وأساليبها التعسفية للمحافظة على وجودها، وبالرغم من الإعلان عن استقلال ايرلندا في العام 1919 على يد الشن فين "Sinn Fein" الذي رفض التواجد البريطاني في ايرلندا ومقاطعة مؤسساته، ولكن على اثر هذا القرار بدأ العنف البريطاني بدافع احترام الأوامر حيث استندت بريطانيا على مرسوم دورا (DORA)" Defense Of Realm Act" وهو مرسوم تم التصويت عليه في العام (1919) والذي بموجبه بريطانيا تحصل على صلاحيات قمعية واسعة تمكنها من تعليق الحريات الكاملة وفرض رقابة على الأخبار بهدف حماية امن الدولة ومنع كل ما يعرقل مجهودهم الحربي، هذا المرسوم العنصري ذاته تستخدمه المحكمة الإسرائيلية العليا كمرجع قانوني لها.[3]

---

[1] ناجي، عزو: ***الصراع البريطاني الإيرلندي على إيرلندا الشمالية بين عامي 1989-"2005"***، **الحوار المتمدن**، ع 2196، د.م، 2008.

[2] يوسف، أحمد: " دروس في منهج اللاعنف للفلسطينيين"، موقع القدس، د.م، 2018،أسترجع بتاريخ 2019/3/8، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/zNAL0

[3] لورنس، هنري، دليماس، ميراي، (ترجمة نبيل أبو صعب وغازي برو): " **الإرهاب: التاريخ والقانون**"، دار الفارابي للنشر، بيروت،2017، ص35-ص36.

واجهت ايرلندا بالإضافة للإجراءات التعسفية التي قامت بها بريطانيا خطر الشـــرطة، حيث شن الجيش الجمهوري الايرلندي حربه ضد الشرطة الملكية الايرلندية التي ســـمحت لهـــا السلطات البريطانية بتنفيذ عمليات انتقامية ضد السكان الأصليين وشخصيات معتبره. بالإضافة لإرسال قوات عسكرية أطلق عليها (أسود وسمر) "black and tans" لترويع السكان المـــدنيين بهدف ابعادهم عن مقاتلي الجيش الجمهوري، لكن كانت النتيجة معاكسة وذلك بحكم المرســـوم الايرلندي لتعزيز الامن والاستقرار في ايرلندا والذي بدوره اعطى صلاحيات واسعة للمحـــاكم العسكرية والغى دور المحاكم المدنية بما يخص اعمال العنف السياسي.[1]

إذن فطبيعة الاستعمار البريطاني في إيرلندا يغلب عليه الطابع الديني ويتمثل في قيـــام الإنجليز بفرض المذهب البروتستانتي وممارسة الاضطهاد ضد الكاثوليك، حيث بلغ النفور بينهم أعلى ذرواته وذلك لأسباب عدة بعضها تاريخي مذهبي وبعضها سياسي اقتصادي، حيث نجحت بريطانيا في ترسيخ وجودها القومي في ايرلندا وإقامة هوية خاصة بها وتجسد ذلك بالســـيطرة على الكنائس والأراضي الايرلندية واستغلال العمال والفلاحين بأبخس الأجور وش ن حـــرب اقتصاديه عليهم، كذلك شكلت جمهورية خاصة بها حيث قسمت ايرلندا الى قسمين الجمهوريـــة المستقلة في الجنوب وولاية الشمال التي أُخضعت لبريطانيا وكان الانتماء لها مما زاد الصراع بعدم توحيد ايرلندا.

وبعد العديد من المحادثات والمحاولات لإنهاء الصراع توصل الطرفان لاتفاقية (Good Friday) للعام 1998،• والتي بصُرت النور بعد (22) شهر من المحادثـــات بـــين الأطـــراف المختلفة والتي بدأت منذ عام 1996، حيث وقع الطرفان على الاتفاقية وتم إلحاقهـــا بالدســـتور الايرلندي واجراء بعض التغييرات والتي كان من ضمنها انتخاب مجلس مشكل من (108) فرد

---

[1] لورنس، هنري، دليماس، ميراي: "**الإرهاب: التاريخ والقانون**"، مرجع سابق.

• اتفاقية الجمعة العظيمة: هو اتفاق تم التوقيع عليه سنة 1998 بين بريطانيا وجمهورية ايرلندا وأحزاب ايرلندا الشـــمالية، نصت على التغيرات في الدستور كلا الدولتين حيث تخلت ايرلندا عن مطالبتها بإيرلندا الشمالية ووافقت بريطانيا ان تنظم ايرلندا الشمالية لجمهورية ايرلندا الجمهورية اذا صوتت الأغلبية، هذا الاتفاق انهى سنين طويلة من الصراع. تميم محمد، ***اتفاق الجمعة العظيمة ونهاية الصراع في ايرلندا الشمالية***،**مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**،ع2،د.م،د.ت.

ومهمة هذا المجلس لم شمل السياسيين بروتستانت وكاثوليك وقيام حكومة مشتركه بينهم تتشارك السلطة بينها، وأن يمتلك المجلس صلاحيات ممارسة السلطة التشريعية بكافة المجالات.[1]

2.2.2 جنوب إفريقيا

قامت بريطانيا في العام (1806) باستعمار جنوب إفريقيا والتي حلت مكان الاستعمار الهولندي وإقامة مستوطنات دائمة فيها حيث وصل عدد المستعمرين البيض (25) ألف نسمة، هؤلاء المستعمرون الأوائل تزوجوا من النساء السود وكان رؤيتهم من ذلك أن الاستعمار في جنوب إفريقيا تطور شخصي لا يقتصر على الصعيد الاقتصادي بل يشمل الجانب الاجتماعي. وكان المستعمرون(فرنسيون، بريطانيون، هولنديون) في بلادهم من الطبقات العادية، وأصبحوا في جنوب إفريقيا من الطبقات العالية وتربطهم علاقات تجارية متبادلة مع السود والذين في نهاية المطاف أصبحوا معتمدين على المستعمرين وعلى ما ينتجونه. وتجلت هذه التبعية في اشد صورها عندما تم اكتشاف مناجم الماس في "ترانسفال" وحرمان البيض غيرهم من التنقيب عنه والذي جعل جنوب إفريقيا محط الاهتمام الدولي وفتح أفق تجاريه بين أوروبا وجنوب إفريقيا، حيث هيمن الاستعمار على هذه المناجم وجعل السود من السكان الأصليين يعملون في التنقيب كعمال يتم استغلالهم لصالح البيض، بغرض فرض السيطرة الاستعمارية عليهم وفرض ضرائب باهظة على المزارعين مما ساهم بتركهم لأراضيهم وهكذا تحول الأفارقة لتابعين وجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الأوروبي وتجسد نظام الابارتهايد الذي مارسه الاستعمار بالتقسيم الطبقي بنهاية القرن الثامن عشر.[2]

بعد تحول السكان الأصليين كعبيد مستغلين من قبل الاستعمار دفعهم ذلك لقيادة ثورتهم الأولى ضد المستعمرين في العام 1789 ومنذ ذلك التاريخ وحتى مئة عام قامت حرب كبيرة بين البيض والسكان الأصليين وكان من أبرز نتائجها تقسيم البلاد الى (9) ممالك محتله وخلال الاستعمار البريطاني لم تكن جنوب إفريقيا هدفا استعماريا موازيا لأمريكا وأستراليا حيث لم

---

[1] وولف، باتريك: **الكولونيالية الاستيطانية واستئصال محو السكان**، مرجع سابق

[2] أبو راس، ثابت: " جنوب إفريقيا من الكولونيالية الى الابارتهايد"، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، د.م،2008، أسترجع بتاريخ 15 /2019/3، أنظر الرابط التالي: http://aljabha.org/?i=38120

يتجاوز الوجود البريطاني فيها (4%) في العام (1815–1914) ورغم هذا العدد القليل الا أن بريطانيا استطاعت حكم جنوب إفريقيا واستغلال شواطئها عسكريا مما أدى لحدوث صدام بين السكان المحليين والمستعمرين البيض ذو الأصول البريطانية والافارقة البيض حول الحكم السياسي ولكن تدخل الافارقة انتهت في العام (1906) بسبب التفوق البريطاني بالأسلحة والمعدات والذي بدوره شجعوا الهجرة من أبناء الشعوب الأخرى لجنوب افريقيا.[1]

في بداية القرن العشرين تأثر الناشطين السياسيين من الهنود والافارقة بفكر المهاتما غاندي بالنضال السلمي لكن البنية الاجتماعية للافارقة السود كونهم مقسمين عشائريا واثنيا لم تساعدهم في الوقوق بوجه الاستعمار على الرغم من استمرار نضالهم اكثر من مئة عام وكانت البداية الأولى لتوحيدهم خلال المؤتمر الوطني الذي عقد على يد المثقفين السود في العام (1912) حيث تبنى أسلوب النضال السلمي لمقاومة الاستعمار ولعب الحزب الشيوعي دور كبير في ذلك لمقاومة الاستعمار واستغلاله والذي تأثر بالثورة البلشفية وقيام الاتحاد السوفيتي، ناهيك عن الإضرابات التي قام بها عمال المناجم بحيث أصبح هناك حركات عمالية نشطه أقامت اتحاد للعمال في المناجم والمصانع، تم حكم بريطانيا خلال الأعوام (1910–1948) من قبل 3 زعماء من البيض حيث قاموا بتطوير قومية جنوب افريقيا تحت شعار جنوب إفريقيا أولاً، لكن حكم الاستعمار العنصري حال دون استكمال عملهم حيث ان تفرقتهم العنصرية بين السود والبيض تعود لقانون الأراضي الخاص (1913) والذي منح السود نسبة قليلة من مساحة أراضيهم بالإضافة لعدم قدرتهم على شراء أراضي خارج محمياتهم بالإضافة لتشريع قانون سكان المدن الأصليين (1923) والذي يمنح السلطات المحلية الحق في الفصل بين السود والبيض.[2]

وبعد ذلك تم انضمام نيلسون منديلا للحزب الوطني والذي تبنى بالبداية العمل السلمي للدفاع عن جنوب إفريقيا، ولكن سرعان ما أيقن أنه لا فائدة منه بل يجب اللجوء للعنف. حيث قام بتأسيس الجناح العسكري للحزب الوطني كبداية لمرحلة جديدة من النضال ضد التفرقة العنصرية، واستخدم كل ما أتيح لديه من قوة في سبيل الدفاع عن حقوق السود ومطالبهم بالرغم

[1] أبو راس، ثابت: **جنوب إفريقيا من الكولونيالية الى الابارتهايد**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

لتعرضه للتهديد والسجن وغيرها من الصعوبات التي واجهته مسجلا بذلك أروع صور البطولة والدفاع عن الحق.[1]

يُستنتج من نموذج جنوب إفريقيا أن البيض تمكنوا من إقامة مستعمرات خاصة بهم من خلال استخدام العديد من الأدوات والوسائل والتي كان أهمها نظام الفصل العنصري، والذي مهد لظهوره فوز الحزب الوطني المتطرف بتشريعات عام 1948. حيث قُسم السكان لمجموعات عرقية وساد بموجب هذا القانون تفرقه شامله بين البيض والسود، حيث سيطر البيض على السود وما يتحتم على السود فعله هو إطاعة القواعد التي يمليها عليهم البيض، وذلك بسبب نجاح البيض بتوطنهم في المنطقة الجغرافية من إفريقيا حيث جاؤوا لحماية مصالحهم من خلال إعداد ايدولوجيا خاصة لتصبح معتقدات راسخة لهم، وكذلك نجح المستعمرون في جنوب إفريقيا بإقامة مستعمرات سياسية خاصة بهم بالإضافة للسيطرة الثقافية الكاملة والتي عرفت بسياسة الإدماج مع الوطن الأم.

4.2 الاستعمار الإسرائيلي (بنيته المؤسسية والقانونية)

لم يكن إعلان قيام" دولة " إسرائيل في العام (1948) هو يوم ولادتها فهو ما كان سوى خطوة سياسية رمزية أي بما معناه تحصيل حاصل لما سبق وأن قامت به، فقُبيل ذلك كانت الحركة الصهيونية قد قامت ببناء معظم المؤسسات اليهودية الكافية لبناء "دولة" إسرائيل قبل أن تسقط فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي بسنين طويلة. وكان بداية هذه المؤسسات التي تم بناؤها بيت الكتاب القومي في عام (1892) والذي أصبح لاحقا المكتبة الوطنية الإسرائيلية، تلا ذلك إنشاء الصندوق القومي اليهودي في العام (1901) ومن ثم "الهاجاناة" الذراع الأمني لليشوف والحركة الصهيونية في عام (1920)، مروراً بإنشاء كل من شركة الكهرباء في عام (1923) والجامعة العبرية (1925) بالإضافة لكل من شركة المواصلات "إيجد" في العام (1933) وشركة المياه مكوروت عام (1937) بالإضافة للعديد من المؤسسات والنقابات.[2]

---

[1] قواسمي، منى، ركيز، آمال: "**سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا ونضال نيلسون مانديلا**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بونعامة، الجزائر،2006، ص74–ص75.

[2] المرجع السابق.

وكان هدف الحركة الصهيونية هو توطيد الوجود اليهودي في البلاد بالإضافة لخلق إرادة ذاتيه له، فلم يكن الوجود الصهيوني في فلسطين بمحض الصدفة فالانتداب البريطاني ساعد على تعزيز هذا الوجود وبناء مؤسساته بوسائل مختلفة سواء بالاعتراف بالمؤسسات رسميا وخير مثال على ذلك اعترافها بالوكالة اليهودية وفقا للمادة الرابعة من صك الانتداب، أو تزكية هذه المؤسسات لكي تفوز بالمناقصات المطروحة كما هو الحال مع مشروع "روتبرغ" إذ منحته بريطانيا العديد من الامتيازات لكي يتمكن من استغلال مياه النهرين لتوليد الطاقة الكهربائية، كذلك دعمها لمشروع "تشارلز تيغارت" لإخماد ثورة (1937) الفلسطينية وأوصى هذا المشروع ببناء القلاع ومحطات شرطية جديدة والجدار الشمالي لمنع تدفق الأسلحة والمقاتلين العرب من المرور.[1]

على الرغم من تعزيز هذه المؤسسات من خلال الدعم والتواطؤ البريطاني معها إلا أن الحركة الصهيونية عملت على تكوين ذاتها من خلال عملها التكاملي المنظم لبناء مؤسسات خاصة بها لكي تمكنها من الحرية والاستقلالية بالعمل رافضة الاعتماد الكلي على بريطانيا، كما اعتمدت على سياسة واستراتيجية التوسع الأفقي وذلك لتعزيز المؤسسات والأذرع الصهيونية مع بعضها البعض. وقامت بتعزيز قدراتها من خلال العمل المتواصل، بالمقابل كان الفلسطينيون يريدون بناء مشروعهم ولكن كان هذا البناء متعثرا نظرا للاحتلال البريطاني والواقع السياسي المنهمك، بالإضافة للمعيقات التي كانت تمنع قيام تنظيم فلسطيني مؤسساتي ومنها العائلية والمناطقيه. بالإضافة إلى تصفية مقاتلي الثورة الكبار أمثال الحاج "عبدالرحيم محمد" حيث لم تثمر معظم الثورات رغم بسالة مقاوميها، في حين كانت المؤسسة الصهيونية تعلم قيمة المشروع الذي وجدت من أجله وكانت تمتلك فلسفة واضحة بأن الفكرة هي الأهم والمؤسسة دائمة والفرد زائل، وأن المؤسسة الحقيقية والناجحة هي من توظف طاقة أفرادها وتستثمرها بالشكل الصحيح وتحارب كل ما يعرقل نجاحها من فساد أو غيره.[2]

منذ قيام إسرائيل وكان القانون جزء لا يتجزأ من منظومتها الاستعمارية، فكل نظام قانوني عادة ما يتغنى بالقيم والمفاهيم النبيلة كالحرية والعدالة وغيرها من القيم إلا أن هذا

---

[1] قواسمي، منى، ركيز، آمال: "**سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا ونضال نيلسون مانديلا**". مرجع سابق.

[2] عاصلة، فادي: **قيام إسرائيل قبل قيامها**، مرجع سابق.

القانون لا يمكن فهمه خارج السياق السياسي والاجتماعي فالقانون هو تجسيد لهذا السياق وجزء منه وفي سياق الحركة الصهيونية كان القانون ولا يزال استمرار للعنف الاستعماري.[1]

قامت إسرائيل باعتماد العديد من القوانين لاستخدامها كوسيلة للفتك بالفلسطينيين أرضاً وشعباً وتاريخاً وثقافةً، فهي دولة بلا دستور يحكمها ولخدمة مصالحها تقوم باستغلال الثغرات القانونية، فأحيانا تعود للقوانين العثمانية التي طبقت في فلسطين إبان العهد العثماني وتارة تعتمد على قوانين الانتداب البريطاني لفلسطين او قوانين الحكم الأردني للضفة والمصري لقطاع غزة، هذه القوانين مجتمعة أتاحت لإسرائيل مرونة عالية لاستعمار فلسطين والذي تجسد بالسيطرة على الأرض وتهجير السكان وحرمانهم من العودة بحجج قانونية.[2]

بالإضافة لذلك شرعت إسرائيل المنظومة القانونية والتشريعية الإسرائيلية من أجل قوننة العمل الاستعماري وذلك بإصدار القوانين واللوائح المتعاقبة والتي بدورها تضفي صفة قانونية على أي عمل تقوم به إسرائيل، فالمادة (15) لمرسوم أنظمة الحكم والقانون الصادر عن مجلس الدولة المؤقت للعام (1948) هو أكثر ما يعبر عن الدور الذي يلعبه القانون لإزالة السكان الأصليين فهذه المادة من القانون تشير إلى استبدال كلمة فلسطين بإسرائيل بجميع القوانين المعمول بها.

كما قامت بفرض العديد من القوانين بهدف السيطرة على الأراضي الفلسطينية ونقل ملكيتها بشكل قانوني للدولة الصهيونية ومؤسساتها كالصندوق القومي لليهود، ومن أهم الأمثلة على القوانين التي سنتها إسرائيل لشرعنة الأعمال التي تقوم بها كان قانون أملاك الغائبين الذي أقرته في عام (1950)، حيث يستهدف أملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يملكون غالبية الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل والتي تقدر نسبتها ب (70%) والذي بدوره يعكس الدهاء الإسرائيلي حيث لن يجد القارئ كلمة فلسطيني أو عربي في نص هذا القانون بل أنه يعطي

---

[1] المصري، مازن: " الصراع على الأرض: بين القانون والاستعمار الاستيطاني"، مجلة العربي الجديد، د.م، 2017، أسترجع بتاريخ 2019/3/25، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/xvH1M

[2] أسعد، أحمد: "**التطهير العرقي كفعل استعماري متعدد الدلالات**"، مؤتمر سياسات الابعاد والتطير العرقي، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2013، ص12.

انطباع أن السيطرة ونقل الأملاك هي مسألة مؤقته حتى تنتهي الحرب كما جرى العرف في معظم حالات الحروب، لكن الإجراءات التي يسمح بها القانون والسياسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تثبت عكس ذلك بأن المصادرة دائمة واستمرار لعنف البنادق بشكل قانوني الذي عمل على تهجير عدد كبير من السكان الفلسطينيين وأنها لم تكتفي بذلك بل استحدثت أدوات قانونية للسيطرة على أراضي الفلسطينيين الذين بقوا في أراضيهم وتحت الحكم الإسرائيلي.[1]

كان هدف إسرائيل منذ قيامها ومنذ احتلالها لفلسطين هو إقامة دولة قومية لها ولكي تترجم هذا الهدف على أرض الواقع قامت بسن منظومة قوانين والتي دعمت القومية الإسرائيلية وأصبح لها مفهوم خاص لذلك لابد من التطرق لأهم القوانين التي أقرتها (قانون العودة، القانون الأساسي، قانون المواطنة) لكي يتم فهم القومية الإسرائيلية.

1.4.2 قانون العودة

ينطلق قانون العودة الصادر عن الكيان الصهيوني بتاريخ (1950) من الافتراض الصهيوني بأن الالتزام اليهودي بالعيش في إسرائيل يعلو على أي التزام آخر، وبأن أي يهودي لايزال يعيش خارج فلسطين فهو لم يحقق مثاليته بعد وأن الهجرة لإسرائيل سوف تقضي على هذا التشتت وتحقق الوحدة للشعب اليهودي. وتم إدخال عليه تعديلين لاحقين في العام (1954) وعام (1970)، وينص على حق كل يهودي بالهجرة لإسرائيل في حال عدم اقتناع وزير الداخلية بأن طالب الهجرة يمارس نشاطا ضد اليهود وتعريض الأمن والمصلحة العامة للخطر. وبموجب المادة الرابعة على قانون العودة يعتبر أن كل يهودي هاجر لفلسطين قبل نفاذه وكل يهودي مولود قبل أو بعد نفاذه شخص جاء لفلسطين بصفة مهاجر عائد، على الرغم من اعتبار هذا القانون قانون هجرة اكثر منه قانون جنسية الا أن اعتماد جوهره في قانون الجنسية جعلهما متكاملين.[2]

---

[1] المصري، مازن، **الصراع على الأرض: بين القانون والاستعمار الاستيطاني**، مرجع سابق.

[2] العودة " قانون–الإسرائيلي"، الموسوعة الفلسطينية،د.م، 2014، أسترجع بتاريخ 2019/4/5، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/pdyi8

إبان عرض هذا القانون على الكنيست قام بن غوريون بالإشارة لطبيعة القـــانون فهـــو يحدد الطابع والغاية الفريدة "الدولة الصهيونية" بأنها تختلف عن باقي الدول في العالم من ناحية عناصر قيامها وأهدافها وسلطتها المحصورة بسكانها وأن أبوابها مفتوحه لكل يهود العالم، لكـــن في العام (1970) تم إدخال تعديل على القانون من قبل الكنيست على أثر نشوب أزمـــة حـــول تعريف "من هو اليهودي" وبحسب التعديل الذي تم إدخاله على القانون فتم تعريف اليهودي على أنه "المولود لأم يهودية، أو المهتدي إلى الدين اليهودي وليس على دين أخر"، كما نص التعديل بان يتم منح الجنسية الإسرائيلية بشكل آلي لأي مهاجر وأسرته وهذا بدوره يفتح بابا واسعا أمّام ازدواج الولاء والجنسية لليهودي العائد، فالقانون لا يشترط أن يتنازل المهاجر عـــن جنســـيته الأصلية، وتم تطبيق هذا القانون من قبل السلطات الحاكمة في فلسطين المحتلة بأسلوب صهيوني يغلب عليه العنصرية.[1]

2.4.2 قانون أساس إسرائيل

منذ قيام "دولة" إسرائيل تم منح السلطة التشريعية "الكنيست" صلاحيات واسعة وتخويلها كذلك بسن مجموعة من قوانين الأساس التي تخص كافة ميادين الحياة، على أن يتم تجميع هذه القوانين لتصبح بمثابة دستورٍ للبلاد حيث قامت حتى الآن بتحويل معظم الفصول القضائية إلى قوانين أساس ترسم ملامح النظام الأساسية كالرئاسة والكنيست والحكومة والنظـــام القضـــائي وقوات الجيش الإسرائيلي ومراقب الدولة وحرية العمل وكرامة الانسان وحريته الخاصة، بنـــاءً على ذلك تم الإقرار بأن هذه القوانين "قوانين الأساس" تشكل أعلى مرتبه بين القوانين العادية،[2] في حين يعرف القانون الأساسي " إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي " بأنه قانون أساســـي إسرائيلي والذي يقضي بأن إسرائيل هي الوطن التاريخي للامة اليهودية وأنها هي فقط من تمتلك الحق في تقرير المصير بالإضافة لاعتباره القدس كاملة هي عاصمة إسرائيل وأن اللغة العربية هي بمثابة لغة ثانيه في إسرائيل مع منحها وضع خاص ومنح اللغة العبرية الصـــفة الرســـمية

---

[1] العودة " **قانون-الإسرائيلي**"، مرجع سابق

[2] قوانين الأساس، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، د.م، 2013، أسترجع بتاريخ 2019/4/8، أنظـــر الـــرابط التـــالي: http://cutt.us/HTFxe

وبذلك تصبح لغة الدولة الرسمية، وهذا القانون بدوره يمنح أي يهودي في العالم الحق بالقدوم للأراضي الفلسطينية في حين يمنع الفلسطينيين من حقهم في العودة.[1]

3.4.2 قانون المواطنة

أقرت إسرائيل قانون المواطنة في عام (1952) والذي يقر بأن أي قادم لإسرائيل حسب قانون العودة هو مواطن إسرائيلي من منطلق عودته، فيما يمنع البند الثالث من هذا القانون الفلسطينيين الذين كانوا يسكنون البلاد حتى عام 1948 من الحصول على الجنسية الإسرائيلية ولا حتى إقامة على أساس قواعد لمنع عودة اللاجئين. [2]

منذ قيام إسرائيل وهي تتبنى سياسة المواطنة الاثنية حيث تجلت بصورة واضحة في قانون العودة والذي بدوره يتيح لليهود فقط الهجرة لإسرائيل والتجنس فيها، وفي الوقت ذاته تضع إسرائيل العديد من العقبات أمّام المهاجرين غير المستحقين للمواطنة والذين لا يشملهم كذلك قانون العودة، فالمواطنة لا تقوم بمنحها لأبناء وبنات المهاجرين ولا تمنح المهاجرين المستقرين فيها حتى لو بعد سنين طويله المواطنة باستثناء حالات شاذة، (زواج مواطن /مواطنه، بمهاجر/مهاجره) حقيقة، تقع هذه ضمن سلطة وزير الداخلية بمنح مكانة مقيمين دائمين للمهاجرين والذي من الممكن أن يفضي بعد بضع سنين الى الحصول على المواطنة إلا أنه يستخدم هذه السلطة في حالات نادرة جدا.[3]

وليتم التوصل لخلاصة شاملة لما تم طرحه مسبقا من نماذج استعمارية لابد من إجراء مقارنة بين كل منهم، من حيث طبيعة المجتمعات الاستعمارية في تحديد شكل الصراع وأوجه التشابه بين الاستعمار في جنوب إفريقيا وايرلندا بالمقارنة مع الاستعمار الصهيوني لفلسطين وخصائصه الفردية.

---

[1] حبلا، أمين،: "قانون القومية"، شبكة الجزيرة الإعلامية، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/4/15، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/1wWB4

[2] قوانين العنصرية تضرب عرب 48، موقع الحدث، د.م، 2015، أسترجع بتاريخ 2019/4/15، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/Otgql

[3] شبيرا، أساف: " **قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل عبر نظرة مقارنة**"، معهد فان لير، القدس، ع 4، 2015.

فيما يخص ايرلندا فالصراع فيها اثني ذو جذور دينية فقد لعب موقها الجغرافي القريب من المملكة البريطانية دورا في طمع بريطانيا بفرض امتدادها البروتستانتي على أراضي ايرلندا، لذلك فإن كان من أوجه الشبه بينها وبين القضية الفلسطينية البعد الوطني التحرري- الاثني والديني حيث لازال كليهما يعاني من التبعات الاقتصادية والسياسية للاحتلال، وأن لكل منهما بعد ديني يبدو ظاهريا بأنه العامل الأكثر أهمية في الصراع فالصهيونية تطالب دائما بحقها الديني التاريخي في فلسطين في حين بريطانيا لم تطالب بحق تاريخي لها بل أرادت فرض بعدها الديني، وتحظى كل من قضية فلسطين وايرلندا باهتمام دولي واسع رغم أن القضية الايرلندية خصوصية محلية وذات أبعاد إقليمية أقل ولذلك فالطبيعة الجغرافية لها دورا مهم في الصراع فطبيعة بريطانيا المنفصلة عن أوروبا والتي تحظى باستقلال جغرافي كان لها دور بقوتها والتي كان يطلق عليها الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، والذي مكنها من الاستفراد بإيرلندا حيث كانت جزيرة صغيرة محاذيه لشواطئ بريطانيا ولا يوجد لها اتصال مع الدول الأخرى.[1]

أمّا وضع فلسطين فقد كان مختلفا لأنها احتلت موقع جغرافي مهم بين قارات ثلاث على الرغم من صغر حجمها الا أن موقعها حتم عليها أن تتصل بحدودها مع أربع دول عربية الذي بدوره خلق لها مشاكل متعلقة بالحدود، وهناك شبه بينهم يرتكز بالأساس على الآليات التي يتم بها تنظيم المقاومة وذلك عن طريق مأسستها في تنظيمات نُعِتت "بالإرهاب"، والتي اتخذت من الكفاح المسلح شعاراً لها والتي اضطرت فيما بعد باستنكاره والمصافحة للسلام كما فعلا (م.ت.ف) والجيش الايرلندي.[2]

أمّا فيما يتعلق بجنوب إفريقيا ادعى البيض المستعمرون بأنهم شعب الله المختار وأن السود خلقوا عبيداً لهم ذات الادعاء صرح به الصهاينة بأن اليهود شعب الله المختار، كما ادعى

---

[1] حمدان، سلام: "**العنف السياسي وتأثيره على المعاهدات الثنائية الدولية: دراسة مقارنة إيرلندا-فلسطين**" رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005.

[2] المرجع السابق

البيض بأنهم الدولة الديمقراطية الوحيدة في القارة الإفريقية، ذات الادعاء قدمته إسرائيل بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

كان مجيء البيض إلى جنوب إفريقيا في ظل التنافس على المستعمرات الخارجية بين دول أوروبا، بينما كان مجيء إسرائيل في سياق المشروع الأوروبي الاستعماري حيث كانت أداة له ولحماية مصالحه ثم لاحقاً أصبح ولاء إسرائيل لأمريكا لتؤكد لنا بأنها تؤدي دور وظيفي للغرب، والصراع في فلسطين ينطوي على أبعاد قومية ودينية وادعاءات تاريخية حيث لعب الدين دورا مهماً في الصراع وكذلك قدمت إسرائيل نفسها على أنها الضحية للعالم على الرغم أنها تستخدم أساليب التمييز العنصري. أمّا في جنوب إفريقيا فالصراع يحمل أبعاد عرقية واثنية وليس تاريخية وقام الحزب الوطني بتبني العنصرية علناً، فيما يخص النضال الفلسطيني بدأ مبكراً واتخذ اشكال عديدة منها الثورات الشعبية والاضرابات وحرب العصابات لغاية عام 1948، لكن بعد اعلان قيام إسرائيل وقيام ثورة 65 بدأ النضال يأخذ منحى آخر حيث بدأ بالكفاح المسلح والثورات الشعبية والمقاومة السلمية والتي كانت أيضا في جنوب إفريقيا وكانت ذات شمولية أوسع، وكذلك العمليات الفدائية إلى أن وصل لمرحلة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، في حين لم تحتاج جنوب إفريقيا للمعارك السياسية والحصول على اعتراف عالمي بها وبوجودها ومطالبها كما فعل الفلسطينيين الذين استغرقوا سنوات كثيرة لذلك لإثبات وجودهم على خارطة العالم السياسية، بل كانت بحاجة لإعادة الاعتبار لها ولشخصية المواطن الافريقي التي دفنتها سياسة الفصل العنصري والتخلص من الذل والعبودية، كذلك فضح النظام الحاكم العالم أمّام العالم ونزع الشرعية منه.[1]

يُستنتج مما سبق أنه على الرغم من أوجه التشابه بين الاستعمار الصهيوني وبين باقي نماذج الاستعمار الأخرى إلا أنه يتمتع بخصائص فرديه تميزه عن غيره، فالاستعمار الصهيوني استعمار إحلالي تقنع بالدين ذو هدف توسعي إقصائي فاشي لا يتقبل الغير "السكان الأصليين"،

[1] سلامة، عبدالغني: "أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب إفريقيا"، مركز الأبحاث، بيروت، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/4/25، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/IJX9S

ويؤمن بتفوق الجنس اليهودي ويدعي بأنه شعب الله المختار وكذلك لم يقم بفرض لغته ودينه على الفلسطينيين لتحقيق سياسة الانعزال عن السكان الأصليين، وكذلك منع السكان الأصليين من التغلغل في بنيته الثقافية والاجتماعية والسياسية لتحقيق فكرة النقاء اليهودي، وسخر لذلك شتى الوسائل والأساليب سواء بتدميره للقرى او بطرد السكان أو بزيادة وتكثيف الاستيطان ومحاولة تهويد مدينة القدس والتضييق والتشديد على الفلسطينيين ومحاولة عزل وفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض باعتبارها مفتاح لإنجاح عملية الإحلال، وتغيير الحقائق الديمغرافية وتعزيز السيطرة على الحيز الجيوسياسي وهذا ما سيتم تناوله في الفصل القادم.

الفصل الثالث

الصراع الجيوسياسي وقانون القومية

الفصل الثالث

الصراع الجيوسياسي وقانون القومية

كان من أهم الأهداف التي قام عليها إعلان قيام "دولة إسرائيل" هو إقامة دولة يهودية من خلال تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، وهذا ما أقدمت عليه إسرائيل منذ البدأيَات من خلال ما قامت به من مذابح ومجازر وتهجير وتدمير لمئات القرى الفلسطينية وطرد للسكان فهي حركة اقتلاعية. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل فتحت أبواب الهجرة ليهود العالم على مصراعيها لفلسطين، وما زالت تسعى لتحقيق هدفها الرامي إلى تهويد كل الأراضي الفلسطينية من النهرالى البحر أي تحقيق الهدف الجيوسياسي. واعتمدت على أسلوب التدرج والاستمرار من أجل الوصول لدولة نقية مستنده على فكرة أن الدولة كائن حي يسعى للتطور والنمو وتحقيق أهداف مستقبلية وذلك بالحصول على الموارد التي تحتاجها حتى لو ألزمها ذلك استخدام القوة وكان جل تركيزها على المناطق الأكثر قيمة، واستخدمت سياسية كيفية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وهذا ما جاء في مقولة ثيودور هيرتزل والتي قال فيها " أن الحركة الصهيونية منذ نشأتها كحركة سياسية وضعت أمّامها هدف الاستيلاء على الحد الأقصى من الأرض لحتمية إقامة دولة يهودية كبيرة"،[1] ولم تكن استراتيجياتها الجيوسياسية عبثية بل كان مخطط لها من خلال دراسة التفاعلات البشرية مع الجغرافيا والتي استخدمت شتى الوسائل لتحقيق هذا الهدف والذي بدوره سيغير مجرى الصراع وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل وكيف يسهم قانون القومية في تعزيز هذا المنحى الجيوسياسي.

1.3 مفهوم الجيوسياسية

الجيوبوليتك (الجيوسياسية) هي مصطلح ليس بالحديث بل مصطلح قديم تُلاحظ ملامحه في آراء أرسطو بالسياسة ووظائف الدولة، وآراء ابن خلدون ومنتسكيو الفرنسي الذي وضع الإشكالية الأساسية لهذا العلم والمصطلح. والألماني فردريك راتزل الذي يعد صاحب الانطلاقة

[1] حسين، غازي:" إسرائيل تجسيد للاستعمار اليهودي"، شبكة الاخبار الفلسطينية، د.م، 2017،أسترجع بتاريخ 2019/5/2، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/YUyuE

الحقيقية لهذا العلم حيث وضع محدداته الأساسية وألف كتاب الجغرافيا السياسية، لكن يجب عدم الخلط بين مفهوم الجيوسياسية والجغرافيا السياسية حيث هناك فرق واضح وملموس بين كلا المصطلحين الأمر الذي يستدعي التمييز بينهما وتوضيح الاختلاف.[1]

إن الجيوسياسية (Geopolitique) هي مصطلح مشتق من كلمتين (جيو) كلمة يونانية الأصل وتعني الأرض وسياسية (من السياسة)، والخطأ الذي يقع فيه الجميع هو الخلط بين الجيوسياسية والجغرافيا السياسية والتي يقصد بها تأثير الأرض وجغرافيتها، أي تكريس ما تمتلكه الدولة من إمكانيات جغرافية متاحه لدراسة الواقع. في حين مفهوم الجيوبوليتك يقصد به دراسة مدى تأثير السلوك السياسي في تغيير أبعاد الجغرافيا على الأرض وتكريس الأهداف الخاصة بها للمستقبل. ولا بد من الإشارة الى أن هذا المصطلح أول من استخدمه في القرن التاسع عشر هو السويدي "رودولف كجلين" كدلالة على دراسة مدى تأثير السلوك السياسي على الأرض وأطلق عليه الجيوبوليتك، وهذا المفهوم يتلخص حول فرض السيطرة والهيمنة بالقوة لدولة ما على دولة أخرى، بمعنى أنه صراع دولي من أجل بسط النفوذ حسب المصالح الحيوية.[2]

ويمكن توضيح هذا المصطلح بلغة بسيطة بأنها السياسة التي تتعلق بالسيطرة على الأرض وبسط الدولة لنفوذها على أي مكان لتستطيع وتتمكن من الوصول اليه. ويكون الدافع وراء هذا التوسع أمّا أيدولوجيا مبدئية كالإسلام أو الشيوعية، أو قومية عنصرية كالفاشية أو الصهيونية أو بدافع استعماري نفعي كالرأسمالية. لذلك هناك فرق شاسع بين مفهوم الجغرافيا السياسية والجيوسياسية فالجيوسياسية يدرس مدى تأثير السياسة على الجغرافيا بينما الجغرافيا السياسية يدرس تأثير الجغرافيا على السياسة، وتتميز الجيوسياسية بالحركة والتغيير بما يسمى الديناميكيا بينما الجغرافيا السياسية تتميز بالثبات والرتابة.[3]

---

[1] سليمان، عبد الحكيم: "الإطار المفاهيمي والنظري لعلم الجيوبوليتك"، موقع دنيا الوطن، د.م، 2012، أسترجع بتاريخ 2019/5/2، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/UBSaH

[2] العلواني، رلى:: الجيوسياسية:، د.م، 2016، أسترجع بتاريخ 2019/5/12، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/FTU9k

[3] العليكي، دلال،: "كل ما تحتاج معرفته عن الجيوسياسية"، شبكة نبأ المعلوماتية، د.م، 2017، أسترجع بتاريخ 2019/5/15، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/gBqdp

ومن الفروق الأخرى بين هذين المصطلحين أن الجغرافيا السياسية تهتم بالواقع في حين الجيوسياسية تهتم بالمستقبل وتركز عليه، الجيوسياسية تجعل الجغرافيا تخدم الدولة في حين الجغرافيا السياسية ترى نفسها انها صورة للدولة، تهتم الجغرافيا بدراسة الإمكانيات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوسياسية تهتم بالبحث عن الاحتياجات التي تطلبها الدولة لكي تنمو حتى لو كان وراء الحدود.[1]

إن علم الجيوسياسية "الجيوبوليتكا" يهتم بدراسة النزاعات سواء (قوى سياسية، دول) على أراضٍ، حيث أن كل جماعة تعتبر الأرض ملكاً لها وذلك وفقاً لأفكار وتصورات تتبناها وتصغها نحو تلك الأراضي المتنازع عليها، هذه التصورات والأفكار تعد بمثابة جيوبوليتكيا خاصة بالجماعة المعنية بالنزاع، لذلك فإن من أهداف هذا العلم هو تحليل الأفكار والتصورات الخاصة بالأراضي المتنازع عليها مع الإحاطة بالمكونات الجغرافية لهذه الأراضي، لغاية تحديد حجم ومستوى هذا النزاع واستشراف مناحيه لإيجاد حلول له، والعالم يشهد العديد من الصراعات الجيوسياسية التي تفضي إلى استنزاف الأرض والانسان حيث تسود حالة من الخوف والقلق الدائمين، ومما لاشك فيه أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يعد من أشد الصراعات تعقيداً في التاريخ المعاصر فالصراع القائم بينهم يعد مثال للصراع الجيوسياسي على أرض الواقع، لذلك فالجيوسياسية الإسرائيلية هي عبارة عن رؤى إسرائيلية تجاه المجال الجغرافي الملائم للدولة وما يشمله من موارد طبيعية وبشرية.[2]

2.3 البعد الجيوسياسي في مراحل الصراع المبكرة

تجسد هذا الصراع الجيوسياسي في البدأيات بهدف الحركة الصهيونية في احتلال أرض فلسطين والسيطرة عليها وتهويدها، فقد تم التخطيط لذلك منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال 1897 وبدعم من بريطانيا، وكان هدف هذه الحركة هو دعم الاستيطان في فلسطين وتهجير وطرد سكانها للدول المجاورة، فأوجدت العديد من المؤسسات كأداة لتحقيق تلك السياسة

---

[1] سليمان، عبد الحكيم: "**الإطار المفاهيمي والنظري لعلم الجيوبوليتك**"، مرجع سابق.

[2] المملوك، محمد: "**الضفة الغربية دراسة جيوبوليتكيه**" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012.

فقامت بإنشاء الكيبوتزات والهستدروت لتنظيم عمال الريف والمدن وكذلك الهاجاناة لتصبح النواة للجيش الإسرائيلي.[1]

واستخدمت سياسة تملك الأراضي بأي وسيلة وتحقيق شعارها " شعب بلا أرض لأرض بلا شعب"، واعتمدت كذلك هذه المؤسسات على سياسة تهجير اقتصادية واجتماعية تتوافق مع طبيعة وواقع الاقتصاد الفلسطيني الزراعي والريف الفلسطيني. وذلك بواسطة مجموعة من القوانين العنصرية التي حولت الفلاحين الى طبقه مسحوقه وحرمانهم من أراضيهم وحقهم بالعمل فيها، واستخدام سياسة العمل العبرية كأحد وسائل التهجير وهي عدم استخدام أيدي عامله غير اليهود وفرض الضرائب والأجور المتناقضة،• وكان الهدف من ذلك هو إضعاف الشعب الفلسطيني لصالح الأقلية اليهودية. حيث تمكنت بعد النكبة وإعلان قيام إسرائيل في العام 1948 من السيطرة على ما يقارب 77,4% من مساحة فلسطين بعد طرد سكانها، ومحاولة مصادرة وامتلاك الأراضي الفلسطينية بمختلف الإجراءات وذلك بدافع قطع الروابط التي تربط الفلسطينيين بوطنهم الأم.[2]

عبرت الصهيونية عن هدفها الجيوسياسي أيضاً بطريقة متطرفة واستثنائية فهي تمثل النماذج المتطرفة في تاريخ الاستعمار، حيث رفضت إسرائيل ومنذ نشأة كيانها ولغاية هذه اللحظة بأن تضع حدوداً لها. حيث أن الصهيونية كحركة هي مشروع مستمر وعقلية الانغلاق الاثني–الديني لا تتقبل الحدود والعزل، لذلك قدمت الصهيونية في مراحل مبكرة مشروعها باعتباره مهمة تشمل ما وراء نهر الأردن شرقا، ويسمونها أرض إسرائيل الشرقية وهذا يمثل بعدها الجيوسياسي التوسعي الزاحف ذو النزعة القومية.[3] وهذا ما أكد عليه بن غوريون حيث لم

---

[1] عبدالرحمن، أسعد،: "تهجير عرب فلسطين"، الموسوعة الفلسطينية، د.م،2013، أسترجع بتاريخ، 2019/5/20، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/RCxkb

• العمل العبري: " هو الذي يمجد العمل اليهودي ويدعو الى حصره في الشعب اليهودي واستبعاد الأيدي العاملة العربية عن المشاركة في أوجه الأنشطة الاقتصادية اليهودية"، الرفوع، عاطف: " **الاعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع**"، المؤسسة العربية للدعاية والنشر، بيروت،2004

[2] المرجع السابق.

[3] عجوة، إبراهيم: " القدس وجيوبوليتيك الحركة الصهيونية"، شبكة الجزيرة الإعلامية، د.م، 2010، أسترجع بتاريخ 2019/5/26، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/G1KzI

يعترف في يوم من الأيام بالفلسطينيين وباسمهم بل كان مرارا وتكرارا يطلق عليهم أوصاف مرتبطة بالعروبة أكثر من أن تكون بفلسطين، وذلك لم يكن عبثا بل كان يرتكز عليه فكر بن غوريون السياسي تجاه الفلسطينيين تمهيدا لتحويلهم لغرباء يعيشون في الحيز الجغرافي اليهودي أي القيام بسلب حقهم في العيش على أرضهم قبل طردهم منها. فهو يرى أن فلسطين هي أرض بني إسرائيل ومن حق اليهود العودة اليها فهو يريد أن يرسخ أقدامهم في أرضهم كأي شعب أخر، فهو يحمل الفكر التوسعي وينظر لفلسطين على أنها الخطوة الأولى في مشروعه الاستعماري ولن يتوقف عليها بل على مناطق عربية كثيرة، فهذا يتجسد في مقولته " دونم آخر، عنزة أخرى"، فمن وجهة نظره أن حدود الدولة اليهودية لن تكون دائمة وأبدية بل كان ينظر للتوسع مستقبلا.[1]

كذلك الأمر ما أشار له جابوتنسكي في مقاله الجدار الحديدي• أن يتم التعامل مع التواجد اليهودي في فلسطين على أنه وجود حتمي لا يمكن إزالته وهزيمة هذا الكيان، وإنما يجب حث العرب حتى لو بالقوة على الاعتراف بالوجود اليهودي، حيث تبنى مبدأ قائماً على استقدام استراتيجيات القوة وفقا للدراية المسبقة بردود فعل السكان الأصليين حيث يجب التعاطي مع الفلسطينيين على أنهم ذوات فاعلة ويجب التهيئة لردود افعالهم تجاه سياسات الصهيونية. في حين كان ينظر للصراع على أنه ليس صراعاً بين شعبين أحدهما يعيش على أرضه والآخر حركة قومية تهدف للسيطرة على هذه الأرض، بل هو جزء من شعب كبير يمتلك حصة كبيرة في بقعة جغرافية ذات أطراف مترامية وبين طرف آخر لا يمتلك شيئاً.[2]

---

[1] أبو عريش، أنس: "**خطاب الأصلانية في الفكر الصهيوني: من هير تسل لنتنياهو**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، فلسطين،2018.

• الجدار الحديدي: بناء القوة العسكرية الصهيونية والتي تشكل جدارا من الحديد ولا توجد فيه أي تصدعات أو شقوق بحيث كلما حاول العربي والفلسطيني مقاومة العدو الصهيوني سيصطدم رأسه بهذا الجدار ويتعب ويأس وفي هذه اللحظة بالذات يمكن التوصل الى تسويه مع هذا العربي بالنظرة الصهيونية." مفهوم الجدار الحديدي في العقيدة الصهيونية، موقع باب الواد، د.م، 2016، أسترجع بتاريخ 2019/5/28، أنظر الرابط التالي:https://cutt.us/UwPee

[2] أبو الحلاوة، لينا: " العقيدة الأمنية الصهيونية وبعدها التوراتي"، موقع باب الواد، د.م، 2016، أسترجع بتاريخ 2019/6/3، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/jalEb

لم يكن هدف الاحتلال بسط سيطرته على الأراضي الفلسطينية وحسب بل كان من نوأياًه أيضاً تغيير الملامح الجغرافية لهذه الأراضي، محاولاً في ذلك تزوير وتغيير المعالم التاريخية لأراضي فلسطين وهويتها، فهي عملت على تهويد ما تبقى من الأراضي بعد 67 وتهويد أسماء هذه المعالم الجغرافية بما في ذلك محو آثار الهوية الفلسطينية للبلاد وارتباط الشعب، حيث قام بتغيير أسماء شوارع وأحياء وبنأيًات تاريخيه ومواقع دينية وأثرية وأسماء الأراضي والجبال، وأطلق عليها مسميات عبرية وقام بتكثيف المستعمرات والطرق الالتفافية التي تحيط بتلك الأراضي، ويعد ذلك أمراً بالغ الخطورة لما لأسماء تلك الأمّاكن والمناطق الجغرافية أهمية للفلسطينيين، التي تعد بمثابة هويتهم التاريخية والثقافية والتي يجب الحفاظ عليها فهي تعكس الإرث الحضاري والثقافي للفلسطينيين وارتباطهم الوثيق بأراضيهم.[1]

إن من الأمور المهمة التي حث عليها الدعاة الأوائل للصهيونية هو الربط بين الدين والتاريخ من ناحية والجغرافيا(أرض فلسطين) من ناحية أخرى، فالأيدولوجيا القومية تطورت خلال النصف الأول من القرن العشرين الى مشروع استيطاني–إحلالي في فلسطين، والذي كان كاستجابة للزعم التوراتي القائم على مبدأ "الاسترجاعية"، أي العودة لأرض فلسطين والتي أطلق عليها أرض الميعاد، وبموجبه ينشأ هذا الكيان الصهيوني الغاشم على مدى جغرافي وسياسي يغطي مساحة فلسطين التاريخية، وأن يكون له مقدرة بأن يتحول لمشروع جيوسياسي يستطيع السيطرة والتفوق الكامل على المجال الحيوي العربي، والذي بدوره يربط بين أربع نقاط أساسية: بلاد ما بين النهرين(الفرات شرقا) ومصر(النيل) غربا، وبلاد الشام (البحر المتوسط) شمالا، وشبه الجزيرة العربية (البحر الأحمر).[2]

وشّكل إعلان قيام إسرائيل الحلقة المركزية في بنيان إسرائيل، وكان لتفوق إسرائيل في حروبها ضد العرب والفلسطينيين، ومخططاتها الاستيطانية والتي دعمها الطرد الإجباري للفلسطينيين وتحويلهم إلى لاجئي شتات، انسجام مع استراتيجية الصهيونية الرامية إلى تحقيق

---

[1] "تهويد الجغرافيا الفلسطينية"، وكالة الأنباء الفلسطينية–وفا، د.م، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/6/18، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/3Uzir

[2] قاسم، عايش: "**الصراع الديمغرافي الفلسطيني الإسرائيلي2000–2030**"، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص27–ص28.

المشروع الأعلى للصهيونية وهو تهويد فلسطين. والذي عملت من أجل تحقيقه علـــى إحـــداث تغييرات في العنصر الجغرافي، وذلك بغرض السيطرة على مساحات أكبر من الأرض بمختلف الوسائل. كذلك إحداث تغيير في الميزان السكاني بحيث تصبح الأغلبية فيه للسكان اليهـــود، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال النمو الطبيعي لمجموعة صغيره من السكان، بل عن طريـــق جلب مجموعات سكانية من خلال تسهيل الهجرة لفلسطين وتجميع اشتاتهم. لذلك تجميع يهـــود العالم في فلسطين ليس بأمر طارئ بل هي سياسة قديمة، وسعي إسرائيل لاستيعاب أكبر قـــدر ممكن من يهود العالم ووضعهم في فلسطين لا يمكن أن يتم إلا بموجـــب مخططهـــا التوســـعي الإقليمي، وطرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم وديارهم من أجل تحقيق مخططها التوســـعي الإحلالي الذي يعد من أبشع أنواع الاستعمار.[1]

أمّا فيما يخص البعد الإقصائي الذي يعد من أهم أهداف الحركة الصهيونية فقـــد ســـعت لتحقيقه منذ أن وضعت أقدامها على أرض فلسطين، وتجسد ذلك بتدمير القرى والمدن وطـــرد سكانها من بيوتهم ثم القيام بتسوية هذه البيوت بالأرض *. وبالتالي محو أسماء هذه القرى مـــن الخرائط والسجلات الرسمية، فقد تحول هؤلاء إلى لاجئين مشردين قسم منهم يعيش في الـــدول المجاورة والقسم الآخر في الضفة وغزة بعد أن تم هدم بيوتهم ومحوها من السجلات واستبدالها بأسماء عبرية، وكانت رؤيتهم الإقصائية تتمحور حول محو السكان أولا، ثم تهدم البيوت وتمحى أسماء القرى من السجلات وبالتالي يمحى اسمهم وذكرهم فعليا.[2]

إن هذه الأفعال التي تقوم بها الصهيونية ليست بالأفعال الاعتباطية بل هي منظمه، فهي ما تقوم به لم يكن مجرد نزوة بل هو فعل مقصود الغاية منـــه جعـــل الأرض جـــاهزة لتنفيـــذ

---

[1] قاسم، عايش: "**الصراع الديمغرافي الفلسطيني الإسرائيلي2000-2030**"، مرجع سابق.

* هناك العديد من المصادر التي تناولت أعداد القرى التي تم تدميرها وتهجير سكانها أبان النكبة ومنها مـــا أورده ســـجل التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية ووفقا لهذا السجل بلغ عددها (472) في العام 1945، اما وفق سجل عـــام 1948 ورد احصائيتين في كتابي (طرد الفلسطينيين لبني مورس) و(كي لا ننسى لوليد الخالدي)، حيث بلغ عدد القـــرى (513) بعـــد إضافة (125) قرية من القبائل البدوية والقرى الأخرى، عبد الكريم، إبراهيم، تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلســـطينية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2001، أسترجع بتاريخ 2019/6/24، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/HnN5I

[2] غانم هنيدة: "***المحو والإنشاء في المشروع الاستعماري الصهيوني***"، **مجلة الدراسات الفلســـطينية**، ع96،د.م، 2013، ص120-ص121.

المشروع الاستيطاني وبناء البيت اليهودي. فمن وجهة نظرها الشعب اليهودي جاء ليبقى فهو ليس حدثاً عابراً بل بنية، وهو لا يستهدف السكان الأصليين بسبب من هم بل أين هم، أي وجودهم فوق الأرض التي تحتاجها لإقامة مشروعها الاستعماري. فالأرض تعد أكثر ما تحتاجه الصهيونية لغرس جذورها في فلسطين، وأن الصهيونية لم تنكر وجود السكان الأصليين في المكان الذي تريد السيطرة عليه بل قامت بإنكار أن وجودهم يتعدى الوجود الطبيعي ويفيض عن اشباع الحاجات البيولوجية.[1]

تم تدمير القرى الفلسطينية وفقاً لأهداف سياسية وعسكرية بعيدة المدى مدروسة وممنهجة كما ذكرت سابقاً، فبحسب الخطة داليت التي تم وضعها تطبيقاً لأوامر بن غوريون بخصوص تدمير القرى تم التدمير وفق عدة اعتبارات. فبعض القرى تم تدميرها لأنها قريبة من المستعمرات اليهودية وطرد سكانها منها ومنعهم من العودة إليها، وبعض منها تم تدميره للسيطرة على الشرايين الرئيسية للمواصلات التي تعد حيوية لليهود وكذلك تحسباً لأي أعمال عدائية يقوم بها سكان هذه القرى. وقرى تم تدميرها باستثناء الأمّاكن الدينية والتاريخية فيها والبعض الآخر تم تدميره بالكامل وأقيم مكانه حدائق واستخدمت أراضيها للزراعة، قرى دمرت بالكامل وأقيم بدل منها مستعمرات، قرى بقي العديد من مبانيها وأضيف إليها مبانٍ أخرى لتصبح جزءاً من أحياء يهودية. قرى بقي أجزاء منها وتحولت لأمّاكن سياحية ومعاهد، قرى لم تدمر وبقيت كما هي وتم ارجاع إليها ما تم تسميتهم الغائبين الحاضرين والسكان الذين تم طردهم من بيوتهم في عام 1948.[2]

3.3 مظاهر الصراع الجيوسياسي في أراضي 67

من المفروض وقبل الحديث عن مظاهر الصراع وما قامت به إسرائيل للسيطرة على الحيز الجيوسياسي لابد من الإشارة لعامل مهم والذي كان له دور كبير في الصراع بين الطرفين وهو العامل الديموغرافي.

---

[1] غانم، هنيدة: "**المحو والإنشاء في المشروع الاستعماري الصهيوني**"، مرجع سابق.

[2] عبد الكريم، إبراهيم: "**تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية**"، مرجع سابق.

تُرجم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ بدايته حول الأرض والسكان، ووفقاً للتجارب الاستعمارية في العالم فالاستيطان والعمل على تكثيف موجاته له دور كبير في الإخلال بالتوازن الديموغرافي مع السكان الأصليين، وهذا ما حاولت إسرائيل القيام به لتفادي خطر العامل الديموغرافي وذلك من خلال القيام بتكثيف موجات الهجرة لفلسطين للسيطرة على الأراضي الفلسطينية والتحكم بها جغرافيا. فالتطورات الديموغرافية لم تخفى على إسرائيل فمنذ بداية قيامها وهي تعي حجم خطورة العامل الديمغرافي، وهذا يؤكد لدينا دقة تخطيط إسرائيل وما تسعى لتحقيقه من أهداف فإنها لم تفاجئ بالتطورات التي دفعتهم بالقبول بدولة فلسطينية على أراضي الضفة وقطاع غزة، لعل أهم هذه التطورات ما يخص العامل الديمغرافي وما له من تداعيات على كافة المجالات.[1]

واستنتاجاً لما سبق فعلى الرغم من قيام إسرائيل بموجات من الهجرة واستقطاب يهود العالم لفلسطين الا أنها لم تستطع التفوق على أعداد السكان الفلسطينيين فما زالوا يتفقون عليهاعدداً، لذلك قامت إسرائيل بالعديد من الإجراءات لمواجهة التفوق الديمغرافي كان أهمها تكثيف الاستيطان والسيطرة على الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري وغيرها من الإجراءات. بالإضافة لسن العديد من القوانين لعل أهمها قانون القومية والذي جاء في أهم جوانبه ليشكل أساسا راسخا لمنح القوة لليهود استباقا لأي تغيرات ديمغرافية فالعامل الديمغرافي كان أحد أهم دوافع سن هذا القانون، وعلى الرغم من التفوق الديمغرافي لصالح الفلسطينيين وأهميته الا أن ذلك لا يعني أننا سنكتسب القوة لإحداث تغييرات في موازين القوى، الا في حال التنظيم السياسي للعامل الديموغرافي ليصبح ذو قوة وقدرة مؤثرة.

سندرس في الجزء التالي أبرز ثلاث مظاهر تبين التفكير الجيوسياسي الإسرائيلي ذو العلاقة بتحويل الصراع وذلك ارتباطا بقانون القومية، وذلك في صلب الممارسة أو التغيير الذي أدخلته إسرائيل على الجغرافيا السياسية للصراع بعد العام 93، ويبرز بعد إقرار قانون القومية الأهمية الاستثنائية لهذه المظاهر.[2]

---

[1] غانم هنيدة: ***المحو والإنشاء في المشروع الاستعماري الصهيوني"***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع96،د.م، 2013، ص120–ص121.

[2] أنظر بنود قانون القومية في قائمة الملاحق.

1.3.3 الاستيطان

إن الأيدولوجيا الأساسية التي قامت عليها الصهيونية من البداية هي هجرة يهود العالم إلى فلسطين والاستيطان فيها وترحيل سكانها إلى الدول المجاورة والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم وثرواتهم ومصادرتها، ونزع الطابع الفلسطيني عنها وتحقيق هدفهم الاستعماري الاستيطاني بفرض الهيمنة الصهيونية العسكرية والسياسية والاقتصادية، واستغلال الأرض وما تحتويه من ثروات ومياه وغيرها لتحقيق هدفهم الأكبر وهو إقامة إسرائيل العظمى. فالترحيل والإقصاء كان من المرتكزات الأساسية التي قامت عليها الصهيونية لتحقيق فكرة النقاء اليهودي وإقامة دولة من النهر للبحر، وكان احتلال إسرائيل لأراضي 67 وترحيل سكانها منها بمثابة نقطة تحول في تاريخ الاستعمار الاستيطاني. حيث يؤمن الصهاينة أن الترحيل والهجرة والاستيطان هم أساس تحقيق المشروع الاستعماري الصهيوني، لذلك يسعون لعدم العودة لما قبل حدود 67 وهدفهم من ذلك تهويد القدس والخليل والأمّاكن الفلسطينية والاستمرار في تكثيف الاستيطان في مختلف مناطق الضفة والقطاع والجولان. وتبنت الصهيونية الديمقراطية البرلمانية لصالح المستوطنين اليهود على أساس أنهم أبناء شعب الله المختار واستخدمت القوانين العنصرية المجحفة بحق الفلسطينيين أصحاب الأرض الشرعيين، وذلك للقضاء على الشعب الفلسطيني وتجزئته وترحيله وجلب قطعان المستوطنين لفلسطين والحصول على المزيد من الأراضي لتحقيق هدفها الاستيطاني.[1]

وقامت بعد حرب 67 بالاستيلاء على العديد من الأراضي التي كانت تحت الإدارة الأردنية والمصرية، واستغلت قانون أملاك الغائبين ووضعت يدها على الأراضي الخاصة بالمواطنين الذين كانوا بالخارج. وعندما احتلت فلسطين أعطت العديد من الأوامر بالسيطرة على الأراضي بذريعة أنها مناطق عسكرية ودعت لتوسيع حدودها لتعطي الأمن لمواطنيها ولتبرير فعلها الاستيطاني، كذلك بينت خطورة الضفة الغربية على العمق الإسرائيلي وأنه يجب

[1] حسين، غازي: "**الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية**"، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص22–ص24.

السيطرة على مرتفعاتها بحجة أمنها.وأقامت المستوطنات في مناطق استراتيجية واستغلت الصهيونية العامل الديني وأقامت أول مستوطنة دينية على مدخل الخليل (كريات أربع)، وكانت إسرائيل تضع لنفسها المبررات والأكاذيب لتبرير ممارستها العنصرية الاستيطانية وتستغل أي عمل فدائي ضدها كذريعة لإقامة مستعمراتها. تابعت الصهيونية استراتيجية السيطرة والتهويد بالقوة وفرض الأمر الواقع لتوسيع حدود الدولة اليهودية، أي أن الحدود المستقبلية للدولة اليهودية تم تعيينها من خلال اتباع أنظمة المستوطنات السكانية والتي تكون بدايتها نقاط استراتيجية ثم تأخذ بالتوسع على أكبر مساحة ممكنة من الأرض. لذلك إن هدف الحركة الصهيونية هو إنهاء الوجود الفلسطيني وذلك باعتبارهم خطر ديمغرافي يجب التخلص منه عن طريق الترانسفير، أي ترحيل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين بشتى الطرق والوسائل.[1]

أمّا الاستيطان في القدس والتي سوف يتم التحدث عن آليات تهويدها لاحقاً، مر هذا الاستيطان بعدة مراحل كون القدس منطقة حيوية ذات أهمية كبيرة لإسرائيل. فالمرحلة الأولى بدأت بالتزامن مع استقرار أوضاع اليهود في شرقي القدس حيث قاموا باتخاذ مجموعة من الإجراءات للسيطرة على أراضي القدس، وكان بداية هذه الإجراءات مصادرة (3830) دونم في العام 1968 لتنفيذ مخططاته الاستيطانية وإقامة أول مستوطنه على أراضي القدس (راموت اشكول)، وبعد ذلك بثلاثة شهور تم مصادرة (881) دونم من أراضي المدينة لإقامة مستوطنات في الحي اليهودي، تمهيدا للتوسع المستقبلي في المناطق الإسلامية بغية احكام السيرة على البلدة القديمة وتغيير طابعها العربي. وأنشات شركة (اعمار الحي اليهودي) لإحياء هذا الحي وطرد السكان الفلسطينيين من بيوتهم، ولتصل الجزء الشرقي من المدينة مع المحيط الاستيطاني على جبل المشارق ومستشفى هداسا والجامعة العبرية قامت بإنشاء طوق من المستوطنات، هذا الطوق يحيط المدينة من الشمال والشمال الغربي. والهدف من هذه المستوطنات هو فصل القدس جغرافيا وبشريا عن باقي أراضي 67، ولكي تصبح هذه المستوطنات درعا حاميا في حال نشوب أي حرب. أمّا المرحلة الثانية بدأت في أواخر (1970) بالاستيلاء على ما يقارب (12280)، بقرار من وزير المالية الإسرائيلي آنذاك (بنحاس سايبر) تحت ذريعة تحقيق

[1] حسين، غازي: "**الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية**"، مرجع سابق.

المصلحة العامة. ووفقا لقانون مصادرة الأراضي 1943، اقامت أهم المستوطنات تليبوت الشرقية وجيلو وقرية تجارية وسياحية تسمى ما ميلا (قرية داود) وقدرت نسبة المصادرة ب 30% 0[1]

أمّا المرحلة الثالثة بدأت مع تولي حزب الليكود للسلطة في العام 1977 والذي انتهج نفس سياسة الاستيطان السابقة، قام ببناء سياج بمساحة (4500) دونم من أراضي عناتا لجعلها جزءاً لا يتجزأ من مستوطنة معالي ادوميم. وفي 1979 أقامت البنية التحتية للمستوطنة على مساحة تقدر ب (1500) دونم قرب أبو ديس، على الرغم من تقديم أهالي هذه الأراضي شكوى الا أن محكمة العدل الإسرائيلية رفضتها بحجة استخدامها لأغراض عسكرية. بالإضافة لإقامة مستوطنات عدة منها بسفات زئيف لجعلها مدينة استيطانية كاملة. أمّا المرحلة الرابعة بدأت في التسعينات بالتزامن مع هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي السابق لفلسطين، والذي بلغ عددهم في العامي 1990–1993 (510635) مستوطنا. اتجه جزء منهم للاستيطان بالقدس واتخذت إسرائيل إجراءات للمصادرة، فصادرت (1850) دونم بناء على طلب وزير المالية إسحاق موداي من أراضي بيت ساحور وإقامة مستوطنة (هار حوماه)، وصادرت (2024) دونم من أراضي شعفاط لإقامة (رأمّات شلومو) وبلغت نسبة المصادرة (25937) دونم ما يقدر ب 36,6% من مساحة القدس0[2]

2.3.3 تهويد القدس

تتصدر مدينة القدس موقع قلب فلسطين حيث تعد جزءاً من إقليم المرتفعات الوسطى في فلسطين، الذي يحتوي بالإضافة لجبال القدس جبال نابلس في الشمال، وجبال الخليل في الجنوب. وكان لطبيعة جبال القدس الوعرة تأثير على الكثافة والتجمع السكاني فيها، حيث تتميز السفوح الشرقية لمرتفعات القدس بقلة التواجد السكاني فيها، في حين كلما صعدنا باتجاه السفوح

[1] عناب، محمد: "حجم الاستيطان الإسرائيلي في القدس بعد عام 1967"، د.م، د.ت أسترجع بتاريخ 2019/6/30، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/4n6Qf

[2] المرجع السابق.

العليا لمنطقة تقسيم المياه زاد التجمع السكاني فيها على هيئة قرى. أشهرها قرى عناتا والعيزرية وغيرها، أمّا السفوح الغربية لجبال القدس فتتميز بكثافة القرى والمدن والتي تعد أعلى من إمكانيات الأرض الاقتصادية، ويذكر أن سبب ازدحام السكان في هذه المنطقة يعود للخلفية التاريخية الدينية، ومكانة القدس الاستثنائية التي تتميز بها بين جميع الأديان. ويحيط بالقدس العديد من الأودية فمن الناحية الشرقية يحيط بها وادي قدرون، أمّا من الجنوب فيحيط بها وادي الربابة في حين يحيط بها وادي الزبل من الناحية الغربية. هذه الأودية التي أحاطت بالقدس أعطتها قدرة دفاعية من الجهات الثلاثة، لكن الجهة الشمالية للمدينة كانت بمثابة نقطة ضعف لاستغلال هذه الجهة لاقتحام المدينة.[1]

قامت القوات الصهيونية بتهويد القدس منذ أن وضعت أقدامها على أرضها، فتعد القدس بمثابة العاصمة العقائدية والفكرية والحضارية لها. وهم يطمحون لإعادة بناء هيكلهم المزعوم ودليلهم على ذلك أنه في بعض الرسوم الإسرائيلية القديمة والتي تعود للقرن السادس عشر، كان من ضمنها تخطيط للعالم يظهر أورشليم في الوسط وباقي قارات العالم حولها. لذلك قد تمخض عن حرب حزيران وفي أسابيعها الأولى العديد من التغيرات الجذرية، والتي لها أثر على الأوضاع السكانية للعرب في القدس، حيث كان للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي أعقبت الحرب دور في توقف النمو العمراني في القدس. ناهيك عن الإجراءات الإسرائيلية التي تجلت في مصادرة الأراضي التابعة للعرب، منع إصدار رخص جديدة للبناء والذي أدى إلى اختلال وضع السكان في المدينة بسبب عزلها عما يجاورها من المناطق السكانية.[2]

بعد القيام باحتلال القدس في عام 1967 قامت إسرائيل باتخاذ سلسلة من الإجراءات لتهويد القدس من خلال وضع العديد من البرامج الاستراتيجية والتكتيكية لتحقيق هذا الهدف، وذلك لضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي والعمل على انتزاعها من أصحابها الشرعيين بشتى

[1] غضيه، "رأفت أحمد": "الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وتقرير مصيرها السياسي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، د.ت أسترجع بتاريخ 2019/7/5، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/lNfBp

[2] أبو جابر، إبراهيم: "مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد"، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، فلسطين، د.ت، أسترجع بتاريخ2019/7/5، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/DQFgO

الطرق والوسائل وتفريغ هذه الأراضي منهم. وأرادت خلق واقع جديد من الجغرافيا السياسية لمدينة القدس ليتم ترسيم معالم جديدة لتهويد القدس وبالتالي فرض سياسية الأمر الواقع وإيجاد معالم جيوسياسية، ليصبح من الصعب تقسيمها مرة أخرى من قبل السياسي أو الجغرافي. ثم وضع أساسات وإيجاد سياسات لأحياء يهودية في القدس الشرقية، لكي يقام عليها العديد من المستوطنات التي تحيط بالقدس من كافة الجهات، وأن يتم إسكان المستوطنين الغرباء فيها وإقصاء سكانها الأصليين بهدف تغيير معالمها الجغرافية وخلق واقع ديمغرافي جديد فيها.[1]

هدفت إسرائيل لتكثيف الوجود اليهودي في القدس من خلال إحداث خلخلة سكانية بالقدس بشقيها، واستكمالاً لإجراءات التهويد كان من أهم السياسات المتبعة لتحقيقه هو الاستيطان الصهيوني. كان الهدف منه أن يتركز بالقدس أغلبية مطلقة من اليهود بحيث تصبح هذه الأغلبية عامل حاسم في حال تم أي اتفاق مستقبلي بخصوص المدينة، كذلك فرض حصار استراتيجي على القسم العربي في المدينة من خلال توطينه بكثافة يهودية عالية بحيث تلغي بطريقة أو أخرى أي احتمالية لإعادة تقسيم المدينة أو تسليم القسم الشرقي منها لسلطة أخرى. وأن يتم عزل القدس جغرافيا عن باقي الضفة بتجمعات يهودية ضخمة وعدم السماح للعرب بالدخول للقدس دون تصاريح، ودفع العرب للإقامة خارج حدود البلدية للقدس. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف في سبيل خدمة أطماعهم الاستيطانية تم استغلال الأهمية الجغرافية، حيث استفادوا من طبوغرافية المنطقة من خلال إنشاء المناطق الاستيطانية فوق التلال لرصد التحركات العربية من جهة، ولتشكيل حماية ودفاع لأمن المستوطنات من جهة أخرى. وكذلك وضعت عدة محاور من أجل السيطرة على المدينة بمثابة أطواق تحيط بها كخطوط لتطبيق السياسات الاستيطانية.[2]

لعبت القوانين التي سنتها إسرائيل دور كبير في التهويد الجغرافي والديمغرافي للقدس، فبعد احتلالها في 1967 استعانت إسرائيل بالعديد من الوسائل والأساليب لتهويد المدينة، فكان

---

[1] بارود، نعيم، القدس–الاستيطان والتهويد، جامعة الأزهر، فلسطين، د.ت، ص 31، أسترجع بتاريخ 2019/7/13، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/tQFDU

[2] المرجع السابق.

للإدارة الإسرائيلية وتنظيمها دور كبير في إنجاح المخططات والأهداف الإسرائيلية. حيث استولت على العديد من الأراضي لذلك قامت بتشريع العديد من القوانين للسيطرة على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، وبذلت ما بوسعها للحد من عدد السكان الفلسطينيين في القدس، بنسبة تصل إلى أقل من30%. لتكون الغالبية للإسرائيليين وتقدر بنسبة 70%، بالإضافة لتكثيف الاستيطان في المدينة الأمر الذي دفعها لاستخدام استراتيجية مزدوجة، تقوم من خلالها بالتحكم بالجغرافيا عن طريق تطبيق قانون التخطيط والبناء. وقانون المنطقة الخضراء مما يؤدي إلى تقليل فرص التوسع الجغرافي للتجمعات الفلسطينية والتأثير على الديمغرافيا الفلسطينية. وكذلك تستخدم إسرائيل قانون مركز الحياة للتحكم بالديمغرافيا الفلسطينية بالقدس، حيث تم سحب الهويات من سكان المدينة تجسيدا لسياسة غربلة التواجد السكاني الديمغرافي مع عدم مراعاة الاحتياجات الفلسطينية للنمو والتكاثر، والتشديد على إجراءات الحصول على رخص البناء وذلك لكي تقلل من فرص الإسكان، والاستفادة من طاقة الأحياء العربية على الاستيعاب المنظم، وهذا التلاعب بالسكان تجسيدا لسياسة ديمغرافية وجغرافية في آن واحد، وتستخدم كذلك سياسة فرض الغرأمّات المالية العالية على المواطنين الفلسطينيين، ورفعت تكاليف البناء للحد من الحصول على تراخيص بناء.[1]

3.3.3 جدار الفصل العنصري

إن فكرة جدار الفصل العنصري تعيدنا لفكرة الانعزال التي آمن بها اليهود والتي تجسد فكرة "الغيتو"، المتجسدة في عزل المجتمع اليهودي عن محيطه غير اليهودي خوفا من اندثار اليهودية وذوبانها في المجتمعات الأخرى، ولكن هذه الفكرة كانت بالسابق عندما كان اليهود فيها أقلية، لكن الآن الوضع اليهودي أصبح مختلف وخصوصا في الضفة الغربية، لذلك إن فكرة الجدار ماهي إلا تعويض عن صعوبة تنفيذ فكرة الترانسفير التي دعت اليها إسرائيل، أي أن يتم ترحيل العرب إجباريا عما يسمى أرض إسرائيل إلى الدول العربية المجاورة.[2]

---

[1] عبده، غسان: " **أطواق العزل والتهويد الإسرائيلية في القدس 1967-2010**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2012، ص47-ص48.

[2] قاسم، عايش: "**الصراع الديمغرافي الفلسطيني الإسرائيلي2000-2030**"، مرجع سابق.

وبما أن فكرة الجدار ليست بالفكرة الحديثة بل قديمة كما أشرنا لذلك سابقا فقد تم تحديثها وفقا لمتطلبات إسرائيل، فلعب تصاعد الانتفاضة الأولى وتحولها للطابع العسكري وكذلك بعدما أصبحت ثقلاً كبيراً على إسرائيل وما فيها من مؤسسات أمنية وعسكرية، فكان لابد من وضع خطوات عملية وعلى أرض الواقع لتنفيذ فكرة الجدار وذلك للفصل بين الضفة ومناطق 48، تجسد تنفيذ هذه الفكرة بالبداية بإصدار تصاريح خاصة للتنقل بين هذه المناطق، وفيما بعد اقترح رابين ما يدعى الجدار العازل وتم تطبيقه بالبدأيات على أرض الواقع بإقامة سياج أمني حول قطاع غزة من الجهة الشرقية والشمالية على امتداد أراضي 67، وكذلك الأمر حث أرائيل شارون على بناء هذا الجدار والذي كان يريده أن يكون تمأمّا مثل سور الصين العظيم وكان ينتظر الفرصة الملائمة لتنفيذ ذلك فعليا على أرض الواقع، وخلفه بعد ذلك في فترة 94 إعادة طرح الفكرة من خلال المشروع الذي قدمه وزير الشرطة آنذاك موشيه شاحال والذي أسميت الخطة باسمه، وذلك بإتباع خطوات للفصل في سبيل حماية المستوطنات سواء في الضفة او القطاع.[1]

يتكون جدار الفصل العنصري والمقام في الأراضي الفلسطينية من بنيتين، احداهما والتي تعد النمط الأسوء للجدار والذي يتكون من سياج صلب يحتوي على طبقتين بعرض يبلغ 40-100متر، يتخلله أسلاك شائكة وخنادق وطرق عسكرية ومسارات بالإضافة لتواجد سياج معدني كهربائي يبلغ ارتفاعه 4-5 أمتار مزود بكاميرات مراقبة، وهذا النمط من الجدار يسود في معظم المناطق التي يخترقها الجدار، أمّا النمط الآخر من الجدار والذي يسود في المناطق العمرانية والقريبة من الخط الأخضر فيتكون هذا الجدار من قواطع إسمنتية، يبلغ عرضها من 30-40 مترا وارتفاع ما بين 8-12 متر، بالإضافة لوجود أبراج مراقبة عسكرية يبلغ البعد بين هذه الأبراج مسافة 250متر^2، هذا الجدار الذي يطوق الضفة من كافة الجهات ويشدد الخناق

[1] العارضة، ريم: " **جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2007، ص5.

[2] مخطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، فلسطين، 2002، أخذ من https://cutt.us/MDTCY

عليها جعلها بمثابة سجن كبير يحتوي بداخله على سجون أخرى من المدن والقرى والتي أصبحت بموجبه غير متصلة مع بعضها البعض.

فكرة الجدار لم تكن فكرة عابرة بل مخطط لها تسعى إسرائيل من خلالها تحقيق العديد من الأهداف ومنها، الهدف الأمني والذي يتمثل بعدم السماح للمقاتلين الفلسطينيين المقيمين بالضفة من الدخول أو التسلل لأراضي 48 وكذلك منع تنفيذ العمليات الاستشهادية، أمّا البعد السياسي يتمثل بفرض إسرائيل للتسوية النهائية بين الطرفين، وأن يتم ترسيم الحدود من جانب واحد بالإضافة لضم أكبر قدر ممكن من الأراض وفرض الحقائق عليها لعدم تمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم وجعل ذلك مستحيلا وبالتي يفسح المجال للتهويد وخاصة القدس، أمّا البعد الاقتصادي يتمثل بالسيطرة على الأراضي الزراعية التي يمتلكها المواطنين وعلى مصادر المياه ومصادرتها، الحد من حريتهم بالتنقل والعمل بالتالي فرض واقع وظروف قاسية لتهيئة الأسباب لهم بالهجرة خارج الوطن، أمّا فيما يخص البعد الاجتماعي يتجسد بتمزيق الترابط والنسيج الاجتماعي بين المواطنين، وذلك لأن الجدار يفصل المناطق عن بعضها البعض وبالتالي لا يوجد تواصل بين العائلات، ولما لذلك من أضرار على الخدمات الصحية والتعليمة لشريحة كبيرة من الناس.[1]

للجدار العديد من الآثار سواء على المستوى الجيوسياسي أو الديمغرافي أو الاقتصادي والاجتماعي، والتي تعد في غاية الخطورة، ومن أهم هذه الأثار قيام إسرائيل بالتوسع شرقا وضم أكبر قدر ممكن من أراضي الضفة الغربية، وذلك تبعاً لترسيم الحدود من جانب واحد وهو إسرائيل، اقتلاع العديد من الأشجار والمحاصيل والسيطرة على الأراضي وتجريفها لإقامة الجدار عندها، والتي ستصبح مناطق أمنية معزولة وضم الأراضي الواقعة خلف الجدار، السيطرة على غالبية مصادر المياه في فلسطين بالذات الحوض المائي الجوفي الغربي والذي يغطي ثلاثة أرباع كمية المياه المستخرجة، الفصل بين مناطق الضفة وتقطيع أوصالها وتجزئتها

[1] ابحيص، حسن، عايد، خالد: "**الجدار العازل في الضفة الغربية**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2010، ص11-ص13.

الى ثلاث عشرة منطقة منعزلة(كانتون)، حرمان الفلسطينيين داخل الجدار من رزقهم وعملهم خارج الجدار وعدم السماح لهم بحرية الوصول لأراضيهم إلا بتصاريح، تضييق المعيشة على السكان القانطين داخل الجدار وذلك لدفعهم للهجرة شرقاً داخل الضفة الغربية، وكذلك زيادة معدل الفقر والبطالة في المناطق الأكثر تأثراً بالجدار.[1]

تحليلاً لما سبق نتفق على أن إسرائيل ومنذ بداية احتلالها لفلسطين شرعنة كل عمل تقوم به، وذلك بسن مجموعة من القوانين التي تبرر ما تقوم به من أفعال إزاء الشعب الفلسطيني وحقوقه، بغرض السيطرة على أرضه وممتلكاته والنيل من المواطنين بشتى الطرق والوسائل، ولعل أخطر هذه القوانين والتي تجسد عنصريتها هو قانون القومية حيث تهدف من خلاله طمس الهوية الفلسطينية وترسيخ القومية اليهودية، ومحاولة الحصول على دولة خالية من الفلسطينيين يسود فيها العرق اليهودي فقط والسيطرة على ما تبقى من فلسطين. فهذا القانون يهدف لإعادة الصراع لمربعه الأول وتحويله من صراع سياسي لصراع وجودي وصراع على الهوية، أمّا خطورة هذا القانون الكبرى تكمن في أنه "يلغي الحق الفلسطيني في هذه الأرض وتغيير معالم التاريخ والجغرافيا من خلال فرض وقائع جديدة تتبنى فكرة الوطن القومي ليهود العالم أجمع على هذه الأرض"[2]، فهذا القانون له أهداف توسعيه تعد بغاية الخطورة والتي تهدف لإنهاء وجود كل ما هو فلسطيني وتكثيف المستوطنات وضمها مع شرقي القدس المحتلة للسيادة الإسرائيلية وتشريع ذلك سواء الاستيطان أو تهويد القدس والسيطرة على الأراضي الفلسطينية وزيادة أعداد اليهود في فلسطين بتسهيل موضوع الهجرة لفلسطين لجعل العامل الديمغرافي لصالحها راجية من ذلك توسيع الحيز الجيوسياسي لها.

وعلى مدى تعاقب الحكومات الإسرائيلية وهي تطرح قوانين تشجع على الاستيطان، فقانون القومية الذي يحث على الاستيطان ويعتبره قيمة قومية ما هو الا امتداد لسلسلة من القوانين التي تفرضها إسرائيل منذ قيامها، لما للاستيطان من أهمية في تلبية أهدافها التوسعية

---

[1] ملحيس، غانية: "***جدار الفصل العنصري***"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 55، د.م، 2003، ص7-ص11.

[2] "قانون القومية اليهودية أخطر قانون منذ النكبة"، موقع قدس الإخبارية، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/7/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/d5DEn

والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية بغرض تغيير الهوية والجغرافيا الفلسطينية، فالاستيطان يعد من أهم العوامل الذي سعت إسرائيل لتحقيقه منذ بداية مشروعها الاستعماري، بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية وتحويلها ملكيتها لإسرائيل وإقامة عليها مستوطنات تشدد الخناق على المدن والقرى الفلسطينية، كذلك تطويق معظم الجبال الفلسطينية والمناطق الاستراتيجية بطوق من هذه المستوطنات لإحكام السيطرة على المناطق الفلسطينية واتخاذ العامل الأمني والعسكري ذريعة لإقامتها، ومن الملاحظ لهذه المستوطنات انه تم بنائها بطريقة تظهر بها إسرائيل معالم هويتها وتطمس بها معالم الهوية والجغرافيا الفلسطينية، حيث لم تكتفي إسرائيل بقوة السلاح لسلب هذه الأراضي بل اتبعت سياسة شرعنة أفعالها بسن مجموعة من القوانين التي تضفي الصفة الشرعية على كل عمل تقوم به، وهذا تجسد في قانون القومية الذي يدعم الاستيطان ويحث على تكثيفه متجاهله بذلك حقوق الفلسطينيين بأرضهم فهي تفرض هذا القانون عليهم بالقوة والإكراه في سبيل تحقيق غايتهم وتهويد الكل الفلسطيني.

أمّا فيما يخص القدس والتي تعد المنطقة الأكثر أهمية لإسرائيل والتي تعتبرها عاصمة لها، وذلك نظراً لأهميتها الدينية والجغرافية لإسرائيل والتي سعت منذ بداية تواجدها في الأراضي الفلسطينية السيطرة على أكبر قدر ممكن من أراضيها، في سبيل تغيير طابعها الجغرافي ومعالم هويتها الفلسطينية، بالسيطرة على بيوتها وهدم جزء منها وطرد سكانها وتغيير أسماء مناطقها واحيائها، وإطلاق الأسماء العبرية عليها وحرمان أصحاب هذه البيوت من حقهم بالعيش بها، بالإضافة لتكثيف الاستيطان فيها بشكل مستمر ولغاية هذه اللحظة بإحاطتها بطوق من المستوطنات والتي تحيطها من كافة الجهات، بحيث تصبح الغلبة فيها لصالح اليهود والميزان الديمغرافي يرجح كفة هذا الميزان لليهود، وكذلك تقسم وتجزئة المدينة بحيث يسهل السيطرة عليها والتضييق على مواطني القدس في محاولة لعزل القدس عن باقي المناطق الفلسطينية، بهدف خلق واقع جيوسياسي جديد يخدم مصالح إسرائيل.

ولعل أهم الوسائل الداعمة في خلق الواقع السياسي الجديد هو قانون القومية والذي نص على جعل القدس كاملة وموحدة عاصمة لإسرائيل، على الرغم من تناول القوانين السابقة لهذا

الهدف إلا أن قانون القومية يعد أخطرها، خصوصا أنه يلغي حق المواطنين بتقرير مصـــيرهم وحرمانهم من حقهم بالعبادة وزيارة الأمّاكن المقدسة، فالمواطنين المقدسيين يعتبرون من أشـــد المتضررين من هذا القانون وذلك لفرضه عليهم اللغة العبرية وتكثيف الاستيطان فـــي القـــدس وكذلك حرمانهم من حقهم بتقرير المصير وكما ذكرنا سابقا عبرنة غالبيـــة المنـــاطق بالقـــدس كوسيلة لتهويدها بالكامل.

ختأمّا لما سبق بات من المعلوم للجميع أن الصراع القائم بين فلسطين وإســـرائيل هـــو صراع وجودي على الأرض والسكان، حيث سخرت إسرائيل الجغرافيا السياسية لتحقيق بعدها الإقصائي لتحقيق غايتها بإنهاء الوجود الفلسطيني وإقامة دولة اليهود النقية، ولعل أهم ما قامت به لتحقيق غايتها بالسيطرة على الحيز الجيوسياسي هو تكثيف الاستيطان وذلك للحصول علـــى أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية، ولجعل العامل الديمغرافي الذي أصبح يشكل خطر لها في صالحها، وتهويد الكل الفلسطيني بما فيه القدس والتي تعد من أهم المناطق لهـــا باعتبارهـــا عاصمتها، ومحاولة قطع التواصل بين القدس وأرضي الضفة وأراضي 48 من خـــلال وضـــع جدار الفصل، حيث هذا ما قامت به إسرائيل للسيطرة على الحيز الجيوسياسي، وبما أن إسرائيل لا تقوم بأي عمل دون إكسابه الصفة الشرعية، حيث تجسد ذلك بإقرارها أخطر القوانين علـــى الإطلاق وهو قانون القومية والذي اعتبرته من قوانين الأساس، يعتبر غطاء لما تقوم به إسرائيل من أعمال فحث على تكثيف الاستيطان وجعل القدس كاملة موحدة عاصمة لإسرائيل، وحرمان المواطنين بحقهم من تقرير مصيرهم وما لذلك من تبعات وهذا ما سنتطرق له في الفصل القادم، وبالتالي نستنتج أن قانون القومية يعتبر من أهم القوانين التي اقرتها إسرائيل لتعزيـــز المنحـــى الجيوسياسي لإسرائيل وإعادة الصراع لمربعه الأول.

الفصل الرابع

قانون القومية وحق تقرير المصير

الفصل الرابع

قانون القومية وحق تقرير المصير

منذ تواجد إسرائيل في فلسطين وهي تعمل على تقسيمها وتجزئتها بما يخدم مصالحها، وتسعى أيضاً لتفعيل الاعتراف بها كدولة يهودية محاولة بذلك تحقيق مشروعها الصهيوني تحت ذريعة الدين بأنهم شعب الله المختار. لذلك قامت إسرائيل بسن مجموعة من القوانين لتحقيق أهدافها الاستعمارية وأبرزها قانون القومية، فأرادت إسرائيل من خلال هذا القانون تحديد طبيعتها وشخصيتها وبسط سيادتها على كافة الأراضي الفلسطينية. فقانون القومية ليس كباقي القوانين التي سنتها إسرائيل فهو يعتبر قانون أساس والذي يعكس مدى عنصرية إسرائيل، وذكر علناً كلمة "أرض إسرائيل" حيث تسعى إسرائيل لطمس كل ما هو فلسطيني وتحقيق ما كان يرمي إليه هرتزل بإقامة وطن قومي لليهود. وهذا القانون يحمل في طياته العديد من الأمور، فهو يمنح المعاني الدستورية والثقافية والسياسية الجديدة لما يسمى الدولة القومية للشعب اليهودي. بالإضافة لخلق نوع من المفاضلة والتمييز بين من هو يهودي وغير يهودي فلهذا القانون العديد من الإسقاطات ولكن ليس على العرب فقط بل على كل من لا يشمله تعريف اليهودية. لذلك سوف يتم التطرق في هذا الفصل لماهية قانون القومية واسقاطاته وكذلك أبرز المواقف سواء المؤيدة أو المعأرضة وكيف يؤثر هذا القانون على حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

1.4 بدايات تشريع قانون القومية

كانت بدأيَات الحديث عن هذا القانون في عام 2011 عندما قام كل من رئيس المخابرات الأسبق آفي ديختر وعضو الكنيست زئيف ألكين (حزب الليكود) بتقديم اقتراح قانون أساس، وهو ينص على أن إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي. هذا القانون تم صياغة مسودته الأولى عن طريق" المعهد لاستراتيجية صهيونية"، والذي يعد يميني متطرف ذو صلة بالحركات

اليهودية المتطرفة وخير مثال على ذلك حركة " زو ارتسينو" *، بالإضافة لآفي والكين تم التوقيع على هذا القانون من قبل (40) عضو من أعضاء الكنيست من مختلف الأحـزاب الصـهيونية أبرزها " كاديما والعمل". لكن سرعان ما لاقى هذا القانون معأرضة شديدة من عدة أوساط كان أبرزها المستشار القانوني للكنيست آنذاك، والذي أبدى رأيه حول القانون بأنه يخـل بـالتوازن الحساس القائم بين يهودية الدولة وديمقراطيتها، وأن هذا القانون يجعل من يهودية الدولة علـى رأس قمة الهرم الدستوري ويخضع لها مبدأ ديمقراطية الدولة.[1]

وتدخلت تسيبي ليفني في حينها (رئيسة حزب كاديما) وأرغمت ديختـر علـى سـحب اقتراح القانون، وانقسمت الآراء حول هذا القانون إلى قسمين فأنصار "المعسكر القومي" كـانوا مع سن القانون، في حين تحفظ أحزاب الوسط واليسار من القانون وطالبوا بإجراء تعديلات عليه بما يخدم الحفاظ على التوازن بين يهودية الدولة وديمقراطيتها. وفي العام 2013 قامت حكومة نتنياهو بتقديم العديد من المقترحات والتي تقدم بها أعضاء الكنيست وكان منهم (الكين ونتنياهو)، لكن تسيبي ليفني رفضت هذه المقترحات والتي كانت في فترتها تشغل وزيرة القضـاء. وبعـد الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخرا قام الائتلاف الحكومي الذي قام نتنياهو بتشكيله في عام 2015 بتقديم العديد من الاتفاقيات والتي تقتصر على المعسكر القومي، وكان أبرزها بند يتعلق بقانون القومية بأن رئيس الحكومة سيقوم بإنشاء لجنة مكونة مـن ممثلـي أحـزاب الائـتلاف الحكومي لبلورة "قانون أساس القومية اليهودية"، ووفقا لزيادة الضغط من قبل اليمين المتطـرف للإسراع بسن القانون خصوصا في ظل تسلم دونالد ترامب لرئاسة الولأيات المتحـدة، قامـت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في 7 مايو 2017 بالتصديق على مشروع القومية والذي سبق لآفي ديختر بتقديمه، وتم التصديق على القراءة الأولى له في 10مايو وبعد ذلك مـر القـانون

* حركة زو ارتسينو "هذه أرضنا"، هي حركة احتجاج إسرائيلية تم تأسيسها على يد كل من موشيه فيغلين صموئيل ساكت وذلك في محاولة منهم لمنع تطبيق ما جاء في إتفاقية أوسلو نشطت هذه الحركة في العام 1995 وركزت علـى المقطـع المتعلق بانسحاب إسرائيل من أراضي فلسطينية. "حركة زو ارتسينو"، المركزالفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، د.م، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/8/2، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/MaxqF

[1] يهودية لا ديمقراطية: " **حول سن قانون القومية للشعب اليهودي**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطـر، 2017، ص2-ص3.

بالقراءة الثانية والثالثة وتم اقراره بالثالثة بتاريخ 2018/7/18 بموافقة (62) نائبا واعتـــراض (55) وامتناع إثنين عن التصويت.[1]

2.4 دستورية القانون

إن إسرائيل لا تمتلك دستوراً تحكم به بل لديها مجموعة من القوانين والتي تسمى قوانين الأساس، وتعد بمثابة دستور في الدولة ويقرها الكنيست والتي تعد أعلى من القـــوانين العاديـــة حيث عندما يتطلب الامر تعديلها تحتاج لأغلبية خاصة. فقانون القومية يحمل صبغة دســـتورية لأنه يعد قانون أساس، فهدف هذا القانون حسم أي نقاش أيدولوجي أو قيمي حول صياغة دستور مستقبلي لإسرائيل بواسطة قطع أي نقاش جماهيري جدي حول الموضوع، تحديدا مـــن خـــلال المخاطرة في التصادم المباشر مع قيم حقوقية ديمقراطية. وتسعى الترتيبات الدستورية لزيـــادة التمييز العميق بين اليهود والفلسطينيين أو إعادة انتاجها بواسطة دستور رسمي فـــوق قـــانوني، فهذه الترتيبات تُخضع إرادة ومكانة الفلسطينيين لمصالح الأغلبية اليهودية المهيمنة.

هذا القانون يزيد التمييز ويعمّقه بين اليهود والفلسطينيين من خـــلال ســـن تشـــريعات تمييزية دستوريه، ولا يقتصر هذا التمييز على الأمور الشكلية أو الرمزيـــة كتعريـــف الدولـــة ورموزها بل يتعدى ذلك لما هو أخطر ليمس ما يتعلق بمكانة الفلسطينيين القانونية، بما في ذلك الهجرة والمواطنة وتقرير المصير والدين وغيرها. لذلك هذا القانون يؤسس لفوقية قومية رسمية في قاعدة إسرائيل الدستورية، ووفقا لهذه القاعدة تنص على أن الأصل القومي اليهودي يمتلـــك قاعدة امتيازات دون أن يمتلك الفلسطينيون أي ترتيبات موازية. [2]

كون قانون القومية قانون أساس فالمحاكم بشتى درجاتها لا يجوز لها مخالفته بأحكامها القضائية كونها غير دستورية، لأن قوانين الأساس تعد بمثابة السلطة التشريعية الوحيـــدة فـــي إسرائيل، فالنظام القضائي في إسرائيل لا يوجد به هرم عمودي للتشريعات والقوانين. وكذلك لا يوجد هناك معيار لتحديد مدى قوة أو أسبقية فيما بينها، أو أسبقيتها مقارنـــة مـــع التشـــريعات

[1] يهودية لا ديمقراطية: " **حول سن قانون القومية للشعب اليهودي**"، مرجع سابق.

[2] جبارين، يوسف: "***قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية***"، ع 23، **مجلة مدى الكرمل**، د.م، 2015، ص2.

العادية. على الرغم أنه على أرض الواقع تعطى الأولوية في التطبيق لقوانين الأساس أي تسبق القوانين العادية. وفي حال حدوث أي خلاف بين هذه القوانين الأساسية يتم فض النـــزاع عـــن طريق الاجتهادات القضائية في المحاكم، ولكن لا يعد هذا الأمر معياراً محدداً لأنه من الممكـــن أن يخضع لاعتبارات سياسية يتم توظيفها لإلحاق الضرر بمصلحة الشعب الفلسطيني.[1]

3.4 قانون القومية ويهودية الدولة

إن فكرة الدولة اليهودية منذ بدأياًتها تُثبت بأنها عنصرية وعنيفة وذات طابع كولونيالي، وذلك لأن ترجمتها على أرض الواقع ضد سكان الوطن الأصليين تتم باللجوء للعنف وبعيدا عن المساواة. وإذا تم إجراء تطابق منطقي مع الصيرورة التاريخية فيجب إدراك أن هناك تناقضـــاً واضحاً بين الدولة وديمقراطيتها، فهو ليس شيء من الماضي ومضى بل لا زال في الحاضـــر. وبرهاناً على ذلك ما ظهر في قانون القومية والذي يطرح مشـــروع الدولـــة القوميـــة للشـــعب اليهودي ويريد تطبيقها على كل ما هو فلسطيني، سواء الأرض أو السكان أو التاريخ والجغرافيا متجاهلا بذلك الفلسطينيين. بحيث ينظر إليهم كمواطنين من الدرجة الثانية أو الإبقاء عليهم فـــي الشتات أو ضمن حدود الدولة العبرية بعد أن يتم تحديدها لمعرفة شأن مصيرهم. فقانون القومية كان له دور في حسم نقاش يهودية الدولة وديمقراطيتها وأي منهم أهم ولمن الغلبة، فالقـــائمون على القانون ادعو أن المحكمة الإسرائيلية العليا منحازة واخلـــت بـــالتوازن لصـــالح المبـــادئ الديمقراطية على حساب يهودية الدولة، معتمدة في ذلك على قانون (كرامة الإنسان وحريتـــه). كذلك أن قانون القومية يحقق الهدف المنشود في خلق حالة من التوازن المراد تحقيقـــه بحيـــث يصبح هذا القانون (قانون أساس) ترجع إليه المحكمة لمنع المس بيهودية الدولة وما يتفرع منها من سياسات وممارسات ومواقف. مع العلم أنه تم منع إضـــافة كلمـــة مســـاواة أو ديمقراطيـــة للأقليات في هذا القانون، لكي يتم حفظ الحقوق والامتيازات والحقوق لليهود دون أن يكون هناك

[1] المسلوخي، معتز: "الأثر القانوني لقانون قومية الدولة اليهودية"، موقع المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، د.ت، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/5، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/O4ykl

حد لهذه الامتيازات، ووفقا لهذا القانون تصبح إسرائيل دولة يهودية مع منح الديمقراطية درجة ثانية بعد اشباع الحاجات اليهودية.[1]

يكمن التناقض الأساسي بين كل من يهودية الدولة وديمقراطيتها في موضوع المواطنة بالدولة اليهودية والتي تحمل إشكاليتين أساسيتين: "تكمن الإشكالية الأولى في أن يهودية الدولة تستند إلى عدم الفصل بين الدين والقومية والأمة، أي لا تفصل بين الدين والدولة. أمّا الإشكالية الثانية تتمثل في أن الدولة ليست يهودية فقط بحكم الأغلبية اليهودية فيها بل باعتبارها أنها دولة اليهود، أي أن إسرائيل وفقا لتعريفها لنفسها ليست دولة أغلبية سكانها، وفي ذات الوقت هي دولة كثيرين ليسوا مواطنين فيها بعد. ويقصد بكلمة بعد أن إسرائيل ترى لذاتها مهمة أيديولوجية في إقناع هؤلاء اليهود أن لديهم دولة غير الدولة التي يعيشون فيها، وعليهم أن يبادلوها الولاء وأن ينتقلوا إليها". أمّا التناقض الآخر بين يهودية الدولة وديمقراطيتها يتمثل في إشكالية المساواة داخل إسرائيل حيث هدفت إسرائيل إلى طمس الهوية القومية للفلسطينيين الذين بقوا تحت سلطتها، فمثلا لو أخذت ذلك من زاوية سياسية فإن السلطات الإسرائيلية حالت دون تشكيل الأحزاب السياسية من خلال سياسة مدروسة. فالقانون الأساسي الإسرائيلي يمنع أي حزب عربي من أن يخوض الانتخابات العامة للكنيست الإسرائيلي، إلّا أن يكون برنامجه السياسي يعترف بأن إسرائيل دولة الشعب اليهودي.[2]

واستكمالا بما يخص المشاركة السياسية فهناك العديد من الفوارق الهيكلية بين الأحزاب، فالأحزاب الفلسطينية لا يسمح لها بتلقي الدعم من أطراف خارجية وفي حال تم حصول ذلك وتواصلها مع دول أخرى بما فيها الدول العربية تعتبر إسرائيل ذلك عملاً معاديا لها. وتقوم إسرائيل بفرض العديد من القيود والتعقيدات في البناء والتوسع العمراني لفلسطيني الداخل، حيث لا تعترف بمدنهم ولا تذكرها بالخرائط ولا توفر لها الخدمات اللازمة من أجل دفع السكان الفلسطينيين على الرحيل من أراضيهم. كذلك لا يتم المساواة بين الفلسطينيين واليهود في كل من

---

[1] زحالقة، جمال: ***قانون القومية: دستور الأبارتهايد الإسرائيلي***"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع116، د.م، 2018، ص30–ص31.

[2] المرجع السابق

الدخل وفرص التعليم، والوظائف في القطاع العام والخاص. تقييد حريتهم بالتعبير عن رأيهم سواء من خلال المظاهرات أو الصحف لعل خير مثال على ذلك عندما قامت إسرائيل بإغلاق صحيفة صوت الحق، وفي معظم الائتلافات الحكومية يبقى الفلسطينيون أقلية معأرضة ولا يسمح لهم بالمشاركة في صنع القرارات الهامة.[1]

4.4 توقيت القانون

إن قانون القومية ليس بالجديد فقد تم التمهيد له منذ عدة سنوات إلا أن سن القانون بشكل مفاجئ وسريع أثار انتباه الجميع. وعندما قام نتنياهو بإقرار القانون طالب بشكل سريع أن يتم تمريره وذلك خلال أسبوع من إقراره، حيث طلب من أعضاء الائتلاف الحكومي التواجد وحضور جلسة إقرار القانون وهو ما لبث أن حدث فعلاً. أمّا الذي يكمن وراء ذلك هو رغبة نتنياهو بتمرير القانون لاستخدامه كوسيلة في جذب الأصوات له في الانتخابات ضد من ينافسه وخصوصا نفتالي بنيت (زعيم حزب البيت اليهودي) وشريكه في الإئتلاف الحكومي، وذلك في إطار المنافسة على جلب الأصوات اليمينية للانتخابات الإسرائيلية في ظل استمرار التحقيقات مع نتنياهو في قضأياً الفساد. ففي حال سقوط الحكومة أو انسحاب إحدى الأحزاب من الإئتلاف الحكومي أو إثبات التّهم على نتنياهو بالفساد فإنه لا يمكن سن قوانين، علما أن الإئتلاف الذي يقوده نتنياهو يتفوق على باقي الخصوم بستة مقاعد في الكنيست وهذا ما يزيد نسبة التوتر وشدة المنافسة بينهم لتجميع أكبر عدد ممكن من الأصوات الانتخابية. إضافة أن البيئة السياسية المواتية كان لها دور في إقرار القانون وذلك بالرغبة في الحصول على الدعم من الولأيات المتحدة، والتي لطالما كانت داعمة لإسرائيل وخصوصا في ظل تولي ترامب لرئاسة أمريكا والذي تربطه علاقات قوية مع نتنياهو ومصالح مشتركه. حيث قام ترامب بتغيير سياسة أمريكا الخارجية التي بقيت راسخة لعدة عقود، وقام بنقل سفارة أمريكا للقدس وأعترف بها كعاصمة

[1] علي، جلال الدين، الديمقراطية الشكلية وأزمة الوجود الإسرائيلي، شبكة الجزيرة الإعلامية، القاهرة، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/8/8، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/5LfqF

لإسرائيل. وعلى الرغم من ردود الفعل والغضب العربي والدولي احتجاجا على القـانون الا ان نتنياهو حظي بزيادة شعبيّة بين الإسرائيليين.[1]

من الأسباب لإقرار القانون في هذا الوقت كما ذكرنا الظروف الإقليمية والدولية ومنهـا أيضا الصعود الواضح والملحوظ للخطاب الشعبوي القومي اليميني فـي أوروبـا، خصوصـا الخطاب المماثل والأكثر أهمية بالنسبة لنتنياهو وهو الذي يمثله ترامب، حيث يرى نتنيـاهو أن سن قانون القومية في ظل هذه الأجواء لا يعتبر إستثناءً صارخاً. ومن العوامل الأخـرى التـي أسهمت في سن القانون في هذا الوقت بعد سبع سنوات من اقتراحه، هو موقف العرب الآخذ في التآكل من القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل وتهاون الكثير من الدول العربية مع ما تقوم به إسرائيل من تشريعات وممارسات في حق الفلسطينيين.[2] وهناك العديد من التغيرات سـواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي كان لها دور كبير في سن قانون القومية بهذا التوقيت. ولعل أهم هذه التغيرات أن إسرائيل تعتمد في سياستها على فاشية شعبوية تقوم علـى الشرائح الصهيونية الضعيفة، بدلا من الاستعمارية الأوروبية التي كانت أساس من أقام المشروع الصهيوني. فإن هذه الشعبوية تتغذى على الاستعراض العنصري والفاشي، كـذلك أنهـا تقـوم بالجريمة علنا وتفتخر بها ولا يقتصر الأمر على تنفيذها فقط. بالإضافة لخوف إسـرائيل مـن تفوق الفلسطينيين الديموغرافي وأن يقوم فلسطينيي48 بالتفاعل مع قضأياً الصراع وبالإضـافة لزيادة الاهتمام على الصعيد الدولي للاعتراف بالدولة الفلسطينية.[3]

5.4 الأبعاد العنصرية لقانون القومية

إن المتتبع للحركة الصهيونية منذ بدأياًتها يدرك أن قانون القومية ما هو إلا أداة تكريس للعنصرية الصهيونية، وانقلاب على مبادئ وحقوق الإنسان بما فيها أن لكل المواطنين الحق في

[1] أبو سكين، حنان: "قانون القومية الإسرائيلي: المخاطر سبل المواجهة"، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/8، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/lB2jc

[2] بشارة، عزمي: "قانون القومية: كم مرة سوف يعلنون قيام إسرائيل"، مجلة العربي الجديد، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/10، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/PHiGP

[3] زعيتر، هيفاء: " الكنيست يقر قانون القومية: إسرائيل تتحول رسميا إلى دولة الأبارتهايد"، موقع رصيف، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/12، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/wzhgy

العيش داخل الدولة والتمتع بجميع الحقوق المقررة لهم على أساس من المساواة. فهذا القانون يعتبر بمثابة عملية وأد للحلم الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. بالإضافة إلى أن هذا القانون يتعأرض مع بنود "وثيقة الإستقلال" الخاصة بإسرائيل، حيث لا يتمتع العرب بالحقوق التي يتمتع بها اليهود بما فيها مبدأ المساواة. فهذا القانون يعد كإعلان حرب سوف تشن على الفلسطينيين وهو تكريس لنظام الأبارتهايد.[1]

يعتبر قانون القومية قانوناً عنصرياً تمييزياً والذي تم إقراره من قبل الكنيست بزعامة نتنياهو وذلك لتحقيق المصالح الإسرائيلية. وهذا يعني بأن القانون ينتقل بالعنصرية والتمييز من (de facto) الى (de jure)، أي أنه ينتقل من الواقع الممارس فعلياً إلى الواقع المشرعن قانونياً وذلك لعدة أسباب: لعل أبرز هذه الأسباب أن إسرائيل هي دولة قومية للشعب اليهودي فقط، وهذا يظهر مدى التمييز والفصل العنصري الذي تتحلى به إسرائيل وتمارسه ضد الفلسطينيين. فعندما صادق الكنيست على هذا القانون صادق على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي فقط، وأن الشعب اليهودي هو من يمتلك حق تقرير المصير، أمّا الأقليات العربية فلسطيني (48) ليس لهم الحق بذلك، بالإضافة لتهميشهم سياسيا واجتماعيا. ولم تقتصر العنصرية على ذلك بل أن هذا القانون يستثني كل من هو ليس يهوديا، بالإضافة لجعل الهوية اليهودية ذات تفضيل على القيم الديمقراطية في حال أصبح هناك تناقض بين الهوية والديمقراطية. حيث ألزم هذا القانون المحكمة العليا بهذا التفضيل وهذا إن دل على شيء فهو يدل على مدى ما يحمله القانون من صبغة عنصرية. بالإضافة لذلك واستكمالا لسلسلة الإجراءات العنصرية التي يقوم بها هذا القانون، فهو يجعل من اللغة العربية لغة ثانوية ولها مكانة خاصة، في حين تصبح اللغة العبرية هي اللغة الرسمية والأساسية في الدولة. وكذلك مخالفة القوانين الدولية من خلال جعل الاستيطان قيمة قومية وطنية وتشريعه والحث على زيادته، حيث يعد الاستيطان من أبرز العوامل التي تعيق حل الدولتين حيث يقسم الأراضي الفلسطينية ويمنع التواصل والترابط الجغرافي فيما بينها.[2]

---

[1] أبو ندى، مازن: " قانون القومية اليهودية بين الأيدلوجية والعنصرية الصهيونية"، موقع الميادين، د.م، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/8/12، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/7lBFS

[2] عريقات، دلال: "ماذا بعد قانون القومية اليهودي"، موقع النجاح الإخباري، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/16، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/9bEsH

فالكيان الصهيوني يجسد أحد نماذج العنصرية حيث تنطبق عليه معظم تعريفات وتطبيقات النظريات العنصرية سواء اجتماعيا وسياسياً وقانونياً، وتحتوي الكتب الدينية اليهودية على العديد من النماذج العنصرية، والتي تتجلى بشكل رئيسي في الموقف من الآخر أي غير اليهودي. إن الشريعة اليهودية وتعاليمها تدعو الى التمييز بين ما هو يهودي وغير يهودي، فإسرائيل ومنذ العام 1948 وهي تستند بسياسة التمييز العنصري ضد الفلسطينيين على مبادئ تقوم على فوقية اليهود. وتدعيم التفرقة العنصرية في سبيل تقليل النسبة الديمغرافية للفلسطينيين عبر الاحتلال، وكذلك حرمان اللاجئين من حقهم بالعودة لإراضيهم. فتداعيات النكبة وكل شيء متعلق فيها يتم تحقيقه بمجموعة ممارسات استندت عليها إسرائيل، فقانون القومية يسعى لتخليد هذه الممارسات بشكل علني وصريح ومن أهمها انكار حق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم. ويهدف أيضا لتمييز ضد العرب في شتى المجالات الأساسية وذات الأهمية الكبيرة حيث تجعل المواطن مواطناً والمقيم مقيماً. كذلك التمييز ضد العرب في مجال المواطنة والممتلكات والأرض واللغة والثقافة ويسّوغ دونيتهم في جميع مجالات الحياة، عن طريق إقصائهم عن المجتمع السياسي والذي يشكل السيادة في وطنهم. هذا بدوره يجعل قانون القومية يدخل في الحيز الغير شرعي، فهو يؤسس لنظام استعماري يتمتع بخصائص فصل عنصري سافر، لأنه يهدف للحفاظ على نظام تسيطر من خلاله مجموعة إثنية قومية على مجموعة أصلية أخرى تسكن في نفس المنطقة الجغرافية. كذلك يعزز التفوق الاثني والذي يتمثل في ترسيخ السياسات العنصرية في معظم مجالات الحياة السياسية. وأن تغلل العنصرية والكراهية ضد الفلسطينيين في المجتمع الإسرائيلي يظهر بوضوح في العديد من الممارسات والقوانين، حيث يمكن تفصيل الممارسات الصهيونية العنصرية بحق الفلسطينيين. فتهدف هذه القوانين لخدمة اليهود وهيمنة إسرائيل على المواطنين العرب من خلال قوننة التمييز ضدهم وجعلهم في أوضاع قانونية تسمح بجعل التمييز يتم تحت سقف المشروعية الدستورية في كل نظام ديمقراطي.[1]

[1] صالح، ظاهر: "قانون القومية نظام استعماري عنصري"، موقع مدونات الجزيرة، د.م، 2018،أسترجع بتاريخ 2019/8/18، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/wFf1Z

6.4 المواقف من قانون القومية

كان سن قانون القومية بمثابة صاعقة للجميع حيث أثار القانون جدلاً كبيراً على كافة الأصعدة، وتعددت المواقف من قانون القومية سواء على المستوى الإسرائيلي الداخلي بين مؤيد ومعأرض أو على المستوي الفلسطيني.

فمنذ تقديم اقتراح قانون القومية في العام 2011 وهو يثير جدلاً واسعاً على المستوى الداخلي الإسرائيلي وكذلك بعد إقراره والمصادقة عليه من قبل الكنيست، مما أدى الى انقسام الآراء حول القانون بين مؤيدين ومعأرضين للقانون.

1.6.4 المؤيدون للقانون

يرى المؤيدون للقانون على أنه بمثابة حاجة ملحة ومهمة لتثبت إسرائيل من خلاله هويتها، وأن هذا القانون تصعد إسرائيل من خلاله السلم درجة نحو صياغة دستور إسرائيلي بعد سنوات عدة. فما لبث نتنياهو وسن القانون إلا قام بالإدلاء بكلمته أمّام الكنيست حول القانون فقال " إن هذه لحظة مؤسسية في تاريخ الصهيونية وتاريخ دولة إسرائيل، فبعد 122عأمّا من نشر هيرتزل حلمه تبَتنا بقانون المبدأ الأساس لوجودنا ومؤداه أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي والتي تحترم حقوق الفرد لمواطنيها، وفي الشرق الأوسط فقط إسرائيل تحترم هذه الحقوق وحينما أتحدث في العالم فأنا أكرر قائلا إن هذه دولتنا دولة اليهود وفي السنوات الأخيرة هناك من يسعى للاعتراض على ما يسمى أساس وجودنا، ولهذا شرعنا في هذا القانون النشيد الوطني ولغتنا وعلمنا".[1]

أمّا آفي ديختر والذي يعد أول من قدم اقتراح القانون وفي تبريره للقانون قال معبرا عن ذلك " انتهى الأمر" لقد انتهينا اليوم من تطبيق رؤية هيرتزل وبن غوريون...هذه لحظة تاريخية سيتم تذكرها لسنوات عديدة قادمة... إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي"،[2] كما أن هذا

---

[1] شلحت، أنطوان: "**ماهية الجدل الإسرائيلي حول قانون القومية ضروري أو لا لزوم لـه**"، تقرير خاص، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، د.م، 2018.

[2] بدر، محمد: "إقرار قانون القومية بالقراءة الثانية والثالثة"، موقع الحدث، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/18، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/BV90B

القانون من الممكن ان يكون التخوف من دور فلسطيني الداخل وتطورهم كما وكيفا دور في سن هذا القانون فخاطب ديختر أعضاء القائمة المشتركة قائلاً: " كل ما باستطاعتكم فعله هو تحقيق المساواة لأقليات لكن ليس مساواة قومية– لن تكون أي أقلية قادرة على تغيير رموز الدولة. إن هذا القانون لا يمس اللغة العربية ولا يمس أي أقلية، وهذه أخبار كاذبة وإسرائيل ليست دولة ثنائية اللغة ولن تكون هكذا، إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وتضمن الأغلبية دون المس بالأقليات".[1]

2.6.4 المعارضون للقانون

هناك الكثير من المعأرضين لقانون القومية فمنتقدون القانون يعترضون على غياب كلمة ديمقراطية في عبارة تعريف إسرائيل. والمثير للدهشة أن من بين معأرضي القانون أنصار التيار اليميني المتشدد التابعين لحزب "حيروت" الذي أنشأ حزب الليكود ولعل من أبرز المعأرضين (رؤوفين*، بيغن)*، فهؤلاء ينظرون للقانون على أنه زائد ولا يوجد لإسرائيل حاجة لتشريعه فهويتها معروفة. وأن هذا القانون قد يؤدي إلى نزاعات بين تيارات يهودية دينية وعلمانية وبين يهود العالم وإسرائيل. إلى جانب تشديد الخناق على المواطنين الفلسطينيين في الداخل.[2]

---

[1] "قانون القومية يشعل جدلا صاخبا في إسرائيل بين مؤيد ومعارض"، موقع القدس العربي، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/20،أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/6bHgZ

* رؤوفين ريفلين: ولد في العام 1939 في القدس ودرس في الكلية العصرية في القدس، شارك في حرب الأيام الستة وعمل كضابط استخبارات، وقبل انتخابه للكنيست عمل كمستشار لنادي بيتار القدس، شغل العديد من المناصب كان اهما في 2014 كرئيس لإسرائيل. "الرئيس العاشر لدولة إسرائيل رؤوفين ريفلين"، سيرة حياة رئيس الدولة، د.م، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/8/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/UW5Ls

* مناحيم بيغن: ولد في مدينة بريست لتوفيسك في روسيا البيضاء، درس الحقوق في جامعة وارسو، يعتبر من الشخصيات الصهيونية التي كان لها أدوار خطيرة في المنطقة العربية، شارك بتأسيس الكيان الصهيوني في عام 1948، وقع اتفاقية السلام مع مصر، من المشرفين على مذبحة دير ياسين، نجح في ان يكون سادس رئيس وزراء في إسرائيل. من هو مناحيم بيغن. "من هو مناحيم بيغن"، وكالة سما الإخبارية، د.م،2012، أسترجع بتاريخ 2019/8/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/qZ2ap

[2] **قانون القومية يشعل جدلا صاخبا في إسرائيل بين مؤيد ومعارض،** مرجع سابق.

إن الجدل الذي أثاره قانون القومية يكمن جراء عنصريته وتفوق يهودية الدولة على ديمقراطيتها ونتيجة لهذا القانون فأنه يلغي أي محاولة لطرح حل الدولتين. ولطالما إسرائيل ادعت بأنها دولة يهودية وديمقراطية وأنها قادرة على الجمع بين الأمرين، يأتي قانون القومية ليحسم هذه المسألة ويرجح الكفة لصالح اليهودية ويمحي كلمة ديمقراطية من التعريف وهذا يعد تحول هام وخطير. وذلك لأن هذا القانون يعد تثبيت لما تقوم به إسرائيل من ممارسات وتشريعات عنصرية خلال العقد الأخير ضمن إطار تحولها لدولة فاشية، هذه الدولة يقودها نخبة من المستوطنين المسيانيين واليمينيين المتطرفين والهدف من ذلك إقامة دولة يهودية دون إقامة دولة فلسطينية. [1]

أمّا موقف الطائفة الدرزية من القانون والذي كان بمثابة طعنة لها في الظهر، حيث أثار سن هذا القانون غضبها مما دفعها بتقديم التماس للمحكمة العليا. وأن سن هذا القانون يعتبر بمثابة الاستغناء عن هذه الطائفة على الرغم من أنها منذ أن حطت إسرائيل أقدامها على أرض فلسطين وهذه الطائفة تقدم لها الكثير. وهذا ما عبر عنه الجنرال عماد فارس والذي كان رده على القانون " إن التصور أننا لسنا دائما متساويين فهو لأمر محزن، لأننا كنا دائما نؤمن بأننا سنكون متساويين في وقت ما، ولكن الآن بعد أن يتم إصلاحه في القانون، فإنه يبدو بعيداً عن أي وقت مضى، لا أفهم سبب الحاجة إلى هذا القانون". في حين أكدت تسيبي ليفني (عضو الكنيست) على موقف الدروز وأشارت بأن موقفهم وصرختهم في وجه الحكومة أتى في الوقت الحقيقي، ولكن من المعلوم لدينا أن هذا التصريح منها ليس حباً في الطائفة الدرزية بل أن هناك خلافات ومناكفات سياسية تجمعها مع نتنياهو. في حين كان **موقف منظمة التحرير اعتبرت** أن سن قانون القومية هو بمثابة صفعة خذلان جديدة في وجه من يتمسك بخيار المفاوضات وحل الدولتين. على الرغم من تعدد المواقف الفلسطينية بخصوص قانون القومية سواء على مستوى الرئاسة (موقف الرئيس أبو مازن) أو مجلس الوزراء معظمها لم يتعدَ الردود والتصريحات

[1] بشارة، عزمي: "**قانون القومية: كم مرة سوف يعلنون قيام إسرائيل**"، مرجع سابق.

الكلامية ولم نلمس أي شيء على أرض الواقع كخطوة جدية تـــدفع إســـرائيل للتراجـــع عـــن قرارها.[1]

أمّا موقف القائمة المشتركة من قانون القومية فاعتبرته من أخطر القوانين التي سُنت في العقود الأخيرة حيث قالت: "إذا كانت إسرائيل تعرف عن نفســـها حتـــى الآن كدولـــة يهوديـــة وديمقراطية، جاء هذا القانون لينسف أي مظهر للديمقراطية ويحسم ما وصف بالتوتر بين الطابع اليهودي والطابع الديمقراطي للدولة، بحيث يصبح التعريف وفق القانون الجديد دولة يهودية غير ديمقراطية".[2]

وما يجب الإشارة إليه أن مواقف المعأرضة الداخلية الصهيونية تجاه قانون القومية لا تنبع مـــن موقف أخلاقي ولا حبا بالفلسطينيين واعترافاً بحقوقهم العالمية بما فيها المساواة والديمقراطيـــة وحقوق الإنسان. بل تنبع من تفادي ظهور إسرائيل بوجهها الحقيقي أمّام العالم كدولة اثنو–دينية بحكم القانون. وكذلك الأمر موقف الدروز من قانون القومية حيث لا ينبع موقفهم بالتناغم مـــع المواقف الفلسطينية الأخرى والتي اعترضت على قانون القومية كونه عنصـــري ولا يعتـــرف بالحقوق الفلسطينية، بل موقفهم يعتبر شاذاً لا يعكس أي موقف وطني وأخلاقي فلسطيني علـــى اعتبار أن الدروز جزء لا ينفك عن النسيج العربي الفلسطيني. كان موقف الدروز من القـــانون خوفاً على مصالحهم وامتيازاتهم التي يتمتعون بها من قبل الحكومة الإسرائيلية وكونهم قـــدموا العديد من الخدمات لصالح إسرائيل أهما الخدمة في الجيش.

7.4 قانون القومية وحرمان الفلسطينيين من حقهم بتقرير المصير

من أبرز تداعيات قانون القومية على الفلسطينيين بشكل عام وعلى فلسطينيي الـــداخل والقدس خصوصا هو حرمانهم من حقهم في تقرير المصير وجعل هذا الحق يقتصر على اليهود

[1] "قانون القومية الوقائع والأهداف"، المركز الفلسطيني للإعلام، د.م، 2018،أسترجع بتاريخ 2019/9/2، أنظر الـــرابط التالي: https://cutt.us/EJxUB

[2] " ردود على قانون القومية لحظة فارقة أو مـــوت للديمقراطيـــة"، موقـــع RT news، د.م، 2018،أســـترجع بتـــاريخ 2019/9/2، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/wvLGs

فقط. وهذا الأمر سيبرر لهم التفريق في تحقيق الحقوق بين من هو يهودي وغير يهودي ويجعله تفريق شرعي لا تمييز مرفوض. ووفقا لقواعد القانون الدولي فإن الاعتراف بحق الإنسان بتقرير مصيره في إطار الدولة القومية مرتبط بشرطين: أولهما أن يتم التعامل مع جميع المواطنين بشكل متساوي وكذلك إن وجدت مجموعات إثنية وعرقية مختلفة، والاعتراف المتساوي بالحقوق الجماعية إلى جانب المساواة المدنية للجميع. فهذا الاعتراف بحق تقرير المصير القومي يشكل ضمان حظر التمييز بين المواطنين/السكان وتمييزهم عن الذين يقطنون خارج حدود الدولة. وبالمقابل قانون أساس القومية يقوم بتحديد مجالات السيادة الداخلية والخارجية على أساس عرقي عنصري، فيتم تطبيق المساواة على جميع اليهود فقط وذلك كونهم يهود، في حين غير اليهودي يصبح مستثنى من المساواة بل ويمارس التمييز ضده بشكل مبرر وشرعي بغض النظر عن انتمائه الجغرافي. وتبعاً لما سبق ليس بمحض الصدفة أن يقوم قانون أساس القومية بإنكار مبدأ المساواة وبحسب هذا القانون يصبح الفلسطينيين غرباء في وطنهم.[1]

ليس من المنطق أن يتم تحقيق المساواة الفردية بين من هو عربي ويهودي ولا يتم تطبيق المساواة الجماعية بين العرب واليهود ودون أن يتم تحديد الهوية القومية. لعل أبرز الحقوق الجماعية والتي من المفروض تطبيقها هو حق تقرير المصير، حيث أن اليهود يعتبرونه حقا خالصا لهم وحدهم ويسعون لتطبيقه وممارسته في سائر المناطق الفلسطينية حيث لا يقتصر الأمر على حدود إسرائيل. في حين يعتبر هذا الحق مقتصر على اليهود وممنوع على الفلسطينيين ممارسته سواء في داخل إسرائيل أو خارجها. ولو نظرنا لهذا الحق من منظور دولي فانه أصبح في العقود الأخيرة نوعين خارجي وداخلي، فالأول يتمثل في إنهاء والتخلص من الاستعمار الاحتلالي كما حدث في القرن العشرين، والذي ينتج عنه نشوء الدولة الوطنية المستقلة التي تعبر عن غأيات الشعب القومية والوطنية. أمّا الأخير (الداخلي) والذي تطور في العقود الأخيرة يعتبر بمثابة مطلب للجماعات القومية الأصلانية في دول متعددة القوميات، والتي

[1] زيدان، براء، الدنان، ربيع: "**قانون الدولة القومية اليهودية 2018**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2018.

يتم فيها توفير المواطنة الفردية المتساوية دون أن تتوفر المساواة الجماعية ولا تعبر عن المتطلبات القومية للأقليات أو الجماعات القومية.[1]

وفي الحالة الفلسطينية فإن إسرائيل تدعي أنها بشكل نظري توفر المساواة الفردية بين جميع المواطنين وهذا ما شدد عليه نتنياهو بعد إقرار قانون القومية، بأنه حصر الحقوق سواء الفردية أو الجماعية لليهود فقط. وتباعاً لذلك فإنه لا يمكن تحقيق المساواة الفردية التامة دون توفير المساواة الجماعية، ووفقا لذلك لابد من المطالبة بالحقوق الجماعية وفي أولها الحق بتقرير المصير للفلسطينيين سواء الداخلي (داخل إسرائيل) أو الخارجي في القدس والضفة الغربية وغزة. وكذلك احقاق حق العودة للاجئين حيث أن تطبيق الحقوق الفردية الليبرالية لا يلغي التمييز في الحقوق الجماعية، ولأن الحل السياسي الذي تم طرحه مؤخرا في العقدين الأخيرين هو تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع دون أدنى تطرق للحقوق الجماعية، وحق الجزء الذي لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الداخل المحتل حيث من أهم أهداف قانون القومية قطع الطريق دستورياً على الفلسطينيين في إسرائيل بالمطالبة بحقهم في تقرير مصيرهم. فلا يمكن المطالبة في حق تقرير المصير دون التطرق للقيم الكونية ومنها الحرية والمساواة، فحق تقرير المصير يعبر عن إرادة الشعب الحرة أو يجسدها ولا يمكن فعليا التعبير عنها دون تطبيق حريته ومساواته. وإلا عوضا عن ذلك أن يتم المطالبة بالحقوق القومية على أسس شوفينية وقومجية، كانت نتائجها هوية دموية لم توفر الحق بتقرير الشعوب المصير أو إدارة الشعوب الحرة، بل قامت بتوفيرها على حساب الشعوب الأخرى تمأمّا كما فعلت إسرائيل. ولو توفرت الحقوق الفردية نظريا وبقيت الحقوق الجماعية، فإن حقنا كجماعات ضمن واقع ثنائي القومية المساواة وتطبق بحقنا بتقرير مصيرنا الداخلي، ويتمثل بالمطالبة بحكم ذاتي إقليمي دون التنازل عن الحق بالوصول لأي جزء في فلسطين. وحق العودة للقرى المهجرة أي لا تكون بمثابة غيتو منعزل عن باقي اطراف فلسطين بل الحق لأي مكان في هذا الوطن بغض النظر عن مواطنتنا.[2]

---

[1] منصور، رامي: "حق تقرير المصير للفلسطينيين في إسرائيل"، موقع القدس، د.م، 2018،أسترجع بتاريخ 2019/9/5، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/RPAw3

[2] المرجع السابق.

وتحليلاً لما سبق نخلص بنتيجة أن منذ بداية التواجد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وهو يسعى لإقامة دولته القومية النقية. فهم يستندون إلى ذلك وفق نظرية قومية تسمى النقاء العرقي، ووفقاً لهذه النظرية فإنه لا يحق لأي إنسان أن يعيش على هذه الأرض إلا خادما لليهود. فهناك خلافاً منذ البداية على مسمى الدولة اليهودية فانقسم المؤسسين إلى قسمين: قسم العلمانيين وقسم المتدينين اليهود والذين وافقوا على الاندماج في الدولة مقابل أن يتم منحهم بعض الحقوق، مثل حرية العبادة يوم السبت والذبح الحلال. بالمقابل كان العلمانيين هم المسيطرون على الدولة وبدافع استقطاب العنصر اليهودي من الخارج لم يكن بالإمكان طرح الدولة كدولة دينية، لأن هذا يعني البقاء بدون حريات وحقوق فتم الاتفاق على أن تكون إسرائيل دولة ديمقراطية، بهذا المنطق استوعبت إسرائيل كافة المكونات الآتية من الخارج وتم تكوين ما يسمى بوتقة الصهر فتم صهر الأثيوبي اليهودي واليهودي القادم من سويسرا. الآن مع وصول اليمين المتطرف إلى سدة الحكم في إسرائيل وتراجع العلمانيين، أصبح بالإمكان طرح مفهوم آخر للدولة اليهودية وهو ما يتجلى بقانون القومية.[1]

هذا القانون العنصري الذي قامت إسرائيل بتشريعه جاء بعد فشل إسرائيل في تهجير العرب فأرادت تحجيم دورهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومنعهم من حقهم في تقرير المصير. كذلك التمييز بين من هو يهودي وغير اليهودي فاليهودي يتمتع بامتيازات واسعة على عكس الفلسطينيين، وعلى الرغم من إدراك إسرائيل لعدم شرعية هذا القانون ومعأرضته للقانون الدولي إلا ان القانون تم إقراره من قبل الكنيست في القراءة الثالثة ضاربة إسرائيل بالاتفاقيات المبرمة مع الفلسطينيين عرض الحائط في سبيل تحقيق غأيات اليمين الإسرائيلي. ومن أبعاد القانون فشل إسرائيل بما يسميه الصراع الديمغرافي على الرغم ما قامت به من قتل وتهجير وتدمير وزج للفلسطينيين بالسجون الا أن العرب لا زالوا يتفوقون عليهم بالعدد. لذلك فهم يعتقدون أنهم يخسرون استراتيجيا في الحرب الديموغرافية لمنع العرب من التكاثر الطبيعي وهذا غير مسموح به في القانون الدولي. وبالتناغم مع ما ذكر سابقا حول من قام بسن القانون قد أشار اللحام بأن كل من حزب الليكود ونفتالي بنيت من قاموا بهذه الخطوة بهدف إقامة دولة

[1] إياد، أبو زنيط: " **مقابلة حول قانون القومية**"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2019/9/2

لليهود فقط، وهذا ما ترفضه الأمم المتحدة لأنه اعتداء على حقوق الإنسان لأنه يحق للإنسان أن يتمتع بالحرية الكاملة أينما ولد. أمّا الطريقة التي قامت بها إسرائيل بالتدخل أيدولوجيا وسياسيا تعتبر بمثابة اعتداء على حريات الآخرين، وتنتهي حرية أي إنسان أو دولة عندما تعتدي على حرية الآخرين، وفيما يخص أن إسرائيل تهدف لإقامة دولة يهودية فأكد اللحام أن إسرائيل ترفض العيش كدولة يهودية بدليل أنها ترفض تعريف حدودها وفيما يخص أنهم يريدون أن يعيشوا كيهود في دولة لليهود وفقا لما جاء في قانون القومية، يبدي اللحام رأيه بأنه اذا كان هذا صحيحا فأين حدودها وإذا كانت هذه حدودها لماذا يقومون بضم الجولان والأغوار فكل شيء في الطبيعة يناقض هذا القانون العنصري والذي يشكل اعتداء على الكل الفلسطيني فهو بمثابة حرب 48 و 67 تقوم بها إسرائيل ضد كل من هو غير يهودي وهذا تعبيرا عن فكرها والذي يعد فكر فاشي نازي موسيليني. ولعل من أخطر اعتداءات هذا القانون هو حرمان الفلسطينيين من حقهم بتقرير مصيرهم، فهم يعتبرون هذا الحق خاص بهم وحدهم كما أشار اللحام بأنهم لا يعترفون مثلا بأن البريطانيين لهم حق تقرير المصير. وبهذا القانون يعتبر اعتداء على كل العرب بتقرير مصيرهم وعلى كل الشعوب الأخرى وليس الفلسطينيين فقط، فهم يتدخلون بكل شيء تحت ذريعة الغاية تبرر الوسيلة. أمّا فيما يخص إقامة الدولة فهذه الدولة لها مقومات فإذا كانت إسرائيل دولة هل هذه الدولة لساكنيها وهل يحق للعرب المشاركة السياسية والتصويت وهل لديهم حقوق، لماذا يوجد حكم عسكري على الفلسطينيين ولا يوجد على اليهود. لذلك نحن أمّام أبارتهايد كامل وتستند إسرائيل في هذا القانون على عقدتها من الفناء وأن اليهود لن يبقوا على هذه الأرض إلا بالقوة، فوفقا لقوانين القومية العالمية يجب أن يحظى أي شخص برعاية الدولة أمّا قانون القومية على العكس من ذلك أي شخص غير يهودي لا يحميه هذا القانون. وقد قدم الدروز اعتراضا على هذا القانون لأنه يمس امتيازاتهم وليس حقوقهم بحكم أنهم يخدمون في الجيش، فنحن نتفق معهم بالغاية ولا نتفق بالسبب والأدوات.[1]

ختأمّا لما سبق قانون القومية هو ليس أول القوانين العنصرية التي تقرها إسرائيل وليس آخرها، لكنه يعد أخطر هذه القوانين على الإطلاق. فهو قانون ذو نزعة استعمارية اقتلاعيه

[1] ناصر، اللحام: "**مقابلة حول قانون القومية وأبعاده**"، وكالة معاً، بيت لحم، فلسطين،2019/9/16.

إحلاليه، يكشف الوجه الحقيقي لإسرائيل التي تحتمي تحت ظل غطاء قانوني دستوري قائم على التمييز بين كل ما هو فلسطيني ويهودي. فهذا القانون قامت إسرائيل بتشريعه لتتخلص من عقدة الفناء لإبقاء اليهود على أرض فلسطين باستخدام القوة ولم يحدد هذا القانون حدود إسرائيل، هذا القانون لا يعترف في حق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم ولم يشمل حتى على لفظة مساواة ووفقا لهذا القانون حق تقرير مقتصر على اليهود فقط. فهو اعتداء على الكل الفلسطيني فهو يهدد ايضاً سكان القدس بطردهم من منازلهم واعتبارهم أجانب ليس سكان البلاد الأصليين، كما هذا القانون يحث على الاستيطان واعتباره قيمة قومية بدافع تخوفهم من التزايد الديمغرافي لصالح الفلسطينيين بالإضافة لفتح أبواب الهجرة لليهود على مصراعيها، وهذا القانون قانون أساس حيث لا يمكن الاعتراض عليه. فهذا القانون يمثل منظومة كاملة لفرض سيادة إسرائيل متبعة إجراءات فرض الواقع، متجاهلة بذلك الاتفاقيات مع السلطة الفلسطينية والتي تعتبر جهة رسمية وهذا ما سنتطرق له في الفصل القادم بالتفصيل.

الفصل الخامس

قانون القومية وفرض السيطرة الإسرائيلية

الفصل الخامس

قانون القومية وفرض السيطرة الإسرائيلية

اعتمدت إسرائيل منذ بداية تواجدها في فلسطين على العديد من الوسائل لفرض سيادتها على الأراضي الفلسطينية والسيطرة على أكبر قدر منها. وذلك تحت ذريعة التوسع المكـــاني أو لأغراض أمنية وسياسية وحرمان الفلسطينيين من هذه الأراضي. فسياسة الأمر الواقـــع التـــي تحاول إسرائيل فرضها وفرض سيادتها بالسيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية، بما فيها مناطق (ج) والأغوار يعبر عن عقيدة أيدولوجية صهيونية. فهي متأصلة في تركيبتها البنيويـــة حيث لا ترتبط هذه الأيدولوجيا بشخص أو بفترة زمنية معينة أو حملة انتخابية، بل هي متوارثة فمنذُ أن وضعت إسرائيل قدمها على أرض فلسطين كان هدفها الأول السيطرة على الأراضـــي الفلسطينية وطرد سكانها وجلب المهاجرين اليهود إليها من شتى بقاع الأرض.

وتكمن خطورة هذه الممارسات التي تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين وحقـــوقهم فـــي شرعنة هذه الممارسات تحت قوانين والمصادقة على هذه القوانين من قبل الكنيست، وذلك بغاية تبرير ما تقوم به إسرائيل من أفعال وجرائم. ولعل أبرز هذه القوانين التي تم المصادقة عليهـــا مؤخراً وأخطرها على الإطلاق هو قانون القومية. فهذا القانون الذي يكرس الفصل العنصـــري ويدعم التمييز ضد الفلسطينيين ضمن إطار يتجاوز المحظورات بما فيها تلك التي وردت فـــي مواد القانون الدولي، وذلك في سبيل ظهور إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي ودولة خالصة نقية لليهود فقط. أي أن كافة الامتيازات والحقوق هي حكر لليهود وأن الفلسطينيين سوف يـــتم حرمانهم من أبسط حقوقهم بما فيها حقهم في تقرير مصيرهم.

وتهدف إسرائيل بذلك إلى قطع علاقة الفلسطينيين بأرضهم، فحق تقرير المصير مرتبط حكما وبقوة القانون الدولي بالإقليم (الجغرافيا المعرّفة سياسياً وقانونياً) والذي سيمارس عليه هذا الحق. فإذا تم اتخاذ أي إجراءات مجحفة بالمكانة القانونية أو الفعلية لعلاقة الفلسطينيين بـــالحيز المكاني الذي سيمارسون عليه حقهم بتقرير مصريهم، بالتالي لن يتمكنوا من ممارسة هذا الحق،

فقانون القومية من هذه الزاوية هو أخطر ممارسات دولة "إسرائيل" وأكثرها إمعاناً في منع الفلسطينيين من هذا الحق.

ويجب التأكيد على أن إسرائيل قامت بالعديد من الإجراءات والممارسات في سبيل فرض سيادتها على الأراضي الفلسطينية والتي سوف يتم التطرق إليها في هذا الفصل، ومنها الاستيطان وشق الطرق الالتفافية والحواجز ونقاط التفتيش. وكذلك قضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية وخصوصا مناطق(ج) تحت ذرائع أمنية وفي سبيل تحقيق مصالحها على حساب الفلسطينيين. حيث عملت هذه الإجراءات على تشديد الخناق وتقطيع الأوصال بين المناطق الفلسطينية، هذه المنظومة الاستعمارية المتكاملة التي تستخدمها إسرائيل جاء قانون القومية ليعززها قانونياً وهذا ما سنتطرق له فيما يلي.

1.5 إجراءات تكريس السيادة الإسرائيلية

تتخذ إسرائيل العديد من الوسائل في سبيل تكريس سيادتها وفرض سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، من خلال التحكم بحياة الفلسطينيين اليومية عن طريق سلسلة من الإجراءات التعسفية بهدف تقييد حركتهم وتنقلهم بحرية سواء داخل الضفة أو في القطاع. ولعل أبرز هذه الإجراءات هي ما تقوم به إسرائيل من فرض للحواجز ونقاط التفتيش، وبناء المستوطنات التي تشكل طوق يحيط بأغلب المدن والقرى الفلسطينية. وكذلك شق الطرق الالتفافية التي تتخذها وسيلة لضمان توفير الحماية لهذه المستوطنات، بالإضافة للطرق أو الشوارع الممنوعة فهذا المصطلح الجديد يعبر عن عنصرية الاحتلال، وهي شوارع كسائر الشوارع الأخرى لكنها مخصصة للمستوطنين اليهود وباقي الإسرائيليين فقط ويمنع الفلسطينيون من المرور منها.[1]

تفرض إسرائيل العديد من الإجراءات الشديدة والإغلاقات على الفلسطينيين لتعيق حركة تنقلهم، وذلك من خلال هذه الحواجز ونقاط التفتيش والبوابات الحديدية والمكعبات الإسمنتية

[1] أبو وردة، أمين، عيتاني، مريم، عيد، صالح: "**معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

وأكوام التراب؛ وذلك لقطع الوصول للشوارع الرئيسية بواسطة هذه الإجراءات ولتقطيع أوصال الضفة الغربية، وتمنع المواطنين في أغلب الأحيان عن المرور عبر هذه الحواجز ونقاط التفتيش دون عرض بطاقات الهوية الخاصة بهم، وفي بعض الأوقات تقوم بحجز المواطنين وتفتيش مركباتهم ومنعهم من المرور سيراً على الأقدام عبر هذه الحواجز ونقاط التفتيش.[1]وكذلك من إجراءات التضييق وفرض السيادة الإسرائيلية استخدام سياسة سحب البطاقات، وقامت أيضا باستخدام طريقتان لإضافة سكان جدد إلى سجل السكان القاطنين في الضفة وغزة لم الشمل وتسجيل السكان والتضييق على الفلسطينيين. وتتبع هذا الأسلوب في سبيل الحد من الزيادة بأعداد السكان وتشتيت الأُسر الفلسطينية.[2] وتهدف للسيطرة على الأراضي المسجلة لدى دائرة التسوية "الطابو" عن طريق إعلان الأراضي كأراضي دولة، أو وضع يدها عليها بحجة استخدامها لأغراض عسكرية.

وفيما لو واجهت صعوبة لتجريد ملكية الأراضي من أصحابها، فتقوم بإصدار شهادات تسجيل للشركات الاستعمارية والتي بدورها تقوم بالاستيلاء على ملكيات الأراضي الفلسطينية الخاصة بتزويد شركات عقارية محلية لتقوم بهذه المهمة.[3]

قامت إسرائيل بتوسيع دور الإدارة المدنية الإسرائيلية وما ينتج عنها على أرض الواقع، يتجسد ذلك في زيادة السيطرة الإسرائيلية والتعامل مع السلطة كطرف احتياطي تحت سقف هذه السيطرة في سبيل فرض واقع يقلص من صلاحيات السلطة. وأيضا بسط السيطرة على الأرض من جهة والاحتكاك المباشر مع السكان الفلسطينيين تحت غطاء" التسهيلات للفلسطينيين في الضفة"، تماشياً مع ازدياد المستوطنين والمستوطنات. وفي سبيل زيادة العمل الأمني في مناطق السلطة الفلسطينية للتضييق على الفلسطينيين واستغلال حاجتهم، بالمقابل تقليص حجم التسهيلات

---

[1] "قيود على حرية الحركة والتنقل- الحواجز والشوارع الممنوعة"، مركز بتسيلم، د.م، 2017،أسترجع بتاريخ 2019/9/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/1oz0t

[2] المالكي، مجدي، الخليل، موسى، وآخرون: "**قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في الهوية والمقاومة والقانون الدولي**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2015.

[3] الشريف، هيثم: "الطابو الفلسطيني بمناطق (ج) فيتو إسرائيلي"، د.م،2019، أسترجع بتاريخ 2019/10/1،أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/hC4mK

للجانب الفلسطيني الرسمي بما فيها اقتطاع مخصصات عائلات الشهداء والأسرى من عائدات الضرائب.[1]

1.1.5 الطرق الالتفافية

من الإجراءات الأخرى التي تتخذها إسرائيل في سبيل فرض سيادتها الطرق الالتفافية والتي يهدف قانون القومية من خلالها السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية. سميت هذه الطرق بالالتفافية كونها تقوم بالالتفاف على جميع التجمعات الفلسطينية، بهدف تأمين حرية الحركة للمستعمرين اليهود ما بين أراضي 48 المحتلة، وبين جميع المواقع الاستعمارية المقامة على الأراضي الفلسطينية دون الحاجة للتقاطع مع أي تجمع فلسطيني.[2] فهذه الطرق لا تختلف عن المستوطنات فكلاهما مشاريع قائمة على التمييز، فهذه الطرق ما هي إلا وسيلة يتم بناؤها ليتم ربط المستوطنات مع بعضها البعض وبإسرائيل، حيث يتم إقامتها على أراضي يتم الاستيلاء عليها من الفلسطينيين وفي الوقت ذاته يحظر على الفلسطينيين استخدامها في معظم الأحيان. فهذه الأراضي التي تم نهبها ومصادرتها من الفلسطينيين لإقامة هذه الطرق عليها تم مصادرتها بطريقة غير قانونية، بواسطة نزع الملكية لأغراض عامة أو الاستيلاء عليها لاحتياجات أمنية وعسكرية. على الرغم أن هذه الطريقة يحظرها القانون الدولي إلا إذا تمت وفقاً للقوانين المحلية أو كان الغرض منها مصلحة السكان المحليين.[3]في حين أن التبرير الأخير لشق هذه الطرق لا يسمح به إلّا كتدبير مؤقت حيث يتعذر تفادي مصادرة الممتلكات تلبية لضرورة عسكرية مشروعة. وهذه الطرق تعد كسمة دائمة ولا تخدم إلا الصالح الإسرائيلي. وكما ذكرنا سابقاً فهذه الطرق تم تدشينها لربط المستوطنات بعضها البعض مع إسرائيل لتفادي التنقل عبر القرى الفلسطينية، وكذلك كان الهدف من إنشائها وفقاً للسياسة الإسرائيلية الرسمية في الثمانينات، كما

---

[1] مسحل، عوض: "أبعاد ومدلولات توسعة الإدارة المدنية الإسرائيلية"، موقع سما الإخبارية، د.م، 2019، أسترجع بتاريخ 2019/10/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/FJb5P

[2] الطرق الالتفافية: "**التقرير الشهري للانتهاكات الإسرائيلية المتعلقة بالجدار والاستيطان**"، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فلسطين، 2018.

[3] "تقرير الى لجنة القضاء على التمييز العنصري"، الدورة الثامنة والستون للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، د.م، 2006، أسترجع بتاريخ 2019/10/20، ص 6،انظر الرابط التالي: https://cutt.us/z7txu

تم التعبير عنها في خطة الاستيطان الأساسية خلال الأعوام 1983–1986، والتي تضمنت بناء طرق لخنق التنمية المدنية الفلسطينية، ومنع وصل المناطق الفلسطينية الآهلة المتجاورة. أمّا في العام 1998 كان الهدف من شق هذه الطرق هو ضمان عدم مرور المركبات الفلسطينية عبر المستوطنات. أمّا في السنوات الأخيرة تم منع الفلسطينيين من استخدام العديد من هذه الطرق بفرض العديد من الحواجز ونقاط التفتيش، بالإضافة لمصادرة بعض المركبات من المواطنين الفلسطينيين وتوقيفهم وفرض غرأمّات مالية عليهم. وفي بعض الأحيان إطلاق النار عليهم، ناهيك عن منع الفلسطينيين من استخدام بعض هذه الطرق منعاً باتاً غير منصوص عليه بأي قانون ولكن ذريعة إسرائيل في ذلك أمنية.[1]

بعد عام 1967فان التخطيط لشق الطرق الالتفافية كان يتم بالتوافق مع مفاهيم إسرائيل الجغرافية والاستراتيجية، حيث كان مفهومها الجغرافي والاستراتيجي في فترة السبعينات يتمثل في مشروع (ألون) لإيجاد خطوط شمال وجنوب والتي تصل ما بين وادي الأردن وإسرائيل، دون وجود خطوط شرق وغرب رئيسية. ومن الطرق الشمالية الجنوبية طريق (أريحا–عين الجدي) ومعاليه أفرايم، ولكن فيما بعد وعند تسلم حزب الليكود للحكم في إسرائيل فإن شبكة الطرق أُخضعت لمفهوم الليكود الجغرافي–الاستراتيجي، بأن يتم ضم الضفة بشكل كامل لإسرائيل. ولتطبيق هذه الاستراتيجية لابد من إنشاء طريق باتجاه شرق غرب حتى تصل الساحل بوادي الأردن "عابر السامرة" وطريق عابر من جنوب الضفة الغربية "عابر يهودا"، وطريق يصل بين القدس والساحل. والهدف من ذلك ربط شبكة الطرق بالضفة الغربية بشبكة الطرق الإسرائيلية. ويوجد نوعان من الطرق في الأراضي الفلسطينية، الطرق الرئيسية والتي تتكون من محاور شمالية وجنوبية، ومنها الطريق الممتد من جنين شمالا عبر نابلس، رام الله، بيت لحم، الخليل، وحتى الظاهرية جنوباً وطريق الأغوار والبحر الميت. وتتكون أيضاً من محاور شرقية غربية ومنها جسر دامية، نابلس طولكرم، طريق جسر اللنبي، أريحا، رام الله، بيت سيرا، طريق أريحا، القدس. أمّا النوع الثاني من الطرق وهو الطرق الإقليمية، والتي تتكون من عدة محاور طولية وعرضية بلغ طولها في الأراضي الفلسطينية حوالي 486,5كم.

[1] **تقرير الى لجنة القضاء على التمييز العنصري**، مرجع سابق.

بالإضافة لهذه الطرق هناك طرق محلية وزراعية، ومن الأمثلة على الطرق الالتفافية طريق (60) وهي طريق سريعة وقديمة تقسم الضفة من شمالها لجنوبها. وهي بمثابة الشريان الرئيسي للطرق الالتفافية الجديدة التي تمر حول المدن الرئيسية الفلسطينية، تبدأ من العفولة وتمر بوسط جنين ونابلس، رام الله، القدس، بيت لحم، الخليل وهي مفتوحة لجميع وسائل النقل. هذه الطريق تقع في مناطق (ج) مما يساعد إسرائيل على التحكم بهذا الممر، حيث يخرق كامل الضفة الغربية. وأصرت إسرائيل على إبقاء هذه الطريق في (ج) الخاضعة لسيطرة إسرائيل، حيث تعتبر عصب طريق المواصلات في الضفة الغربية بحيث تتقاطع معها الطرق الفرعية والعرضية، وأن باقي الطرق الالتفافية والتي تشكل حلقة وصل مع المستوطنات ستصبح عديمة الفائدة إذا لم تتصل بهذه الطريق (60). [1]

من الطرق الالتفافية الأخرى طريق شافي شومرون–جبل عيبال الالتفافية، فقد تم مصادرة ما يقارب 2400 دونم من الأراضي الواقعة في دير شرف والناقورة وبيت ايبا وزواتا وإيبليا. والتي تقع في الغرب والشمال الغربي لمدينة نابلس، في سبيل تدشين طريق بطول 8 كيلو مترات لتحيط بنابلس شمالاً وتتقاطع مع الطريق 60، لتربط شفي شومرون بالمنشأة العسكرية في جبل عيبال. والأراضي التي تمر بها هذه الطريق تعد من أخصب المناطق الزراعية وبالتالي ستؤثر على معيشة أكثر من مئة شخص بسبب مصادرة هذه الأراضي. ومن الطرق الالتفافية أيضاً طريق 55 حيث تستخدم هذه الطريق الواقعة بين نابلس وقلقيلية خط طويل من المستوطنات، كدوميم، كدوميم تسفون، كرني شومرون، شومرون، معالي شومرون، تسوفيم، ألفي منشية. وكذلك تحيط بقلقيلية إسرائيل إلى الغرب وألفي منشية إلى الجنوب وتسوفيم إلى الشمال، وطريق قلقيلية تمتد من تسوفيم في الشمال وتمر بأراضي قلقيلية الزراعية المتنوعة بالجوافة والحمضيات نحو قريتي أيالً وكوخاف يئير الإسرائيليتين الواقعين على الخط الأخضر. وهذا يعني مصادرة 192 دونما من الأراضي مما يساهم بعزل قلقيلية عن أراضيها الزراعية.[2]

---

[1] **تقرير الى لجنة القضاء على التمييز العنصري**، مرجع سابق.

[2] جيفري، أرنسون: "***خطة المستوطنين والطرق الالتفافية***"، **مجلة الدراسات الفلسطينية** 28، د.م، 1996.

كما ذكر حيث أن الهدف من شق هذه الطرق الالتفافية والتي تخصص إسرائيل لها ميزانيات طائلة وتتلقى دعم مالي من الولأيات المتحدة الأمريكية لشقها، تكون لتجنب احتكاك المستوطنين بالفلسطينيين المتواجدين في الضفة الغربية. وهذه الطرق تلعب دور مهم في أي حل سياسي مستقبلي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فهذه الطرق تربط ما بين مستوطنات الضفة بعضها ببعض وبين مستوطنات الداخل المحتل. وبناءً عليه هذه الطرق سوف تعمل على تحديد شكل الضفة وشكل الدولة الفلسطينية التي سوف يتم قيامها على هذه الأرض.

كذلك هذه الطرق تستخدمها إسرائيل كي تربط بين الشرق والغرب أي بين المنطقة الشرقية العازلة في الأغوار مع إسرائيل ما يمكن تسميتها ممرات، وهذا يظهر عزم إسرائيل على شق هذه الطرق لتشكل حلقة وصل جغرافية بين المستوطنات وفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض.[1]

وتهدف إسرائيل من خطة الطرق والممرات تحت الأرض إلى الانفصال عن الضفة الغربية، بحيث تسعى إسرائيل لفصل المناطق التي تتواجد بها مستوطنات عن باقي المدن والقرى الفلسطينية بهدف أن تتوصل لفصل تام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وحيث تتمثل أولى مراحل تنفيذ هذه الخطة (خطة الانفصال عن الضفة) بإيجاد طرق للإسرائيليين فقط وطرق للفلسطينيين، ووفق هذه الخطة فإن إسرائيل تسعى لشق طرق ثانوية وممرات تحت الأرض للفلسطينيين. بهدف استخدامها للوصول إلى القرى والمدن في الضفة، بالإضافة إلى تحديد ممرات معينة يمر من خلالها الفلسطينيين.[2]

رغم رفض الطرف الفلسطيني لذلك إلا أن إسرائيل تنوي القيام بذلك، حيث سوف تشمل على مجموعة من الأنفاق التي تربط التجمعات الفلسطينية مع بعضها البعض، وفي الوقت ذاته سوف يتم استغلالها لتوفير حرية حركة كاملة للمستوطنين في مستوطنات الضفة. هذه الطرق

---

[1] "الطرق الالتفافية في الضفة أفاعٍ تلتهم الأرض وتفرض خريطة التسوية"، المركز الفلسطيني للإعلام، د.م، 2015،أسترجع بتاريخ 2019/11/2، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/xfCwO

[2] تشمل طرق ثانوية وممرات "***إسرائيل تبدأ بتنفيذ خطة الانفصال في الضفة***"، ***فرض طرق منفصلة في الضفة للمستوطنين والفلسطينيين:***"، **مجلة الأيام**،2005.

الالتفافية التي تشق مناطق الضفة وتفصل بينها وتجزئها، ما هي إلا وسيلة للسيطرة وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية. وتعتبر شكل من أشكال التوسع الاستيطاني وعليه تمنع سلطات الاحتلال أيضاً الفلسطينيين من البناء على جانبي هذه الطرق، على بعد 150مترا لكل جانبي طريق و300 متر على عرض امتداد الشارع. هذه الطرق تلتهم الأراضي الفلسطينية وتمنع الفلسطينيين من التوسع العمراني بمحاذاتها، كما أن هذه الطرق تخضع للإدارة المدنية الإسرائيلية، حيث أنه عندما يتعرض أي شخص فلسطيني لحادث سير أو لعملية دهس من قبل أي مستوطن فإن البت بالحكم يكون من قبل السلطات الإسرائيلية.[1]

إذن هذه الطرق الالتفافية قامت إسرائيل بإنشائها لخدمة أهدافها الاستعمارية، وكذلك في سبيل ربط المستعمرات ببعضها البعض وجعلها متواصلة جغرافيا وتمكين المستعمرين من السيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية لصالحهم، في سبيل جعل المناطق الفلسطينية أشبه بكنتونات معزولة بتكتلات وأحزمة استيطانية وطرق التفافية تجعل من فكرة إقامة الدولة الفلسطينية شبه مستحيلة.[2]

2.1.5 الاستيطان وأهدافه

من الإجراءات الأخرى التي تقوم بها إسرائيل لفرض سيادتها هو الاستيطان والذي قام قانون القومية بتعزيزه، فإن فرض الاستيطان على الأراضي الفلسطينية هو ليس بالأمر الجديد فهو تزامن مع وقبل قيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين وخصوصا بعد عام 67. فهو تعبير عن نهج وسياسة استعمارية بهدف بناء الدولة وتدعيم وجودها، ومنذ بداية فرض هذا الاستيطان على الأراضي الفلسطينية وبعد حرب 67 انتهجت إسرائيل قيام كتل استيطانية بغية السيطرة على مناطق جديدة وتوسيع حدود إسرائيل. وهذا الاستيطان استند الى ثلاثة مقومات أو أهداف بدايتها الهدف الاستراتيجي–السياسي، أي القيام بالسيطرة على الأراضي تمهيداً لضمها بشكل جزئي أو كلي. وتركزت المستوطنات في هذه المناطق وفقاً لمبدأ الفصل والوصل، أي توصل

[1] **الطرق الالتفافية في الضفة أفاعٍ تلتهم الأرض وتفرض خريطة التسوية**، المركز الفلسطيني للإعلام، مرجع سبق ذكره.
[2] أنظر الخارطة رقم (1) في الملاحق التي تبين شبكة الطرق الالتفافية.

المستوطنات مع بعضها البعض وأن تنفصل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها. أمّا الهدف الثاني يتمثل في الحاجة الأمنية لإقامة المستوطنات بالمناطق ذات الأهمية السياسية والعسكرية على سبيل المثال مناطق الجولان والأغوار، وكان الهدف من وراء هذه السياسة والنهج الثابت من الاستيطان هو فرض السيادة الإسرائيلية وتوسيع حدود دولتهم لأقصى مدى، وإيجاد كثافة سكانية في الأراضي التي تم السيطرة عليها بغية افشال قيام دولة للفلسطينيين مستقبلاً. أمّا الهدف الأخير يتعلق بالناحية الأمنية أو الدفاعية، وهذا ما يبين لنا غاية إسرائيل من إقامة المستوطنات في مناطق معينة كالمرتفعات وسفوح الجبال، حيث تعزز من قدراتها الدفاعية والسيطرة على الطرق الرئيسية والممرات التي تؤدي إلى داخل الأراضي الفلسطينية.[1]

3.1.5 الاستيطان وقانون القومية

اعتبر قانون القومية الاستيطان بمثابة قيمة قومية فإن حيال هذا النص سارت المحكمة العليا على نهج الغموض وعدم الوضوح في كل ما يتعلق بالمستعمرات ومكانتها بالضفة، باعتبار أن موضوع الاستيطان يعتبر من القضأياً التي يجب أن تحسم إذا تم التوصل لتسوية نهائية. وفيما يتعلق بالمستوطنات واخلائها فوفقاً للبند رقم (1)،"أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي وفيها قامت دولة إسرائيل، دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير، ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي".[2] وبناءً على هذا البند يدعم ادعاء المستوطنين دستورياً فيما يخص اقامتهم في الضفة أنها تعتبر من ضمن ممارستهم حقهم القومي وأن توسيع المستعمرات يعتبر حقاً مكتسباً. ولو تأملنا في نصوص قانون القومية فالبند رقم (7) " تعتبر الدولة تطوير استيطان يهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته"، حيث جاء في مضمونه أن الاستيطان يعتبر قيمة قومية، وسوف يتم العمل على تشجيع القيام به

[1] بن عبود، عبد الله: "**الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية: دراسة سياسية في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية**"، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، د.م، 2013.

[2] أرناؤوط، عبدالرؤوف: "نص قانون القومية الذي صوت عليه الكنيست الإسرائيلي"، د.م،2018، أسترجع بتاريخ 2019/11/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/M99lL

وتوفير ما يلزم لذلك بالدعم والتعزيز. في حين جاء في مضمون البند رقم (1) في القانون أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، ووفقاً للبند رقم (7) نستنتج من هو "الآخر" حيث يصبح المواطن الفلسطيني المقيم في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة منذ 67 خطر حيزي وديمغرافي، ويُعد مشكلة تهدد وجود قيمة عليا قومية ودستورية هي تهويد الحيز. ووفقا للبند رقم (7) فقانون القومية يوفر داخل الخط الأخضر قاعدة دستورية وذلك في سبيل تعميق سياسات تهويد الحيز. [1]

فهذا البند يرتبط بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ووفقاً لهذا البند توفر الدولة كامل الدعم الغير مشروط في سبيل تحقيق هذا المشروع، بل والعمل على تطويره بكافة الطرق والوسائل المتاحة. حيث سيقام هذا المشروع على الأراضي المحتلة ويهدف لشرعنة جميع البؤر الاستيطانية، والاستمرار في هذا المشروع الاستيطاني يعني أن إسرائيل تضرب بعرض الحائط كافة الاتفاقيات والمواقف المزمعة للحد من الاستيطان أو تجميده. أي وفق هذا القانون فإن تجميد أو توقيف الاستيطان غير وارد نهائيا، وبالتالي سيؤثر ذلك على الوصول لأي حل أو تسوية سياسية مستقبلية بين الطرفين. وتشريع الاستيطان وفق هذا القانون يعني المزيد من الأراضي الفلسطينية المصادرة، وقضم مساحات شاسعة من الأراضي الخاصة بحجة أن هذه الأراضي تعزز الاستيطان وأن إسرائيل بموجب قانون القومية ملزمة بتطوير الاستيطان. فهذه الأراضي التي يتم مصادرتها تعمل على تعزيز المشروع الاستيطاني بكامله، ليس فقط بالضفة بل يشمل أيضاً النقب والجليل.[2]

بعد سن قانون القومية وفي ظل دعم الإدارة الأمريكية لإسرائيل وضعف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والانقسام الفلسطيني، شكل ذلك فرصة لإسرائيل لتنفيذ مخططاتها بضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية لإسرائيل وبسط سيادتها عليها. فإن هذا الضم وخصوصا مناطق (ج) والتي تشكل 60% من أراضي الضفة الغربية، يعبر عن التغيير الجوهري في سياسة

---

[1] جبارين حسن، بشارة، سهاد: ***قانون أساس القومية: جذوره وأبعاده القانونية"*، مجلة الدراسات الفلسطينية**، رام الله، ع117، 2019

[2] ***قانون القومية الإسرائيلي: القانون والتداعيات"*، مجلة دراسات شرق أوسطيه**، ع 85، د.م، 2018، ص116.

الحكومات الإسرائيلية الأخيرة، وذلك في سبيل ترجمة مخططاتها بالضم الزاحف علـــى أرض الواقع بواسطة مجموعة من الإجراءات. كما ذكرناها سابقاً ألا وهي بناء المزيد من المستوطنات وضم هذه المستوطنات بمواصلة بناء جدار الفصل العنصري، ناهيك عن شق الطرق الالتفافية ومنع التطوير للفلسطينيين في مناطق (ج)، وهدم بيوتهم بحجة عدم حملها لتراخيص. وأخيراً ما قامت به من تعميق التفريق بين السكان اليهود والفلسطينيين بمنظومة من الخطوات التشريعية، كذلك لم تعد تبالي بالتمييز بين المستوطنات القريبة من الخط الأخضر والتي من المفروض أن تكون ضمن بند تبادل الأراضي وبين المستوطنات المعزولة الواقعة في الضفة الغربية. وتوثيقاً لذلك قام نتنياهو بالمصادقة على قرار لشق شارع التفافي حوارة بتكلفة (260) مليون شـــيكل، لصالح أربع مستوطنات معزولة يسكنها (7500) مستوطن. وهذه المصادقة علـــى اقتراحـــات الضم رغم الرفض الفلسطيني ل(صفقة القرن) يدل على أن إسرائيل تعتزم الانتقال إلى سياســـة ضم قانوني وهذا يؤدي رسمياً لإلغاء العمل باتفاقية أوسلو. [1]

استغلت إسرائيل قانون القومية في سبيل تطبيق مخططاتها لتوسيع مشروعها الاستيطاني لقضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، وهذا ما حث عليه قانون القومية والذي كما ذكرنا سابقاً يعتبر الاستيطان قيمة قومية. حيث هذا البند من القانون اعتبرته إسرائيل فوق أي قانون آخـــر، حيث أطلق هذا القانون العنان للمزيد من التوسع الاستيطاني في أكثر من اتجاه. وتجسد ذلك في العديد من الممارسات بعد سن القانون، فعلى سبيل المثال في القدس قررت ســـلطات الاحـــتلال مصادرة عشرات الدونمات من بلدة سلوان وذلك فـــي ســـبيل اســـتغلالها لصـــالح المشـــاريع الاستيطانية، حيث يتم على أجزاء منها أعمال حفر لإقامة جسر سياسي للمشاة يربط بين حـــي الثوري ومنطقة النبي داوود مرورا بحي وادي الربابة، بالإضافة لشق مســـارات للمســـتوطنين والسياح وحفر قبور وهمية. أمّا في محافظة نابلس استولت قوات الاحتلال على ما يقـــارب 25 دونم من منطقة حرايق العويل في بلدة جماعين جنوب نابلس، بغرض إقامة سكة حديدية تبدأ من بلدة كفر قاسم داخل الخط الأخضر إلى مستوطنة أرئيل على أراضي سلفيت. بالإضافة للتخطيط

[1] مخططات ضم الضفة: مستقبل عنيف وقاتم، د.م، 2019، أسترجع بتـــاريخ 2019/11/18، أنظـــر الـــرابط التـــالي: https://cutt.us/7lvYZ

لإقامة مشروع استيطاني بعزل 4 قرى من بيت لحم في سبيل ضمها، وتحويل هذه القرى (بتير وادي فوكين حوسان) لتجمعات سكانية معزولة عن محافظة بيت لحم ومقطوعة الاتصالات مع محيطها. [1]

ومن الممارسات الأخرى التي قامت بها إسرائيل بعد سن القانون تجريف أراضي تقع بين مستوطنتي عصيون والون شيفوت جنوبي مدينة بيت لحم لإقامة وحدات استيطانية جديدة، بالإضافة لقيام أربع مناطق صناعية استيطانية في محافظة سلفيت بتلويث بيئة المحافظة. وخاصة المياه الجوفية والسطحية بإلقاء المياه العادمة والمجاري في وديان المحافظة بالقرب من سرطة وقراوة بني حسان. أمّا في القدس قامت بهدم غرف وبركسات في قرية جبل المكبر جنوبي مدينة القدس بحجة البناء بدون ترخيص.[2] بالإضافة لاعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين بمداهمة منازلهم وخط شعارات عنصرية عليها وإعطاب إطارات السيارات وإلحاق الدمار بأراضيهم وقلع أشجار الزيتون وغيرها الممارسات.[3]

4.1.5 ضم مناطق (ج) للسيادة الإسرائيلية

وفقا لاتفاقية أوسلو الثانية بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تم توقيعها في 1995/9/28 تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق في الضفة الغربية (أ) و(ب) و(ج)، وكل منطقة من هذه المناطق لها ترتيبات وسلطات أمنية وإدارية مختلفة. حيث منطقة (أ) تكون تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة مدن وبلدات (الخليل ونابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الله)، حيث توكل للفلسطينيين مهمة حفظ الأمن الداخلي فيها كذلك انتشار دوريات الشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية. أمّا مناطق (ب) تكون تحت السيطرة المدنية الفلسطينية وسيطرتها الأمنية تكون خاضعة لإسرائيل، وتشمل القرى الملاصقة للمدن المتواجدة في مناطق (أ). أمّا

---

[1] "قانون القومية لإضفاء الشرعية على الاستيطان"، شبكة وتر الإعلامية، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/11/18، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/LVxj7

[2] أنظر الخارطة رقم (2) في الملاحق التي تبين توزيع المواقع الاستعمارية في الضفة الغربية والتي تتضمن (176) مستعمرة إسرائيلية بنيت على أراضينا الفلسطينية.

[3] المرجع السابق

مناطق(ج) يتواجد الجيش الإسرائيلي فيها بالكامل وتكون تحت سيطرة إسرائيل بما فيها المستوطنات والطرق والمناطق الاستراتيجية التي تجاور حدود إسرائيل، وهي تقدر بنسبة (63%) من الأراضي ذات الخصوبة العالية والغنية بالموارد الطبيعية في الضفة الغربية. وكان الهدف من هذه الاتفاقية هو نقل السيطرة من هذه الأراضي (ب) و(ج) بشكل تدريجي من سيطرة إسرائيل إلى السيطرة الفلسطينية(أ). وفعلياً لم يتم الالتزام بهذه الاتفاقية ولم يتم نقل أي من هذه الأراضي في (ج) إلى السيطرة الفلسطينية، حيث بقيت الضفة الغربية بالكامل بما فيها مناطق (أ) خاضعة للاحتلال الإسرائيلي. وتم بناء مستوطنات غير شرعية في مناطق(ج) على الرغم أنها أراضي فلسطينية خاصة، وتسيطر إسرائيل في مناطق (ج) على التخطيط والبناء وجعلت جزء من أراضي(ج) محميات طبيعية وللمستوطنات ومناطق خصصتها للتدريب. حيث أن إسرائيل تتبع هذه الأساليب في مناطق (ج) طرد أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين في هذه المناطق، حيث يتواجد في هذه المناطق غالبية المستوطنات الإسرائيلية التي تزايد عدد المستوطنين فيها ليصبح أكثر من عددهم أبان اتفاقية أوسلو. وتخطط إسرائيل لضم هذه المناطق مع منح السكان الفلسطينيين المتواجدين في تلك المناطق الجنسية الإسرائيلية، كذلك أن تصبح البؤر الاستيطانية فيها قانونية.[1]

إن هدف الاحتلال بالسيطرة على مناطق (ج) لم يأتي من فراغ بل لأن هذه المناطق تمتاز بالعديد من المميزات ومن أهم هذه المميزات، توفر مصادر المياه وما يكملها من أراضي زراعية خصبة، حيث أولت إسرائيل اهتمام كبير لموضوع المياه منذ بدأيات احتلالها لفلسطين، وذلك في سبيل تحقيق أطماعها وأهمية المياه الاستراتيجية لإقامة دولتهم. فقد فرضت سيطرتها على مصادر المياه منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في 67، بالإضافة للسيطرة على المياه الجوفية لتغذية أراضي المستعمرات من خلال حفر آبار وحرمان الفلسطينيين من ذلك. وتقوم ببيع الفلسطينيين المياه عن طريق شركة موكورت التي تسرق المياه من الفلسطينيين وتقوم ببيعهم أياًها بسعر أعلى من اليهود. لذلك عمدت إسرائيل لإقامة المستوطنات في الأمّاكن التي

[1] مناطق (ج)، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/11/22، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/oiTIW

تتوفر فيها مصادر المياه ولحرمان الفلسطينيين منها، حيث أن 70% من هذه المستوطنات تقام على حوض الخزان الشرقي في الضفة[1]. كذلك الكثافة المتدنية للسكان في هذه المناطق ما يقارب 5% من سكان الضفة الغربية يقطنون في هذه المناطق. وفي حال أراد سكان هذه المناطق البناء أو إحداث أي تغيير على الأرض فإنهم يحتاجون لتصاريح. ويلعب الاحتلال دور كبير في محاولة تهجير سكان هذه المناطق كالتجمعات البدوية المهددة بالرحيل، وتعد منطقة الأغوار خير مثال على الأراضي التي لا يوجد فيها كثافة سكانية، على الرغم من مساحتها الكبيرة إلا أن عدد الفلسطينيين المتواجدين فيها (52) ألف فلسطيني فقط وباقي مساحاتها فارغة. مما أعطى الاحتلال حافز لإقامة المستوطنات والتجمعات الإسرائيلية الكبيرة عليها، وكذلك السيطرة على جزء من هذه المناطق وجعلها مناطق عسكرية مغلقة بهدف استغلالها لغرض التدريب للجيش الإسرائيلي. فالفلسطينيين الساكنين في مناطق (ج) يعانون من أوضاع أمنية سيئة جداً بسبب تدني دخل الفرد فيها، حيث أنها مناطق منعزلة وكثافتها السكانية قليلة بسبب التواجد الكبير للبؤر الاستيطانية وذات الانتشار الواسع في مناطق (ج). وبالتالي خضوعها للسيطرة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، مما سيضطر سكان تلك المناطق للهجرة الطوعية للبحث عن فرص عمل لتحسين مستواهم المعيشي وبالتالي تحقيق أمنهم الفردي.[2]

في الآونة الأخيرة توالت دعوات الساسة الإسرائيليين لضم مناطق من الضفة الغربية لسيادة إسرائيل، ومما شجعهم على ذلك هو تولي ترامب لرئاسة الولأيات المتحدة الأمريكية بحيث يصبح هذا المطلب من مجرد مناداة الى خطوة فعلية تشريعية. حيث يعتبرون أن تولي ترامب للرئاسة بمثابة انتهاء لمشروع الدولة الفلسطينية، والتي لاسيما أرض الاسرائيليين قيامها وخير مثال على ذلك اعضاء حزب الليكود. هذه الدعوات للضم ومحاولة توثيقها بخطوات قانونية ما هي الا تعبير صارخ عن المشروع السياسي الكولونيالي لليمين الاسرائيلي، ووجهة نظره لمستقبل الحل مع الفلسطينيين والذي يتجسد هذا الحل حسب اعتقادهم بضم مناطق

[1] أبو عامر، عدنان: "الصراع على المياه في فلسطين الجذور التاريخية والواقع المعاش"، د.م،2018، أسترجع بتاريخ 2019/11/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/ailJE

[2] شاهين، سوسن: "**مناطق (ج) أبعاد الرؤية الأمنية لها**"، دراسة بحثية مشاركة في مؤتمر الأمن السياسي في مناطق (ج) في فلسطين، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، 2010.

"ج" الى السيادة الاسرائيلية. ومرورا بضم القدس 1967 وضم الجولان 1981 لسيادة اسـرائيل في سبيل ابقاء السلطة ضمن مساحة التي عليها حاليا، والمستوى السيادي الذي يشـمله الواقـع الدائم على الأرض.[1]

بما أن إسرائيل وبما فيها أحزب اليمين ترفض التوصل إلى تسـوية مـع الفلسـطينيين بخوص الانسحاب إلى حدود 67، وإقامة الدولة الفلسطينية تناغما مع حل الدولتين. فإنها تهدف للاحتفاظ بكامل الأرض الفلسطينية كما تدعي من النهر للبحر. وبالوقت ذاتـه لا تريـد إبقـاء الفلسطينيين في هذه الأراضي بإطار الدولة الواحدة، ومن وجهة نظرها سوف يؤدي ذلك إلـى الازدياد الديموغرافي لصالح الفلسطينيين وبالتالي الموت لإسرائيل فهي بذلك تجني على ذاتها. فإسرائيل فعليا تريد الأرض ولا تريد من على هذه الأرض، وأنجح حل لهذه الفكرة حسبما تعتقد تفريغ الأرض من سكانها وربما الوسيلة الأفضل لذلك هي ضم أكبر قـدر ممكـن مـن هـذه الأراضي الفلسطينية بما فيها المقام عليها مستوطنات مناطق(ج).[2]

فإسرائيل منذ عدة سنوات تتبع سياسة الضم الزاحف لمناطق "ج" ومن الممكـن أن مـا ساعدها للتوصل لهذه النتيجة هو اتفاقية أوسلو، فهي تضمن بشكل أو بآخر السيطرة على غالبية الأراضي الفلسطينية والتي يتواجد فيها أقل عدد من السكان بما يتلاءم مع المشروع الإسرائيلي الكولونيالي. فهذا الاتفاق ساعد بوجود حقيقتين على الأرض حيث كان لابد من أن تكون حالتين طارئتين أو موقفاً مؤقتاً، وهما إقامة السلطة وتقسيم المناطق الى تصنيف A, b,c, حيث الأخيرة تحت السيطرة الإسرائيلية الأمنية والمدنية. وأسهم ذلك في جعلها مفاتيح لليمين فـي إسـرائيل بتطور خطابة وفي الوقت ذاته إبقاء السيطرة الاستعمارية على الأراضي الفلسطينية. حيـث ان الضم لمناطق "ج" يُعد الحلقة الأهم في سياسة فرض الأمر الواقع، وتتكون سياسته مـن عـدة مركبات ومنها. بناء الوحدات السكنية الاستيطانية في منـاطق "ج"، دعـم بنيـة المسـتوطنات المؤسساتية، تقليص الحيز الفلسطيني وتهجير سكانه وهدم بيوتهم. وكذلك حرمان الفلسـطينيين

[1] الجرباوي، علي، **الضم الإسرائيلي الزاحف والرد الفلسطيني اللازم**، جامعة بيرزيت، رام الله، 2018.

[2] المرجع السابق

من الحصول على تراخيص بناء والتضييق عليهم في مشاريع التخطيط لمناطق "ج"، إضافة لاستخدامها أسلوب اليد الليّنة مع المستوطنين وذلك بالتعامل مع اعتداءاتهم على الممتلكات الفلسطينية، بالإضافة للاعتراف بمؤسسات استيطانية هامة على سبيل المثال الاعتراف بجامعة في مستوطنة أرائيل.[1]

2.5 تمادي إسرائيل في تشريع القوانين

إن الآلية التي يقوم عليها عمل الكنيست ومشاريع القوانين التي يطرحها ما هي إلّا انعكاس للتغيير البنيوي الذي تمر به إسرائيل، ويتجلى هذا التغيير في القوانين ومقترحاتها. وما دفع إسرائيل للقيام بذلك هو استغلالها للوضع الإقليمي والدولي حيث يساعدها للمضي قدماً في إجراءات لم تكن تجرؤ على القيام بها في السابق. على سبيل المثال شرعنة المستوطنات والاستيلاء على أراضي الملكية الخاصة في الضفة الغربية، وهذا يعكس في الآونة الأخيرة تحولها لنظام فاشي ديني وذلك لأن الجمهور الإسرائيلي بالغالب يميل نحو أحزاب اليمين وهذا ما دفع الأحزاب الأخرى لتنافس بغية اقتراح مشاريع قوانين وأفكار تتلاءم مع هذا الأمر. ويعد الكنيست بمثابة حلبة رئيسية لذلك التنافس بحيث يشهد موجة من التشريعات ضد الفلسطينيين، وهذا يثبت مدى العنصرية المتفشية في إسرائيل وخاصة في أنظمة الحكم والجهات ذات السلطة والنفوذ. ويتجلى ذلك في سن العديد من القوانين التي تعطي العنصرية نوع من الشرعية والتعزيز، فهذه القوانين التي تتسابق الحكومة والأحزاب الإسرائيلية على اقتراحها وتشريعها في سبيل استهداف المواطن الفلسطيني ووجوده على أرض فلسطين التاريخية. وتقوم بذلك لفرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات أو على الضفة ككل، حيث تكون أعدت منظومة استعمارية للحكم معقدة وذات طابع عنصري إحلالي.[2]

يُستنتج من السابق بأن سياسة إسرائيل في نهب الأراضي الفلسطينية تكمن في قوننة وتشريع هذه الأعمال التي تقوم بها، بغية السيطرة على الأراضي وممتلكات الفلسطينيين الخاصة

---

[1] **الدعوة الى ضم مناطق في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية**، ورقة تقدير موقف، مدى الكرمل "المركز العربي للدراسات التطبيقية الاجتماعية"، د.م، 2017،ص 3-ص4.

[2] قبعة، كمال: "**شرعنة الاستيطان: قراءة في قانون تسوية التوطين**"، مركز الأبحاث prc.ps، البيرة، فلسطين، د.ت.

مثل البيوت وغيرها بتدميرها وإقامة مستوطنات عليها في سبيل فرض السيادة الإسرائيلية. ويتجسد ذلك بسن قوانين بين الحين والآخر في سبيل إضفاء الصيغة الشرعية والقانونية على ما تقوم به من ممارسات على الرغم من معأرضتها لأحكام القانون الدولي. وهذا يتجسد في قانون القومية الذي جاء ليعزز هذه المنظومة الاستعمارية لفرض الأمر الواقع والسادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

خلاصة القول هي أن قانون القومية كان بمثابة ضربة قاسية وجهت للشعب الفلسطيني، حيث سن الكنيست هذا القانون العنصري ضمن سلسلة من القرارات التي تم اقرارها مؤخرا، حيث أثار هذا القانون جدلاً واسعاً في المنطقة. رغم أنه ليس آخر القوانين التي سوف يتم إقرارها إلا أنه يعدّ أخطرها على الإطلاق كونه يعدّ قانوناً أساسياً أي جزءاً من الدستور، ومعنى ذلك أنه يحتاج لتصويت أغلبية أعضاء الكنيست عند الغائه أو تعديله. وكذلك لا يجوز للقوانين الأخرى مهما كانت مخالفته، والأخطر من ذلك أن المحكمة الدستورية والتي يتم اللجوء إليها من قبل الفلسطينيين للمطالبة بحقوقهم سوف تلجأ لهذا القانون في إصدار أحكامها.

وهذا ما أكد عليه محمد بركة معلقاً على قانون القومية، " هذا القانون الذي تريد إسرائيل أن يكون ذو صفة دستورية باعتباره قانون أساس، فإنه بالتالي يسمو عكس غيره من القوانين، مؤكداً أن القانون بتبعاته هو محاولة لتغريب ونفي الفلسطينيين خارج التاريخ وخارج الجغرافيا".[1]

فقانون القومية ليس بالجديد فقد تم التمهيد له منذ عدة سنوات لكن المصادقة عليه تمت حديثا بالقراءة الثانية والثالثة للكنيست، حيث يعكس بجوهره طبيعة إسرائيل العنصرية الإحلالية والتي تهدف لتفوق القومية اليهودية على القوميات الأخرى ومنها الفلسطينية باعتبار أن فلسطين هي الوطن القومي لهم. وهذا القانون ليس كباقي قوانين الأساس فهو على خلافها، فتشمل معظم تلك القوانين الدولة اليهودية الديمقراطية أمّا قانون القومية يشطب كلمة ديمقراطية من القاموس

[1] قانون القومية اليهودية ومخاطره على الحقوق الوطنية الفلسطينية، ندوة سياسية، مفوضية الاعلام والثقافة والتعبئة الفكرية، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/11/26، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/GZgQi

ويكتفي باليهودية، أي أن الديمقراطية تخضع لليهودية واليهودية هي الأساس وهي يجب أن تبقى ولا تتغير. فهذا القانون يتعأرض في جوهره مع الديمقراطية ولا يمت لها بصلة وهذا ما أكدته صحيفة هآرتس العبرية في تعليقها على قانون القومية بأنه "قانون القومية يتعأرض في جوهره مع الديمقراطية، لأنه ينص على سيطرة أقلية يهودية على أغلبية عربية وهمية"، مضيفة: "هذه خطوة خائف، ذات نزعة قوة من شعب ينظر إلى نفسه كأقلية ويستعد كي يحفظ سيطرته في دولة أبارتهايد، مع أغلبية فلسطينية تعيش تحت سيطرته". علاوة على ذلك فهذا القانون جاء ليلغي قانونيا أي فكرة تتحدث عن دولة لكل مواطنيها، أي هي دولة لليهود فقط هم وحدهم من يحق لهم التمتع بكافة الامتيازات والحقوق وغيرهم من العرب يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية.[1]

وحتما هذا القانون له تداعيات خطيرة خصوصا على السكان العرب في إسرائيل وعلى حقوقهم، حيث وفقا لهذا القانون فانه يعتبر أنه لا حقوق لهم أبدا إنما الحقوق يتمتع بها من هو يهودي فقط سواء يتواجد داخل إسرائيل أو خارجها. وعليه ألغى قانون القومية ما ورد في وثيقة الاستقلال بالمساواة بين الأقليات فنحن أمّام نظام إسرائيلي اثنو–قراطي مسيطر، باعتبار أن هذه الدولة لليهود فقط وأن بالإمكان طرد الفلسطينيين منها بأي وقت. وبما أن قانون القومية أقرّ بأن إسرائيل هي الوطن القومي لليهود بالتالي فهو يعمل على تحقيق الحلم الصهيوني ويترجمه على أرض الواقع من خلال السيطرة على الأرض الفلسطينية وبسط السيادة الإسرائيلية على كل أرض فلسطين وليس عل جزء منها، لضمان استمرارية بقاء إسرائيل على هذه الأرض. والخطر الأكبر من ذلك أن هذا القانون لا يضع حدود معينة لدولة إسرائيل فهي قد تمتد من البحر للنهر على حد قولهم واعتقادهم.

واغتنمت إسرائيل الفرصة المناسبة لسن هذا القانون بوجود يمين متطرف قوي مسيطر على مؤسسات الدولة اليهودية، وفي ظل الظروف والعوامل الدولية المواتية منها وصول ترامب

[1] صقر، احمد: " كيف قرأت الصحف الإسرائيلية قانون القومية الإسرائيلي"، د.م، 2017، أسترجع بتاريخ 2019/11/28، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/QlRCK

للحكم في أمريكا. فالهدف من وراء هذا القانون ما هو إلا العودة لبدأيَات الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. ومعاملة الفلسطينيين كأقليات وحرمانهم من أدنى حقوقهم وعليه فهـذا القانون يلغي فعليا العمل باتفاقية أوسلو أو أي خيار للتفاوض، بالتـالي يتجاهـل دور السـلطة الفلسطينية ويلغي أي اقتراحات متعلقة بالقضأياً الأساسية وأهمها حق العودة للاجئـين. وتباعـا لذلك بما أن حق تقرير المصير على أرض إسرائيل هو لليهود فقط كما جاء بالقانون، فعليه يفتح المجال أمّام عمليات الاستيطان لقضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بما فيها مناطق (ج) بتأييد من الحكومة الإسرائيلية، متجاهلا بذلك الاتفاقيات المبرمة والقانون الدولي. حيث أن هذا القانون يجعل من الاستيطان قيمة قومية ويمنح لذلك كافة الدعم الاقتصـادي والتسـهيلات المختلفـة، للسيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها حيث تتجـاوز إسرائيل بذلك الخطوط الحمراء.

تقوم إسرائيل بتجهيز إطار تشريعي لتنفيذ مخططاتها أي تنقلهم من الإطار النظري إلى الإطار العملي، وذلك بقوننة أي عمل تقوم به من خلال إصدار مجموعة مـن القـوانين التـي تكرس طابع الدولة اليهودي. ولا يقتصر الأمر على طرح وتشريع قوانين بل تنفيذها على أرض الواقع، أي نقلها للحيز العملي في سبيل تهويد الكل الفلسطيني. سـواء بمزيـد مـن عمليـات الاستيطان والاستمرار بتقسيم الأرض الفلسطينية وتشتيتها من خلال مواصلة بناء الجدار العازل وشق الطرق الالتفافية بما يخدم الصالح اليهودي. فمنذ قيام إسرائيل وهي تحاول فرض ما يسمى بسياسة الأمر الواقع بالتحول من حالة إلى أخرى، في سبيل تثبيت الوجود اليهودي على الأرض الفلسطينية بالعديد من الوسائل أهمها كما ذكرنا سابقا الاستيطان. لتكريس وجودها المادي بنـاءً على مقولات ومزاعم باطلة لما تقوم به حيث تستخدم القوة والإكراه.

فتحاول السيطرة على مناطق(ج) وضمها للسيادة الإسرائيلية بحجة أن هذه المناطق تخدم الصالح الإسرائيلي وحاجته إليها، حيث تعمل بشكل مستمر ودؤوب من أجل تشديد الخناق على الفلسطينيين. فهي تعمل جاهدة لتقليل الوجود الفلسطيني بأراضيه من خلال حرمانهم من البنـاء فيها، وكذلك هدم البيوت وطرد سكانها منها عن طريق بناء مستوطنات دائمة. وتستند إسرائيل

في ممارساتها إلى ذرائع أمنية وإلى الرواية التوراتية وتعد الاستيطان هو العمود الفقري الـــذي تستند عليه إسرائيل، وتقوم بفرض سياستها تدريجيا على أراضي الضفة بمساندة مجموعة مـــن القوانين التي تعطيها شرعية القيام بذلك، وربما هذا ما أشار اليه البروفسور شلومو ساند فيمـــا يخص موضوع السيادة ردا على ما صرح به اليسار بأنه لا داعي لفرض السيادة بأنها رسخت ولا يوجد حاجة لمواصلة هذه الساسة العنصرية وأنه يجب تحقيق الديمقراطية فيقول ساند، "هذا الادّعاء الليبرالي كان يمكن أن يكون مهمًا لو أن إسرائيل لـــم تحتـــل المنـــاطق عـــام 1967، الاحتلال أدخل تحت السيادة اليهودية كتلة أخرى من السكان الأصليين، الذين يبلغ عـــددهم الآن خمسة ملايين نسمة.

إزاء هذه الكتلة الديمغرافية، فإن الهوية اليهودية – الصهيونية تشعر مرة أخرى بالحاجة إلى الدفاع عن نفسها والتمايز، ليس فقط عن طريق جدران من الاسمنت والأسلاك الشائكة، بل أيضًا عن طريق تحديد طابع الدولة القومي". وهذا ينعكس على إمكانية إقامة دولـــة فلســـطينية تكون الضفة جزء منها بحيث تتحول الضفة لمعازل متفرقه لا يوجد بينها صلة وكـــذلك قطـــع الصلة مع السلطة. وهذا القانون يعتبر بمثابة سقوط القناع عـــن الوجـــه الحقيقـــي لإســـرائيل وسياساتها. وهو تتويج لإجراءات إسرائيل على أرض فلسطين التي تمارسها باطراد يومي بغية تكريس السيادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. وذلك بهدف تقويض المشروع الـــوطني الفلسطيني عن طريق عدة إجراءات منها، تقطيع أوصال الجغرافيا الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال شبكة مستوطنات متداخلة لفصل شمال الضفة عن جنوبها والتوسع الأفقي بمساحة هذه المستوطنات، وتحويلها لمدن كاملة من خلال المراكز الحيوية داخل هذه المســـتوطنات حيـــث أصبح الاستيطان جزء من السياسة الإسرائيلية العليا.

وخير مثال على ذلك مستوطنة آرائيل والتي تضم عدداً من المرافق الحيوية الكبرى مثل جامعة ومستشفى ومصانع. بالإضافة للسيطرة الإدارية والقانونية والأمنية المتبعة مسبقا علـــى مناطق الأغوار، وممارسة السيادة الكاملة عليها. وإبراز الدور الإداري للإدارة المدنية للتـــدخل وإدارة حياة الموطنين الفلسطينيين في استغلال احتياجاتهم اليومية من خلال تصاريح عمـــل أو

علاج وغيرها من الأمور الاعتيادية، بحيث أصبح لهذه الإدارة تواصل يومي من خلال إذاعة رسمية وصفحة خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي.

فهذه الإجراءات التي فرضتها إسرائيل على أرض الواقع والتي كان مؤداها التمدد الإسرائيلي أمنيا وقانونيا وإداريا وسياسيا على حساب السلطة الفلسطينية ووجودها القانوني. وذلك يتمثل في قيام الإدارة المدنية الإسرائيلية (سلطة الاحتلال) بإجراءات بديلة عن الوزارات السيادية الفلسطينية، وهذا ملموس بشكل واضح في مناطق (ج) والقدس الشرقية والأغوار. ومن خلال إلغاء دور السلطة الفلسطينية على المعابر وتنظيم الأمور الحياتية للسكان عبر مراكز قوات الاحتلال بما يسمى مراكز الارتباط، ومن خلال هذه الإجراءات تعمدت إسرائيل بوضع السلطة في الزاوية التي تريدها هي (إسرائيل) تبعاً لمصالحها وخاصة الأمنية. وذلك في حصر عمل السلطة الفلسطينية في تجمعات المدن الرئيسية، بالإضافة لعملها الأمني المباشر داخل هذه التجمعات.

كل ما يمارس على الأراضي الفلسطينية من مصادرة لأراضي، زيادة الاستيطان والمشاريع الاقتصادية والحيوية واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، محاولة إلغاء حق العودة للاجئين، الحواجز والجدار العازل، والسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني. كل هذه الإجراءات وغيرها تأتي في سياق تطبيق قانون القومية بنتائجه العنصرية فهو تطبيق فعلي لنظام الأبارتهايد، ضاربة إسرائيل في ذلك عرض الحائط بجميع الاتفاقيات المبرمة مع منظمة التحرير وكذلك لم تلتفت للقرارات الدولية التي تخص القضية الفلسطينية.

نتائج الدراسة

لم تتوانَ إسرائيل منذ أن وضعت أقدامها على الأراضي الفلسطينية لطرح فكرة يهودية الدولة بشكل مستمر، ولعل أفضل وسيلة لتعرف بها إسرائيل عن نفسها كدولة يهودية هو تشريع قانون لتحقيق ذلك. وكان سنّ قانون القومية بمثابة الترجمة الفعلية لهذه الفكرة على أرض الواقع، فهذا القانون العنصري أسقط القناع عن إسرائيل وأظهر وجهها الحقيقي أمّام العالم بأنها دولة ليست ديمقراطية. وهذا القانون حمل في طياته العديد من الآثار التي انعكست على الفلسطينيين كافة وليس فقط على الفلسطينيين في الداخل المحتل.

فهذه الدراسة انطلقت من فرضية رئيسة فحواها أن إسرائيل بفرضها لقانون القومية تعمل على تغيير طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال إعادة تعريف كيانية الدولة المحتلة ووضع أسس قانونية جديدة للتسوية تحول دون تحقيق حل الدولتين. وكذلك إمكانية تشكيل أساس لحل الدولة الواحدة وتم إثبات هذه الفرضية من خلال فصول الدراسة. فإسرائيل من خلال تشريع قانون القومية فهي تهدف من خلاله بتغيير الصراع وذلك بإعادته لمربعه الأول، وتحويل هذا الصراع من صراع سياسي لصراع وجودي وصراع على الهوية. وكذلك تهدف لخلق واقع سياسي جديد فهي تؤسس لنظام الأبارتهايد، كما أنها من خلال هذا القانون تلغي جميع الحلول السياسية سواء حل الدولتين، أو خيار الدولة الواحدة لكل مواطنيها. ووفقاً لهذا القانون لا تؤمن إسرائيل إلا بوجود دولة واحدة وهي الدولة اليهودية النقية التي لا تحتوي إلا على اليهود متجاهله تمام وجود الفلسطينيين وحقوقهم أصحاب الأرض الحقيقيين.

عملت إسرائيل منذ بداية تواجدها في الأراضي الفلسطينية على محاولة كسر التوازن الديمغرافي مع السكان الفلسطينيين، فقامت بتكثيف موجات الهجرة إلى فلسطين باستقطاب يهود العالم إليها فهي تعي خطر العامل الديمغرافي. كذلك قامت بتهجير وطرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم بالإضافة لارتكاب مجازر بحقهم، على الرغم من قيام إسرائيل بالعديد من الإجراءات لمواجهة الخطر الديمغرافي الفلسطيني إلا أنها لم تتفوق ديمغرافيا. وذلك لا يعني أننا نمتلك القوة اللازمة لتغيير موازين القوى كوننا نتفوق ديمغرافيا على إسرائيل حيث لا نمتلك التنظيم

السياسي لهذه الأعداد الفلسطينية لتصبح قوة مؤثرة. فقامت إسرائيل بسن قانون القومية والذي يشكل أساسا راسخا لمنح القوة لليهود تمهيدا لأي تغيرات ديموغرافية وهذا ما يثبت الفرضية التي تنص على أن وضع الفلسطينيين من الناحية الديموغرافية ورغم توازن الديموغرافيا فهو الأقل قوة بما لا يقاس، لذا فإن قانون القومية هو أحد دوافع ضبط المتغير الديمغرافي من حيث معاملات القوة التي تمتلكها إسرائيل.

عبرت إسرائيل عن هدفها الجيوسياسي بطريقة استثنائية متطرفة فهي ذات نزعة توسعية زاحفة، فلم تضع حدود لدولتها واعتبرت أن أرض فلسطين هي أرض بني إسرائيل. ولن يقتصر توسعها الجيوسياسي على أرض فلسطين فقط بل سيمتد لمناطق عربية أخرى، فحدود إسرائيل ليست أبدية وثابته وفق وجهة نظرها بل سوف تتوسع في المستقبل. ولم تسعى إسرائيل للسيطرة على الأراضي الفلسطينية وحسب بل هدفت لتغيير ملامحها الجغرافية لمحو الهوية الفلسطينية، وترى أن الشعب اليهودي جاء ليبقى لذلك ترفض إسرائيل التوصل لأي حل سياسي كما ذُكر سابقاً. حيث لا تؤمن بحل الدولتين أو الدولة الواحدة لكل مواطنيها، بل تؤمن بدولة خالصة لليهود فقط ولا تريد فيها الفلسطينيين. لذلك قامت إسرائيل بالعديد من الأمور لتوسيع حيزها الجيوسياسي في أراضي 67 ومنها زيادة الاستيطان وتكثيفه لقضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، لتحقيق هدفها الاستعماري. ووفقا لقانون القومية اعتبر الاستيطان قيمة قومية ويجب تشجيعه وتوفير كافة السبل لتحقيقه، وكذلك الاستمرار في بناء الجدار الفاصل وذلك تجسيدا لفكرة الانعزال اليهودي (الغيتو) بعزل المجتمع عن غير اليهود. ويهدف هذا الجدار لفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، ولعدم السماح للفلسطينيين بدخول أراضي 48 ومنع حدوث العمليات الاستشهادية وفرض إسرائيل لتسوية بين الطرفين. وترسيم الحدود من جانبها هي فقط وضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية لمنعهم من إقامة دولتهم.

ومن الوسائل الأخرى لتوسيع الحيز الجيوسياسي تهويد القدس بالقيام بالعديد من الإجراءات بعد احتلالها في العام 67، بخلق واقع جديد من الجغرافيا السياسية لمدينة القدس

وترسيم معالم جديدة لتهويدها. وفرض سياسة الأمر الواقع وإيجاد معالم جيوسياسية يصعب تقسيمها سياسياً وجغرافياً لاحقاً، بالإضافة إحداث خلخلة سكانية الوجود اليهودي فيها. وسن العديد من القوانين للسيطرة على القدس منها تكثيف الاستيطان فيها واحاطتها بطوق من هذه المستوطنات وتغيير المعالم التاريخية فيها وطرد السكان الفلسطينيين من بيوتهم لذلك اعتبر قانون القومية القدس عاصمة إسرائيل.

ومن الوسائل الأخرى لتوسيع حيزها الجيوسياسي قامت إسرائيل بإجراءات ضم مناطق (ج) وبما فيها المستوطنات للسيادة الإسرائيلية، بحجة أن هذه المناطق تخدم مصالحها وتعد الحلقة الأهم في سياسة فرض الأمر الواقع بما يتلاءم مع مصالحها وكذلك تسعى إسرائيل للاحتفاظ بكامل الأرض الفلسطينية وإبقاء السلطة ضمن المساحة التي عليها حالياً.

وهذا ما أكد عليه قانون القومية باعتبار إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي وساعد إسرائيل على سن هذا القانون مجموعة من الظروف المواتية، ومنها وجود يمين قوي وتولي ترامب لرئاسة أمريكا والضعف والتشرذم العربي وغيرها من العوامل التي أسهمت في تشريع القانون. وهذا ما تم تناوله سابقاً يثبت الفرضية التي مفادها أن سن قانون يسهم في تعطيل التسوية، وذلك بإلغاء الحل السياسي الذي تتبناه الجهات الرسمية الفلسطينية أي حل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطينية على حدود67، وبذلك تسعى إسرائيل لفرض تعديلات من طرف واحد وعلى حدود 67 لتوسيع الحيز الجيوسياسي الإسرائيلي من خلال ضم المستوطنات في الضفة الغربية لمناطق سيادتها، وهو ما يؤسس له قانون القومية باعتبار إسرائيل دولة لليهود أينما تواجدوا.

من أبرز تداعيات قانون القومية على الفلسطينيين هي حرمانهم من حقهم بتقرير مصيرهم، بحيث يكون هذا الحق حصري لليهود فقط. وهذا ما يعطيهم المبرر في التفريق بالحقوق بين ما هو يهودي وغير يهودي على أساس أن هذا التفريق شرعي، فإذا تم منح الفلسطينيين حقهم بتقرير مصيرهم فإن إسرائيل مجبرة على التعامل مع جميع المواطنين بشكل متساوي بما فيها المساواة المدنية. وهذا ما لا تريد إسرائيل القيام به لذلك وفقاً لقانون القومية

فإنه يتم تطبيق المساواة لمن هو يهودي فقط، في حين الغير يهودي يصبح مستثنى من ذلك بـــل يمارس ضده التمييز بشكل مبرر وشرعي ولا يوجد لهم حقوق بل تنحصر هذه الحقوق لليهـــود فقط. وكذلك ارادت به إسرائيل تحجيم دور العرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وهذا ما أكـــد عليه قانون القومية بحصرية حق تقرير لليهود فقط، وهذا ما يؤكـــد علـــى الفرضـــية والتـــي مضمونها بأن قانون القومية يلغي الحق بتقرير المصير للفلسطينيين باعتبارهم أقلية قوميـــة، إذ يحد القانون من خيارات الفلسطينيين بما لا يتضارب مع متطلبات إنشاء الدولة اليهودية وترسيخ فكرتها.

الخاتمة

في الختام فإن قانون القومية هو ليس آخر القوانين التي ستقوم إسرائيل بتشريعها، لكن خطورة هذا القانون تكمن في عنصريته فهو ليس الا تكريس لنظام الفصل العنصري الأبارتهايد. وبدوره أظهر الوجه الحقيقي لإسرائيل وعرّاها أمّام العالم وبسن هذا القانون فإن الديمقراطية التي تدعيها إسرائيل تشيع إلى مثواها الأخير لأن إسرائيل تطبق هذه الديمقراطية على اليهود فقط أمّام غير اليهودي تعامله بكل عنصرية ولا تعترف بحقوقهم التي حث عليها القانون الدولي. والسبب الأخر الذي يبرز خطورة هذا القانون كونه قانون أساس أي يعد بمثابة دستور فهو يحتاج لتغييره أو التعديل عليه إلى تصويت غالبية أعضاء الكنيست وستستند إسرائيل في ممارساتها والقرارات التي تتخذها لهذا القانون كونه قانون أساس. وان ما شجع إسرائيل على سن هذا القانون حالياً هو وجود يمين قوي وتوفر الدعم الأمريكي اللازم في ظل استلام ترامب لرئاسة الولأيات المتحدة، بالإضافة لحالة الضعف والتشرذم العربي والأوضاع الفلسطينية الداخلية. بهذا القانون إسرائيل لا تعترف بوجود الفلسطينيين أساساً باعتبار ان إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وعليه هي تعطي الحق ليهود العالم بالقدوم لفلسطين باعتبار أنه وطنهم الحقيقي. وأن حق تقرير المصير مقتصر عليهم فقط ولا يحق للفلسطينيين تقرير مصيرهم، وخصوصا فلسطينيي الداخل والذين تجري معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية فهي تطبق المساواة فقط بين اليهود دون الفلسطينيين وتعتبر اللغة العبرية هي اللغة الرسمية وبذلك تتجاهل لغة السكان الأصلية اللغة العربية. وكذلك اعتبرت الاستيطان قيمة قومية وشجعت عليه وسوف توفر كافة السبل اللازمة لتعزيزه وضم المزيد من مناطق(ج) بهدف السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية، وفرض سيادتها على هذه الأراضي. وفي سبيل تهويد القدس والسيطرة عليها اعتبرت إسرائيل القدس عاصمة لها في سبيل حرمان الفلسطينيين من الوصول إليها وتشديد الخناق على سكانها وفرض سياسة الأمر الواقع عليهم. كما ان هذا القانون يرفض خيارات الفلسطينيين بالتوصل لحل سياسي فهو يلغي حل الدولتين ودولة واحدة لكل مواطنيها، فإسرائيل وفق هذا القانون لا تؤمن إلا بوجودها كدولة يهودية ولا تؤمن بوجود دولة للفلسطينيين وهي تفرض تعديلات للتسوية من جانبها فقط. ضاربة بذلك

عرض الحائط بجميع الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الفلسطينية بما فيها اتفاقية أوسلو. على الرغم من اعتراض الفلسطينيين على القانون وقيام أعضاء الكنيست العرب بتمزيق نص هذا القانون إلا أن من المفروض علينا كأصحاب حق اتخاذ إجراءات عملية لمواجهة هذا القانون، فأغلب ردات الفعل الفلسطينية على القانون كانت مجرد تصريحات وتنديدات ضد هذا القانون. وفعليا لم نتخذ أي خطوة عملية لمواجهة هذا القانون على أرض الواقع.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

الأقداحي، هشام: "**معالم الدولة القومية الحديثة رؤية معاصرة**"، مؤسسة شباب الجامعة، د.م، 2008.

أندرسون، بندكت، ترجمة: ثائر ديب: " **الجماعات المتخيلة**"، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2009.

بحيص، حسن، عايد، خالد: "**الجدار العازل في الضفة الغربية**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2010، ص11-ص13.

بغورة، الزواوي، **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو**، المجلس الأعلى للثقافة، د.م، 2000.

بن عبود، عبد الله: "**الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية: دراسة سياسية في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية**"، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، د.م، 2013

حسين، غازي: " **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية**"، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

صالح، سومر: " **قانون يهودية الدولة في إسرائيل وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية**"، مركز الإنتاج الفني mpc، فلسطين،2015

غانم، هنيدة، شلحت، أنطوان، جبارين، حسن وآخرون: "**في معنى الدولة اليهودية**"، ط1، مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2011.

قاسم، عايش: "**الصراع الديمغرافي الفلسطيني الإسرائيلي2000-2030**"، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.

لورنس، هنري، دليماس، ميراي، (ترجمة نبيل أبو صعب وغازي برو): " **الإرهاب: التاريخ والقانون**"، دار الفارابي للنشر، بيروت،2017.

المالكي، مجدي، الخليل، موسى، وآخرون: "**قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في الهوية والمقاومة والقانون الدولي**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2015.

مراد، علي، عامر، فياض: "**القومية والأمة ": مدخل الى الفكر السياسي القومي**، العربي للنشر والتوزيع، د.م،2017.

مقلد، إسماعيل: " **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**"، ط1، المكتبة الأكاديمية للنشر، الجيزة،2011.

هيود، أندرو، ترجمة: محمد صفار: "**مدخل إلى الأيدولوجيات السياسية** "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط 4، 2012.

وولف، باتريك، ترجمة: داليا، طه: "**الكولونيالية الاستيطانية واستئصال محو السكان**"، د.م، 2012.

الرسائل الجامعية

أبو عريش، أنس: "**خطاب الأصلانية في الفكر الصهيوني: من هير تسل لنتنياهو**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، فلسطين،2018

حمدان، سلام: " **العنف السياسي وتأثيره على المعاهدات الثنائية الدولية: دراسة مقارنة إيرلندا–فلسطين**" رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005.

سعداوي، مليكة، حسني أحلام: "**معالم الدولة القومية الحديثة في الفكر العربي المعاصر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلاني بونعامة، الجزائر، 2017.

العارضة ريم: " **جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين،2007، ص5.

عبده، غسان: " **أطواق العزل والتهويد الإسرائيلية في القدس 1967–2010**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين،2012، ص47–ص48.

قواسمي، منى، ركيز، أمّال: "**سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا ونضال نيلسون مانديلا**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بونعامة، الجزائر،2006، ص74–ص75

المملوك، محمد: "**الضفة الغربية دراسة جيوبوليتكيه**" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012.

المجلات والدوريات والتقارير

أبو السعود، مصطفى، "**قراءة في كتاب الدولة اليهودية لثيودور هيرتزل**"، مدونات الجزيرة، د.م، 2017.

أبو عيد، عبد الله: "***يهودية الدولة الأهداف والآثار***"، ع 65، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان، 2013.

أبو وردة، أمين، عيتاني، مريم، عيد، صالح: "**معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

إسرائيل تبدأ بتنفيذ خطة الانفصال في الضفة"، فرض طرق منفصلة في الضفة للمستوطنين والفلسطينيين: تشمل طرق ثانوية وممرات. **مجلة الأيام**، 2005

أسعد، أحمد: "**التطهير العرقي كفعل استعماري متعدد الدلالات**"، مؤتمر سياسات الابعاد والتطير العرقي، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2013، ص12

تميم محمد، ***اتفاق الجمعة العظيمة ونهاية الصراع في ايرلندا الشمالية***، مجلة **جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، ع2، د.م، د.ت.

جبارين حسن، بشارة، سهاد: ***قانون أساس القومية: جذوره وأبعاده القانونية***"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، رام الله، ع117، 2019

جبارين، يوسف: "***قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية***"، ع 23، **مجلة مدى الكرمل**، د.م، 2015، ص2.

الجرباوي، علي، **الضم الإسرائيلي الزاحف والرد الفلسطيني اللازم**، جامعة بيرزيت، رام الله، 2018.

جمال، أمل: ***أهداف ومعاني اقتراح قانون أساس إسرائيل-الدولة القومية للشعب اليهودي***"، ع1، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، لبنان،2015.

جميل، محمود: "***إعلان يهودية الدولة وتداعيات المصطلح***"، ع 428، **المستقبل العربي**، بيروت، 2014.

جيفري، أرنسون: "***خطة المستوطنين والطرق الالتفافية***"، **مجلة الدراسات الفلسطينية** 28، د.م، 1996.

الدعوة الى ضم مناطق في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية"، ورقة تقدير موقف، مدى الكرمل "المركز العربي للدراسات التطبيقية الاجتماعية"، د.م، 2017،ص 3-ص4.

دويري، مروان: ***لماذا يهودية الدولة الآن***"، ع258، **مجلة شؤون فلسطينية**، فلسطين، 2014.

الرفوع، عاطف: "***الاعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع***"، المؤسسة العربية للدعاية والنشر، بيروت،2004

زحالقة، جمال: ***قانون القومية: دستور الأبارتهايد الإسرائيلي***"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع116، د.م، 2018، ص30-ص31.

زريق، رائف: ***قانون القومية وبداية نهاية نظام الأبارتهايد الإسرائيلي***"، ع114، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت،2018.

زيدان، براء، الدنان، ربيع: " **قانون الدولة القومية اليهودية 2018**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2018.

سلامة، عبدالغني: " **أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب إفريقيا**"، مركز الأبحاث، بيروت، د.ت.

شاهين، سوسن: "**مناطق (ج) أبعاد الرؤية الأمنية لها**"، دراسة بحثية مشاركة في مؤتمر الأمن السياسي في مناطق (ج) في فلسطين، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، 2010.

شبيرا، أساف: "***قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل عبر نظرة مقارنة***"، معهد فان لير، القدس، ع 4، 2015.

شلحت، أنطوان: "***ماهية الجدل الإسرائيلي حول قانون القومية ضروري أو لا لزوم له***"، تقرير خاص، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، د.م، 2018.

الطرق الالتفافية: "**التقرير الشهري للانتهاكات الإسرائيلية المتعلقة بالجدار والاستيطان**"، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فلسطين، 2018.

عبد الكريم، إبراهيم، **تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2001

غانم هنيدة: "***المحو والإنشاء في المشروع الاستعماري الصهيوني***"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع96،د.م، 2013، ص120–ص121.

غوردون، نيف: "**عن المهر والعروس": تحليل بنيوي للاحتلال الإسرائيلي، قضأياً إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، د.م، د.ت، ص37–ص38.

قانون القومية الإسرائيلي: "***القانون والتداعيات***"، **مجلة دراسات شرق أوسطيه**، ع 85، د.م، 2018، ص116.

قانون القومية غير شرعي ويكرس الفصل العنصري"، مركز عدالة القانوني لحمايـــة حقـــوق الأقلية العربية، د.م، 2018.

قبعة، كمال: "**شرعنة الاستيطان: قراءة في قانون تسوية التوطين**"، مركز الأبحـــاث prc.ps، البيرة، فلسطين، د.ت.

مزاحم، غسان: " **القومية**"، جامعة الدول العربية–الأمّانة العامة، ع 4، د.م، 1981، ص 84.

ملحيس، غانية: " ***جدار الفصل العنصري***"، **مجلة الدراسات الفلســطينية**، ع 55، د.م، 2003، ص7–ص11

ناجي، عزو: ***الصراع البريطاني الإيرلندي على إيرلندا الشمالية بين عــامي 1989-"2005***، **الحوار المتمدن**، ع 2196، د.م، 2008.

يهودية لا ديمقراطية: "**حول سن قانون القومية للشعب اليهودي**"، المركز العربـــي للأبحـــاث ودراسة السياسات، قطر، 2017، ص2–ص3.

المقابلات

أيادً أبو زنيط: " **مقابلة حول قانون القومية**"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2019/9/2

مقابلة حول قانون القومية وأبعاده"، وكالة معاً، بيت لحم، فلسطين،2019/9/16.

المواقع الإلكترونية

أبو الحلاوة، لينا: " العقيدة الأمنية الصهيونية وبعدها التوراتي"، موقع باب الـــواد، د.م، 2016، أسترجع بتاريخ 2019/6/3، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/jalEb

أبو جابر، إبراهيم: "مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد"، مركز الدراسات المعاصـــرة، أم الفحـــم، فلســـطين، د.ت، أســـترجع بتـــاريخ2019/7/5، أنظـــر الـــرابط التـــالي: https://cutt.us/DQFgO

أبو حامد، حسام: "المنظور الفلسفي للسلطة عند ميشيل فوكو": ثورة المنهج، العربي الجديد، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2018/11/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/JgAnc

أبو راس، ثابت: " جنوب إفريقيا من الكولونيالية الى الابارتهايد"، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، د.م،2008، أسترجع بتاريخ 15 /2019/3، أنظر الرابط التالي: http://aljabha.org/?i=38120

أبو سكين، حنان: "قانون القومية الإسرائيلي: المخاطر سبل المواجهة"، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/8، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/lB2jc

أبو عامر، عدنان: "الصراع على المياه في فلسطين الجذور التاريخية والواقع المعاش"، د.م،2018، أسترجع بتاريخ 2019/11/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/ailJE

أبو ندى، مازن: " قانون القومية اليهودية بين الأيدلوجية والعنصرية الصهيونية"، موقع الميادين، د.م، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/8/12، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/7lBFS

الأحمد، سمير: "الاستعمار الاستيطاني"، موقع دنيا الوطن، د.م،2010، أسترجع بتاريخ 2019/3/5، أنظر الرابط التالي: https://0i.is/mHsy

أرناؤوط، عبدالرؤوف: " نص قانون القومية الذي صوت عليه الكنيست الإسرائيلي"، د.م،2018، أسترجع بتاريخ 2019/11/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/M99lL

ارنست رينان، البيان،2015، أسترجع بتاريخ 2019/1/16، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/SG8TX

أمين،: "قانون القومية"، شبكة الجزيرة الإعلامية، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/4/15، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/1wWB4

بارود، نعيم، القدس–الاستيطان والتهويد، جامعة الأزهر، فلسطين، د.ت، ص 31، أسترجع بتاريخ 2019/7/13، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/tQFDU

بدر، محمد: "إقرار قانون القومية بالقراءة الثانية والثالثة"، موقع الحدث، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/18، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/BV90B

بشارة، عزمي: "قانون القومية: كم مرة سوف يعلنون قيام إسرائيل"، مجلة العربي الجديد، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/10، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/PHiGP

تقرير الى لجنة القضاء على التمييز العنصري"، الدورة الثامنة والستون للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، د.م، 2006، أسترجع بتاريخ 2019/10/20، ص 6،انظر الرابط التالي: https://cutt.us/z7txu

تهويد الجغرافيا الفلسطينية"، وكالة الأنباء الفلسطينية–وفا، د.م، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/6/18، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/3Uzir

حركة زو ارتسينو"، المركزالفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، د.م، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/8/2، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/MaxqF

حسين، غازي:" إسرائيل تجسيد للاستعمار اليهودي"، شبكة الاخبار الفلسطينية، د.م، 2017،أسترجع بتاريخ 2019/5/2، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/YUyuE

الحلايقة، غادة: "مفهوم السيادة"، موقع موضوع، د.م، 2016، أسترجع بتاريخ 2018/10/20، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/HxbM2

حمداوي، جميل: " نظرية ما بعد الاستعمار"، شبكة الألوكة، د.م، 2012،أسترجع بتاريخ 2018/11/28، أنظر الرابط التالي: https://0i.is/QCXh

ردود على قانون القومية لحظة فارقة أو موت للديمقراطية"، موقع RT news، د.م، 2018،أسترجع بتاريخ 2019/9/2، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/wvLGs

الرئيس العاشر لدولة إسرائيل رؤوفين ريفلين"، سيرة حياة رئيس الدولة، د.م، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/8/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/UW5Ls

زعيتر، هيفاء: " الكنيست يقر قانون القومية: إسرائيل تتحول رسميا إلى دولة الأبارتهايد"، موقع رصيف، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/12، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/wzhgy

سلامة، عبدالغني: " أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب إفريقيا"، مركز الأبحاث، بيروت، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/4/25، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/IJX9S

سليمان، عبد الحكيم: "الإطار المفاهيمي والنظري لعلم الجيوبوليتك"، موقع دنيا الوطن، د.م، 2012، أسترجع بتاريخ 2019/5/2، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/UBSaH

الشريف، هيثم: "الطابو الفلسطيني بمناطق (ج) فيتو إسرائيلي"، د.م،2019، أسترجع بتاريخ 2019/10/1،أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/hC4mK

شقير، ميساء: "دراسات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين": ما بين المعرفي والسياسي والاستيطاني، موقع باب الواد، د.م،2017، أسترجع بتاريخ 2018/11/30، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/bugFB

صالح، ظاهر: "قانون القومية نظام استعماري عنصري"، موقع مدونات الجزيرة، د.م، 2018،أسترجع بتاريخ 2019/8/18، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/wFf1Z

صقر، احمد: " كيف قرأت الصحف الإسرائيلية قانون القومية الإسرائيلي"، د.م، 2017، أسترجع بتاريخ 2019/11/28، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/QlRCK

عبدالرحمن، أسعد،: "تهجير عرب فلسطين"، الموسوعة الفلسطينية، د.م،2013، أسترجع بتاريخ، 2019/5/20، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/RCxkb

عجوة، إبراهيم: " القدس وجيوبوليتيك الحركة الصهيونية"، شبكة الجزيرة الإعلامية، د.م، 2010، أسترجع بتاريخ 2019/5/26، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/G1KzI

عريقات، دلال: "ماذا بعد قانون القومية اليهودي"، موقع النجاح الإخباري، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/16، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/9bEsH

العلواني، رلى:: الجيوسياسية:، د.م، 2016، أسترجع بتاريخ 2019/5/12، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/FTU9k

علي، جلال الدين، الديمقراطية الشكلية وأزمة الوجود الإسرائيلي، شبكة الجزيرة الإعلامية، القاهرة، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/8/8، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/5LfqF

العليكي، دلال،: "كل ما تحتاج معرفته عن الجيوسياسية"، شبكة نبأ المعلوماتية، د.م، 2017، أسترجع بتاريخ 2019/5/15، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/gBqdp

عناب، محمد: "حجم الاستيطان الإسرائيلي في القدس بعد عام 1967"، د.م، د.ت أسترجع بتاريخ 2019/6/30، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/4n6Qf

العودة " قانون–الإسرائيلي"، الموسوعة الفلسطينية،د.م، 2014، أسترجع بتاريخ 2019/4/5، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/pdyi8

غضيه، "رأفت أحمد": "الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وتقرير مصيرها السياسي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، د.ت أسترجع بتاريخ 2019/7/5، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/lNfBp

قانون القومية الوقائع والأهداف"، المركز الفلسطيني للإعلام، د.م، 2018،أسترجع بتاريخ 2019/9/2، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/EJxUB

قانون القومية اليهودية أخطر قانون منذ النكبة"، موقع قدس الإخبارية، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/7/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/d5DEn

قانون القومية اليهودية ومخاطره على الحقوق الوطنية الفلسطينية"، ندوة سياسية، مفوضية الاعلام والثقافة والتعبئة الفكرية، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/11/26، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/GZgQi

قانون القومية لإضفاء الشرعية على الاستيطان"، شبكة وتر الإعلامية، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/11/18، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/LVxj7

قانون القومية يشعل جدلا صاخبا في إسرائيل بين مؤيد ومعأرض"، موقع القدس العربي، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/20،أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/6bHgZ

قوانين الأساس"، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، د.م، 2013، أسترجع بتاريخ 2019/4/8، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/HTFxe

قوانين العنصرية تضرب عرب 48"، موقع الحدث، د.م، 2015، أسترجع بتاريخ 2019/4/15، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/Otgql

قيود على حرية الحركة والتنقل– الحواجز والشوارع الممنوعة"، مركز بتسيلم، د.م، 2017،أسترجع بتاريخ 2019/9/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/1oz0t

الكنيست تقر نهائيا قانون القومية وأعضاء القائمة المشتركة يمزقون نص القانون احتجاجا على تمريره"، موقع الكنيست، د.م، 2018، أسترجع بتاريخ2018/9/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/7L4Bd

مارتن لوثر كينغ، موسوعة الجزيرة أسترجع بتاريخ2019/2/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/vH71F

محمود، علاء الدين، يوهان فيخته، م.د، 2016، أسترجع بتاريخ 2019/1/16، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/lFMIX

مخطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، فلسطين، 2002، أخذ من https://cutt.us/MDTCY

مخططات ضم الضفة: مستقبل عنيف وقاتم، د.م، 2019، أسترجع بتاريخ 2019/11/18، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/7lvYZ

مسحل، عوض: "أبعاد ومدلولات توسعة الإدارة المدنية الإسرائيلية"، موقع سما الإخبارية، د.م، 2019، أسترجع بتاريخ 2019/10/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/FJb5P

المسلوخي، معتز: "الأثر القانوني لقانون قومية الدولة اليهودية"، موقع المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، د.ت، 2018، أسترجع بتاريخ 2019/8/5، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/O4ykl

مصاروة، علا، دراسة مقارنة بين الاثنية الثقافية والقومية السياسية، د.م، 2016، أسترجع بتاريخ 2018/10/20، أنظر الرابط التالي https://cutt.us/0W9SL

المصري، مازن: " الصراع على الأرض: بين القانون والاستعمار الاستيطاني"، مجلة العربي الجديد، د.م، 2017، أسترجع بتاريخ 2019/3/25، أنظر الرابط التالي: http://cutt.us/xvH1M

مصطلحات أساسية في نظرية ما بعد الكولونيالية"، موقع قراءات، د.م، 2016،أسترجع بتاريخ 2018/12/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/duMlJ

مصطلحات سياسية، كايرو دار، 2015، أسترجع بتاريخ 2019/2/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/FHhe0

مفاهيم "الدولة القومية"، موقع شارك شباب، د.م، 2017، أسترجع بتاريخ 2018/10/20، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/gYZ01

مفهوم الجدار الحديدي في العقيدة الصهيونية، موقع باب الواد، د.م، 2016، أسترجع بتاريخ 2019/5/28، أنظر الرابط التالي:https://cutt.us/UwPee

من هو مناحيم بيغن"، وكالة سما الإخبارية، د.م،2012، أسترجع بتاريخ 2019/8/25، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/qZ2ap

مناطق (ج)، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، د.ت، أسترجع بتاريخ 2019/11/22، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/oiTIW

منصور، جوني: "مئوية تصريح بلفور1917–2017"، جزء من الكتاب منشور في مجلة رمان الثقافية، د.م، 2017، أسترجع بتاريخ 2018/10/28، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/4GnmD

منصور، رامي: "حق تقرير المصير للفلسطينيين في إسرائيل"، موقع القدس، د.م، 2018،أسترجع بتاريخ 2019/9/5، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/RPAw3

نيف غوردون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر أسترجع بتاريخ 2018/11/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/LSByL

وشحة، ثائر: " مفهوم الدولة والأمة"، الحوار المتمدن، د.م، 2012، أسترجع بتاريخ 2018/10/15، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/VWq7a

يوسف، أحمد: " دروس في منهج اللاعنف للفلسطينيين"، موقع القدس، د.م، 2018،أسترجع بتاريخ 2019/3/8، أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/zNAL0

الملاحق

الملاحق

ملحق (1)

قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي

1- المبادئ الأساسية

(أ) أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل.

(ب) دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير.

(ج) ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي

2- رموز الدولة

(أ) اسم الدولة "دولة إسرائيل".

(ب) علم الدولة أبيض وعليه خطان أزرقان وفي وسطه نجمة داود زرقاء.

(ت) شعار الدولة هو الشمعدان السباعي، وعلى جنبيه غصنا زيتون، وكلمة إسرائيل تحته.

(ث) النشيد الوطني للدولة هو نشيد "هتكفا".

(ج) تفاصيل رموز الدولة تحدد في القانون.

3-عاصمة الدولة: القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة اسرائيل.

4- اللغة

(أ) اللغة العبرية هي لغة الدولة.

(ب) اللغة العربية لها مكانة خاصة في الدولة، تنظيم استعمال اللغة العربية في المؤسسات الرسمية او في التوجه اليها يكون بموجب القانون.

(ت) لا يمس المذكور في هذا البند بالمكانة الممنوحة فعليًا للغة العربية.

5–لمّ الشتات تكون الدولة مفتوحة أمّام قدوم اليهود ولمّ الشتات

6–العلاقة مع الشعب اليهودي

(أ) تهتم الدولة بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها، الذين تواجههم مشـــاكل بسبب كونهم يهودًا او مواطنين في الدولة.

(ب) تعمل الدولة في الشتات للمحافظة على العلاقة بين الدولة وأبناء الشعب اليهودي.

(ت) تعمل الدولة على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي والديني اليهودي لـــدى يهـــود الشتات.

7–الاستيطان اليهودي تعتبر الدولة تطوير استيطان يهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشـــجيعه ودعم إقامته وتثبيته.

8–التقويم الرسمي التقويم العبري هو التقويم الرسمي للدولة، وإلى جانبه يكون التقويم الميلادي تقويمًا رسميًا.

9–يوم الاستقلال ويوم الذكرى

(أ) يوم الاستقلال هو العيد القومي الرسمي للدولة.

(ب) يوم ذكرى الجنود الذين سقطوا في معارك إسرائيل ويوم ذكرى الكارثة والبطولة هما يوما الذكرى الرسميين للدولة.

10– أيامً الراحة والعطل يوم السبت واعياد الشعب اليهودي هي أيامً العطلة الثابتة في الدولـــة. لدى غير اليهود الحق في أيامً عطلة في اعيادهم، وتفاصيل ذلك تحدد في القانون.

11– نفاذ القانون أي تغيير في هذا القانون يستلزم أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست.*

* "نص قانون القومية الذي صوت عليه الكنيست"، موقع الوطن الإخباري، د.م، 2018، أسترجع بتـــاريخ 2019/4/15، أنظر الرابط التالي:https://cutt.us/0FIB5

ملحق (2)

خارطة رقم (1) المستعمرات والطرق الإلتفافية

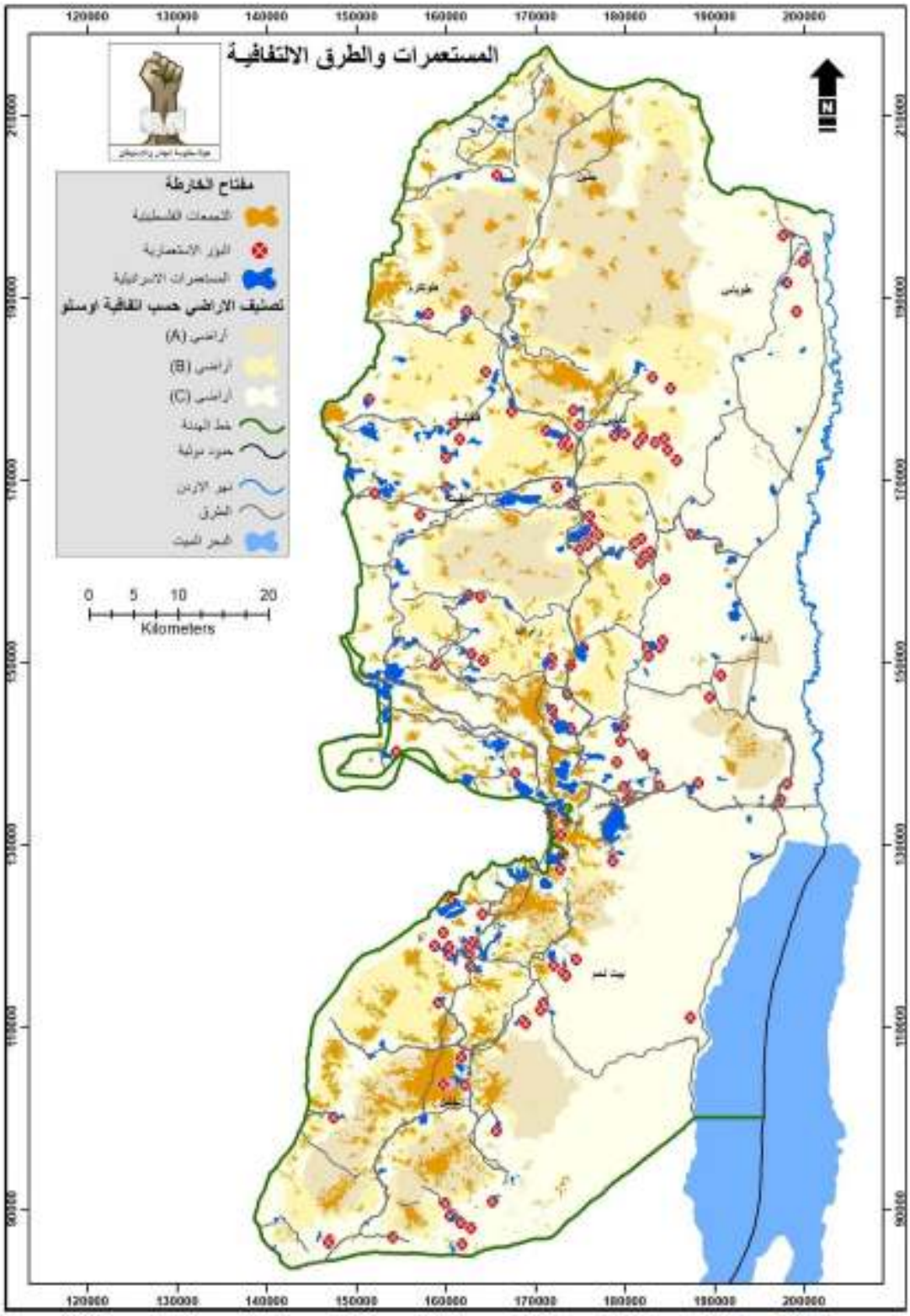

ملحق (3)

خارطة رقم (2) توزيع المواقع الاستعمارية في الضفة

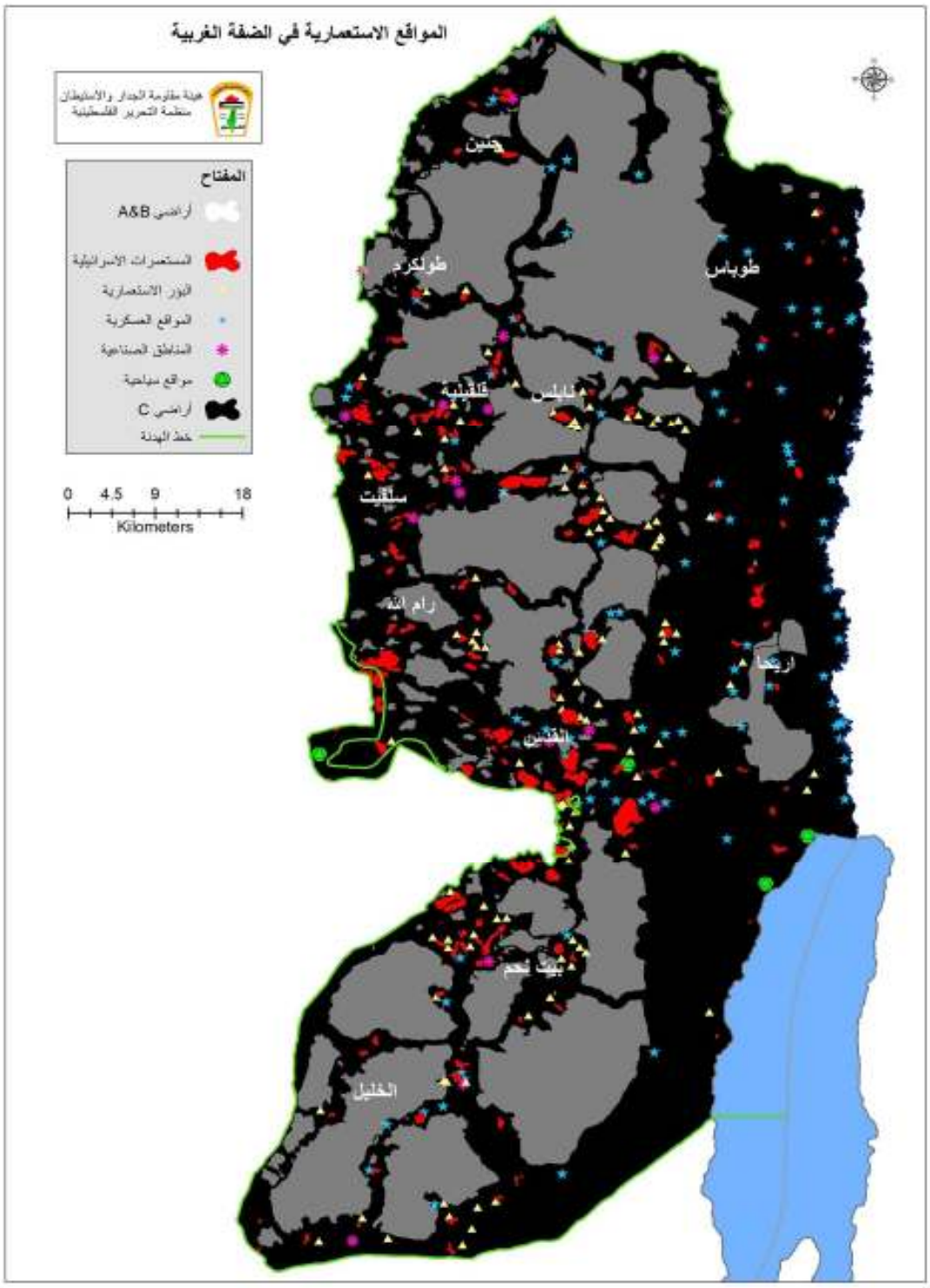

* توزيع المستوطنات والطرق الالتفافية، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أسترجع بتاريخ 2019/12/6.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Israeli "Nationalism law of 2018" and its impact on the dynamics of the Palestinian Israeli conflict

By
Malak Akef Samara

Supervised by
Dr. Hasan Ayoub

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2020

Israeli "Nationalism law of 2018" and its impact on the dynamics of the Palestinian Israeli conflict

By
Malak Akef Samara
Supervised by
Dr. Hasan Ayoub

Abstract

This thesis examines and seek to systematically study the impacts of the Israeli ”Nationality law” on the dynamics of the Palestinian-Israeli conflict including the effects it has on the geopolitics of the conflict and repercussions on Palestinians’ “right of return” and right to self-determination, among other major issues discussed.

By enacting the “Nationality Law” Israel is consolidating its very existence as a Jewish-only exclusive homeland, and reshapes -in terms of the “law”-the relationship between Palestinians and their land and circumvents their right to self-determination. One of the main striking issues from the perspective of the conflict is the consequences the “Law” have on the nature and the structures of the conflict.

Our research aims to deconstruct the nationalism and its origins and to define the most prominent Palestinian rights violated by the Nationality Law, in addition to studying the direct impact of the Nationalism Law on 48 Palestinians and its implications for their presence within the Green Line. Also studying the legal structure in Israel and its role in shaping the features of the conflict, and focusing on the most important conflict dynamics affected by the law.

The main claim of this study states the follow: by enacting the "Law" Israel is changing the very nature and main characteristics of the Palestinian-Israeli conflict by redefining the nature of Israel, and changing underpinnings of any future settlement to the conflict away from the to-state formula and opening the possibility of a one-state solution on the long run.

In order to examine this claim (hypothesis) the study draws on a variety of methodological and theoretical accounts including the systemic approach, theory of colonial-settler systems. The study employs tools of inquiry including, in depth content analyses, text deconstruction, and case study techniques among other tools .

This study concluded a set of results, the most important of which are: that Israel, through the legislation of the Nationalism Law, aims to change the conflict by returning it to its first square, and transforming this conflict from a political struggle to an existential and an identity struggle. Likewise, it aims to create a new political reality, as it establishes the apartheid system, and it is also through this law that all political solutions, whether the two-state solution, or the one-state option for all its citizens are canceled.

Since the beginning of its presence in the Palestinian territories, Israel has worked to try to break the demographic balance with the Palestinian population, and it has intensified the waves of immigration to Palestine. It also expelled and expelled the Palestinian population from

their lands and committed massacres against them, despite the fact that Israel undertook many measures to confront the Palestinian demographic threat, yet it did not excel demographically. This does not mean that we have the power to change the balance of power, as we are demographically superior to Israel, as we do not have the political organization of these Palestinian numbers to become an influential force. Israel enacted the National Law, which forms a firm basis for giving power to Jews in anticipation of expected demographic changes.